

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



رئيسة المجلس العلمي

أ.م.م. أزور سطيف سنة



## المدخل لعلم السياسة

مطبوعة بيداغوجية عبر الخط

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك تخصص العلوم السياسية

من إعداد: د. كريمة بلهاري

السنة الجامعية: 2025/2024



المحل لعلم السياسة \_\_\_\_\_ د. كريمة بلهوارى

جامعة مولود معمري تيزى وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



المدخل لعلم السياسة

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى علوم سياسية جذع مشترك

إعداد: د. بلهوارى كريمة: أستاذة محاضرة (أ)

البريد الإلكتروني: Belhouari.karima@ummtto.dz.



المدخل لعلم السياسة ————— د. كريمة بلهوارى

بطاقة تعريفية للمقياس:

وحدة التعليم	أساسية
المادة:	المدخل لعلم السياسة
طريقة التدريس:	محاضرة 03 ساعات أسبوعيا + أعمال موجهة ساعة ونصف أسبوعيا بجوالي 14 إلى 16 أسبوع في السداسي بين محاضرات وأعمال موجهة
المعامل	3
الأرصدة	6
التقييم	امتحان + مراقبة مستمرة
أهداف تدريس المادة	تمكين الطلبة من اكتساب أساسيات علم السياسة من مصطلحات ووحدات تحليل ومناهج من أجل الفهم السليم للظاهرة السياسية واستيعاب أهم جوانبها.



## البرنامج السنوي:

### المحور الأول: ماهية علم السياسية

أولا تعريف السياسة وعلم السياسة

1- السياسة كفن

2- السياسة كعلم

3- تعريف علم السياسة

ثانيا: نشأة وتطور دراسة علم السياسة

### المحور الثاني: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى ومناهج تحليله

1- علم السياسة أم علوم سياسية

2- علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

3- مناهج علم السياسة

### المحور الثالث: موضوعات علم السياسة

1- الدولة

2- السلطة السياسية

3- القوة والقدرة

4- القرار السياسي

5- النظام السياسي

### المحور الرابع: مجالات علم السياسة

1- الفكر السياسي والنظرية السياسية

2- المؤسسات السياسية



3- علم الاجتماع السياسي

4- العلاقات الدولية

المحور الخامس: القوى السياسية الفاعلة

1- النظام السياسي

2- الأحزاب السياسية

3- المجتمع المدني

4- الجماعات الضاغطة

5- الرأي العام

المحور السادس: العملية السياسية

1- التنشئة السياسية والثقافة السياسية

2- الديمقراطية

3- التنمية السياسية



## مقدمة عامة:

يعد علم السياسة من المجالات الحيوية التي تحظى بأهمية بالغة في عالم اليوم لما للسياسة من تأثير لامتدادها لتشمل مختلف جوانب النشاط الإنساني، وتؤثر بشكل مباشر في حياة الأفراد والمجتمعات لما يميز العصر الحديث من اتساع آفاق الظاهرة السياسية وتعدد وتشابك مفاهيمها.

وعلى اعتبار الإنسان هو محور العلوم الاجتماعية والسياسية بالأخص داخل الدولة لأنها تمثل الميدان الذي يحوي كل النشاطات الاجتماعية وتمارس داخله مختلف التفاعلات، ستوضح هذه المطبوعة البيداغوجية سيورة تطور هذه التفاعلات ومنه ارهاصات ميلاد علم السياسة بتتبع تطور دراسة الظاهرة السياسية إلى غاية تبلور علم السياسة ومن ثمة التركيز على ماهيته وموضوعاته ومناهجه وكذا مجالاته لنقدم فيها تمهيدا لطلاب السنة الأولى شعبة العلوم السياسية يكون بمثابة الأرضية التي يستند عليها لفهم باقي المقاييس في هذه الشعبة كما نتناول موضوعات علم السياسة المحورية الدولة والسلطة السياسية والقرار السياسية والنظام السياسي ومختلف القوى الفاعلة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجماعات الضاغطة والإعلام والرأي العام كما نتناول أهم موضوعات العملية السياسية على غرار التنشئة السياسية والثقافة السياسية والديمقراطية.

استندا على ذلك نسعى من خلال هذه المطبوعة إلى تقديم مجموعة محاضرات تتضمن قضايا محورية يتناولها علم السياسة نجيب من خلالها على تساؤلات حول ماهية علم السياسة؟ هل هو علم قائم بذاته أم أنه متصل بعلوم أخرى، ماهي أهم موضوعاته ومناهجه التحليلية ومجالات دراسته؟



# المحور الأول: ماهية علم السياسة



## المحور الأول: ماهية علم السياسة

الحديث عن ماهية السياسة يتطلب تحليلها من منظور لغوي واصطلاحي لتوضيح المعاني المتعددة التي تحملها في السياقات المختلفة، فالسياسة تعد من المفاهيم الأساسية في العلوم الاجتماعية وموضوعا محوريا في حياة المجتمعات فيما يلي تحليل لماهية السياسة من جوانب لغوية واصطلاحية

### أولا: تعريف السياسة وعلم السياسة:

تعريف المصطلحات يعد ضروريا لفك الابهام والغموض حولها ومعرفة خصائص المصطلح لتمييزه عن مصطلحات أخرى قد يترادف استعمالها.

#### 1- السياسية لغة:

##### 1.1 تعريف السياسة في اللغة العربية:

اشتقت كلمة السياسة من الجذر ساس والذي يعني التدبير أو التوجيه وقد كانت في الأصل تعني رعاية شؤون الناس أو التوجيه نحو الأفضل، وتستخدم للإشارة إلى قيادة الأمور وتوجيهها على نحو ما فيه المصلحة العامة، فالسياسة تعني تدبير الأمور أو القيام بشؤون الناس كما جاء في المعجم الوسيط فالسياسة هي تدبير أمور الناس بما يصلحهم سواء في المجال الديني أو السياسي أو الاجتماعي<sup>1</sup>.

وقد جاء في القرآن الكريم السياسة ضمن مفهوم توجيه وتنظيم شؤون الجماعة والحكم بالعدل كما في الآية بعد بسم الله الرحمن الرحيم: " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل "

2

<sup>1</sup> المعجم الوسيط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1996)، ص. 870

<sup>2</sup> القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 58



وفي لسان العرب المحيط للعلامة ابن منظور الأنصاري " السوس " يعني الرياسة، فيقال ساسوهم سوسا أي رأسوهم، قيل ساسوه وسوسوه، وساس الأمر سياسة أي قام به، وساس القوم أي ساسهم، وفي الحديث "كان بنو إسرائيل يسوسهم أنبياءوهم" أي تتولى أمورهم<sup>1</sup>.

وجاء في المنجد " ساس القوم، أي دبرهم وتولى أمرهم والسياسة استصلاح الخلق بهدائيتهم وإرشادهم إلى الطريق المنجي<sup>2</sup>، وفي نفس السياق جا في الموسوعة السياسية لفظ السياسة بمعنى القيام بؤون الرعاية بمعنى الإرشاد والهداية<sup>3</sup>

## 2. 1. السياسة في اللغة اليونانية:

مشتقة من من المصطلح القديم Politike والتي تعني شؤون المدينة أو إدارة شؤون المدينة أو إدارة شؤون المجتمع والمعنى الأصلي يعود إلى مصطلح polis التي كانت تشير إلى المدينة الدولة في اليونان القديمة في أثينا وإسبرطة وقد كانت السياسة في اليونان جزءا من الفلسفة وعرفها الفلاسفة كعلم إدارة الخير العام.

## 3. 1. السياسة في اللغة الانجليزية:

أصل الكلمة يعني The art or science of government فن أو علم الحكم كما تعرف لأنها عملية صنع القرارات التي تؤثر على مجموعة من الأفراد<sup>4</sup>.

## 4. 1. السياسة في اللغة الفرنسية:

كلمة politique اشتقت من اليونانية، واحتفظت بمعناها الأساسي المتعلق بإدارة شؤون المجتمع، فمن الناحية النظرية تشير إلى دراسة الدولة وتنظيمها ومن الناحية العملية تشير إلى ممارسة السياسة وشؤون المجتمع<sup>5</sup>.

1

2 خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014)، ص.9

3 موسوعة العلوم السياسية، (الكويت: منشورات جامعة الكويت، مج. 01، 1994)، ص. 02

4 Oxford English Dictionary, Politics (Oxford university press, 2008), p. 720

5 Le Petit robert : Dictionnaire de la langue française (Paris : le Robert, 2020), p.1160



## 2- السياسة اصطلاحاً:

### 2.1. السياسة حسب آراء مفكري الغرب:

يعتبر أرسطو من المفكرين الأوائل الذين تناولوا مفهوم السياسة بشكل مفصل، في الفترة اليونانية، حيث عرف السياسة بأنها فن تدبير شؤون المدينة (ابوليس) وتعتبر وفقاً له أسمى العلوم لأنها تعنى بحياة البشر وحريةهم<sup>1</sup>، أما ماكس فيبر فقد عرف السياسة بأنها سعي الأفراد لتحقيق القوة أو التأثير داخل الجامعة أو المجتمع، وبالتالي فالسياسة هي السعي للسيطرة على الموارد والسلطة<sup>2</sup>. وبالنسبة لجون لوك فقد عرف السياسة بأنها وسيلة لتنظيم المجتمع وضمان حماية الحقوق الطبيعية للأفراد مشيراً إلى أن الحكومة والسياسة ضرورية لضمان الحياة والحرية والملكية<sup>3</sup>، وفي الفترة المعاصرة عرف هارولد لاسويل السياسة بأنها من؟ يحصل على ماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟، في إشارة إلى توزيع السلطة والمصالح في المجتمع أي أن السياسة تتعلق بالعلاقات التي تشمل توزيع القوى والموارد<sup>4</sup>، أما ديفيد إيستن فعرفها بأنها عملية اتخاذ قرارات جماعية تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة داخل المجتمع مشيراً إلى أن السياسة تتعامل مع النظام الاجتماعي والتفاعل بين الأفراد من خلال السياسات العامة<sup>5</sup>.

من خلال أفكار مفكري الغرب يمكن استخلاص جملة من الخصائص مثل أن السياسة تتعلق بتوزيع السلطة بين الأفراد والجماعات في المجتمع وتنظيم العلاقات بين الحكام والمحكومين، كذا تحقيق السيطرة على الموارد والقرارات، كما تتناول التعاريف السابقة كيفية حل النزاعات وتحقيق العدالة الاجتماعية على اعتبار أن السياسة تتعامل مع العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل الدولة.

<sup>1</sup> Aristotle, **Politics**, Trans. By Benjamin Joett (Chicago : University press of Chicago, 1988), pp. 56-60

<sup>2</sup> Max Weber, **Economy and society** (Berkeley: University of California press, 1978)p.54

<sup>3</sup> John Locke, **Two Treatises of Government** (Cambridge: Cambridge University press, 1988)pp.100-110

<sup>4</sup> Harold Lasswell, **Politics Who gets What, When, How** (New York : McGraw-Hill,1936)pp. 33-43

<sup>5</sup> David Easton, **A systems Analysis of Political life** (NewYork : Wiley , 1965)p. 25



## 2.2. حسب المفكرين العرب:

فقد رأى الفرائى أن السياسة هي وسيلة لتحقيق الخير العام من خلال إدارة شؤون الدولة والمجتمع وفقاً لمنهج عقلاني وأخلاقي، ويصف السياسة بأنها فن التدبير الذي يهدف إلى قيادة الناس نحو الكمال والسعادة الانسانية، واعتبر أن الحاكم الفاضل هو القائد الذي يجمع بين الحكمة والمعرفة ويستخدم العقل لإقامة مجتمع عادل<sup>1</sup>. أما ابن خلدون فقد قسم السياسة إلى نوعين: السياسة الشرعية: التي تعتمد على الشريعة الاسلامية كمرجع رئيسي لتنظيم شؤون الحكم وإدارة الدولة، والسياسة العقلية أو المدنية: والتي تعتمد على الحكمة البشرية والعقل لتنظيم العلاقات وتحقيق المصلحة العامة، ومن ثمة عرف السياسة بأنها فن تدبير الملك بما يحفظ نظام العمران البشري، مع التأكيد على أهمية التوازن بين العدل والقوة<sup>2</sup>. ووفق الماوردي: رأى بأن السياسة هي حفظ النظام واستقامة الأحوال وفق قواعد الشرع والعقل، وقد كرس الماوردي على السياسة الشرعية موضحاً دور الحاكم في تطبيق الأحكام الشرعية لتحقيق الأمن والاستقرار في الدولة الاسلامية وأكد أن الغاية من السياسة هي تحقيق العدل والمصلحة العامة وضمان استقرار المجتمع<sup>3</sup>.

فيما ربط الكواكبي السياسة بشكل أساسي بمقاومة الاستبداد وتحقيق الحرية واعتبر أم السياسة هي فن إدارة شؤون الأمة بما يحقق العدالة والحرية، وشدد على أن السياسة الفاسدة تنتج الاستبداد بينما السياسة السليمة تهدف إلى تحرير الشعوب وتحقيق كرامتها<sup>4</sup>. وفي نفس السياق عرف علي عبد الرازق السياسة بأنها تنظيم المجتمع بناء على المصلحة العامة ورأى بأن الإسلام دين روهي لا يرتبط بنظام حكم معين وأن السياسة هي مجال دنيوي ويمكن أن يدار بالعقل والتجربة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> الفرائى، آراء أهل المدينة الفاضلة، تحقيق: ألبير تصري نادر (بيروت: دار المشرق، 1983)، ص ص. 110-102

<sup>2</sup> ابن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد السلام شادي (الدار البيضاء: دار الفكر، 2005)، ص ص. 125-120

<sup>3</sup> الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد جاد (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1989)، ص ص. 20-15

<sup>4</sup> الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تحقيق عبد الله العلايلي (بيروت: دار النفائس، 1985)، ص ص. 50-45

<sup>5</sup> علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم (القاهرة: دار المعارف، 1925)، ص ص. 85-80



من خلال تعاريف المفكرين العرب نجد أن تعريف السياسة يعكس تنوع الفكر العربي الإسلامي وتأثير السياقات الزمنية والثقافية، فالبعض ركز على السياسة كفن تدبير شؤون المجتمع وفقا للشريعة مثل الماوردي وابن خلدون بينما تبنى آخرون أمثال الكواكبي وعلي عبد الرازق رؤية حديثة ربطت السياسة بالحرية والعقلانية. من خلال التعاريف السابقة يتضح أن السياسة نشاط انساني متعدد الأوجه هر منذ أقدم العصور لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات يشمل هذا النشاط اتخاذ القرارات، ممارسة السلطة، وحل النزاعات، مما يثير جدلا مستمرا حول طبيعتها وجوهرها، هل هي فن يتطلب مهارات وذكاء وخبرة ؟ أم أنها علم له قواعد وأسس منهجية ؟ هذا ما سنجيب عنه في العناصر التالية:

#### أ- السياسة كفن:

يعتمد الفن على المهارات الشخصية والإبداع وغالبا ما يكون موجها لتحقيق أهداف معينة بطرق مرنة فالقادة الناجحون يمتلكون القدرة على اتخاذ قرارات حكيمة في مواقف معقدة لذلك يقال أن السياسة هي الفن الممكن للمساومة والتسوية وحل المشكلات والنزاعات السياسية السياسية، فالفن هو الطاقة الخلاقة التي تسمح لصاحبها بالبروز والتميز وفن السياسي يكمن في حنكته ومهارته في تدبير الأمور وإدارتها بشكل جيد وإلا يصبح السياسي موظفا في خدمة الإدارة ويفقد صفة رجل الدولة لأن هذه الصفة تطلق على أولئك الذين يملكون حس مصلحة الدولة وهي تتطلب إمكانية عالية من التقدير.<sup>1</sup>

فالساسة إذن تتطلب التفكير خارج الصندوق لحل المشكلات وإدارة الأزمات والتفاوض بشأن المعاهدات وغيرها، فالسياسة تعتمد على التفاوض والاقناع وتتطلب مهارات وذكاء ومهارات اتصال قوية. السياسة تأخذ شكل اللعبة لأنها متغيرة ومتعددة الزوايا والأبعاد وهي مرتبطة بالواقع وتحده ذلك لأن السياسي المحنك هو الذي يتقن فن حل المشكلات وتنظيم العلاقات بين الأفراد.

غير أن التسليم بأن السياسة فن فقط يجعل الاعتماد يبدو أكبر على الحدس والإبداع مما يدل على غياب قواعد صارمة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات قد تكون عشوائية مفتقدة للاستدامة، كما أن الاعتماد على شخصية القادة السياسيين قد يجعل القرارات أكثر شخصية وفردية مما يؤدي الاستبداد.

<sup>1</sup> خضر خضر، مرجع سابق، ص. 10



## ب- السياسة كعلم:

العلم هو نظام معرفي يعتمد على الملاحظة والتحليل واستخلاص القوانين العامة، وفقا لهذه النظرة فالعلم يعتمد على الملاحظة والتجربة والتحليل المنطقي، بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها، فوفق كارل بوبر يتميز العلم بمجموعة من الخصائص تجعله مختلفا عن المعرفة العادية أو الفلسفية، ومن أهم هذه الخصائص: المنهجية والموضوعية، القابلية للقياس والتجريب<sup>1</sup>.

يعتبر علم السياسة أحد فروع العلوم الاجتماعية التي تدرس الظواهر الإنسانية باستخدام مناهج تحليلية متعددة، يُعرف علم السياسة بأنه "الدراسة العلمية للسلطة والحكومة والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات داخل الدولة"<sup>2</sup>. يركز علم السياسة على تحليل السلطة، اتخاذ القرار، والصراع السياسي، مستخدماً مناهج تحليلية مثل المنهج المقارن والنظريات السلوكية<sup>3</sup>.

فعلم السياسة له أدوات ومفاهيمه وقضاياها ومنهجه وظل يتطور إلى يومنا هذا ومن أشهر التعريفات: هو علم الدولة والحكومة أي طريقة ادبير وضبط المجتمع، لكن ها التعريف حصري ولا يشمل جميع الجوانب.، يعرف بأنه العلم الي يدرس كيفية اتخاذ القرار السياسي، لكم ما يؤخذ على ها التعريف أنه نظر لى زاوية واحدة وهي زاوية اتخا القرار. علم السياسة هو العلم الي يعتمد دراسة الفاعلين السياسيين والعلاقة بينهم التعاون، الصراع، الأزمات السياسية) وكذا يدرس استراتيجية هؤلاء الفاعلين في حالات الصراع.

## الخاتمة:

انطلاقا من كل هذا فعلم السياسة هو مجموعة المعارف والأدوات التي تقدم تفسيراً حول الدولة، اتخاذ القرار، طريقة الحكم، بنا المؤسسات، تفسير عمل الفاعلين السياسيين وأدوارهم فهو العلم الذي يعمل وفق ثلاثية: المعرفة، الفهم والتشخيص، التفسير والتنبؤ.

<sup>1</sup> Popper, Karl, **The Logic of Scientific Discovery**, (London: Routledge, 1959).

<sup>2</sup> Easton, Op. Cit, p. 129

<sup>3</sup> Dahl, Robert. **Polyarchy: Participation and Opposition**. New Haven: Yale University Press, 1971, p.06



## ثانياً: نشأة وتطور علم السياسة

مقدمة:

ارتبط نشوء علم السياسة بالتطور التاريخي لدراسة الظاهرة السياسية وقد اقترن هذا التطور بالتحول على الصعيد المنهجي: من المنهج القياسي إلى المنهج الاستقرائي، فالمنهج العلمي التجريبي، والتحول من الفكر المثالي إلى الفكر الواقعي والموضوعي.

لذلك سنتناول تطور دراسة الظاهرة السياسية عبر، حقبة زمنية مختلفة من خلال مؤلفات أهم المفكرين الذين أسهموا بدراسة منهجية ولكن سوف لن نفصل أفكارهم وأفكار باقي السياسيين لأن ذلك يدخل في موضع الفكر السياسي.

فإذا ما عدنا إلى تاريخ حضارات القديمة (حضارة بلاد ما بين النهرين، والفرس، والفراعنة والهند والصين...) نجد العديد من الأساطير السياسية والأفكار التي تحاول تفسير نشأة السلطة السياسية فقد وضع محموراي (2067 ق.م. - 2025 ق.م.) العديد من التشريعات القانونية، ووضع كونفوشيوس تصنيفات لأساليب الحكم لكن هذه الأفكار لم تصل إلى المستوى المنهجي للمعرفة ولدراسة الظواهر السياسية دراسة علمية، لذلك يعتبر علم السياسة أحدث علم من بين العلوم الاجتماعية، وعليه سنقسم التطور الذي عرفه حقل علم السياسة كما يلي:

### 1. تطور دراسة الظاهرة السياسية من الإغريق إلى بداية القرن 19 م.

تميزت هذه الحقبة بدراسة الظواهر السياسية دراسة مثالية بعيدة عن الموضوعية، فقد كانت القضايا السياسية تدرس من زاوية أخلاقية أو دينية، واتجهت إلى دراسة ما يجب أن تكون عليه السلطة السياسية لا ماهو كائن، وكانت تصنف الأنظمة السياسية إلى (صالحة جيدة أو فاسدة سيئة) معتمدة على المنهج القياسي منهج سقراط، وكذا المنهج الاستقرائي القائم على الملاحظة.

ومن بين أبرز مفكري هذه المرحلة ابن خلدون، ميكيا فيليبي بودان ومنتيسكيو.



### 1.1. أرسطو:

يعتبر كتاب أرسطو حول "السياسة" أول مؤلف علمي سياسي جسد الخبرة السياسية بدراسة لغالبية النظم السياسية وتحليل دساتير المدن اليونانية، أهم أفكاره<sup>1</sup>:

— تنشأ الدولة نتيجة تطور تاريخي يبدأ من الأسرة وهي الشكل البدائي للمجتمع الذي يمر بالقرية التي هي اتحاد مجموعة من الأسر ويصل إلى المدينة (الدولة polis) وهي المرحلة العليا للمجتمع.

— الانسان حيوان سياسي بطبعه يضع القوانين ويخضع نفسه لها والمدينة تحقق للإنسان الكمال لأنها نمط حياة لا يمكن للإنسان العيش دونه.

— فرق أرسطو بين الحكم الصالح الجيد والحكم الفاسد السيء ورأى أن الأول يهدف للخير العام المشترك بين الحكام والمحكومين أما الثاني فالعكس، كما فرق بين الأنظمة حسب معيار العدد مثل حكم رجل واحد (الملكية جيدة إذا كانت صالحة، وطغيانية إذا كانت فاسدة) حكم أرسطراطي إذا فسد يتحول إلى حكم أوليغارشي وهكذا... كما وجد نوعان من الدساتير واحد للشعب (ديمقراطي) وواحد للقلّة (أوليغارشي)

— قسم أرسطو السلطات إلى ثلاث: سلطة قانونية عليا تقوم بالبت في الأمور المهمة كإعلان الحرب وعقد السلم وإبرام المعاهدات ومراقبة المسؤولين، - الولاية العموميون أو الموظفون الإداريون، هيئة القضاة. وقد أولى أرسطو أهمية لاحترام القانون<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)، ص 35-38

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 39.

\*موسوعة عبد الرحمن ابن خلدون "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، عرف الجزء الأول من الكتاب بالمقدمة



من خلال أفكار أرسطو نجد أنه سعى لإيجاد نظرية مثلى للدولة مثل أفلاطون ولم يفصل السياسة عن الأخلاق واعتمد على المنهج الاستقرائي الذي هو أسلوب في التحليل يتدرج من الخاص إلى العام أي من حالات جزئية للوصول لى قواعد عامة، واعتمد على الملاحظة كأداة موثوقة للمعرفة.

### 1. 2 ابن خلدون:

انطلق ابن خلدون في كتاباته من واقع القبائل التي عاصرها، لتفسير نشوء الدول ونموها وزوالها وحاول في كتابه المقدمة\* استخراج قوانين واضعا الدولة في سياقها العمراني والحضاري وسمى هذه القوانين " طبائع العمران البشري"، فسر نشوء السلطة السياسية وقوة العصبية القبلية التي هي القوة الكامنة وراء المسار الي تسلكه السلطة والقادرة على فرض سيطرتها دون منازع وتتمو وتشيع وتتقهر، ويرى بأن الدولة تضمحل باضمحلال السلطة واقوم مكانها دولة جديدة وحكم جديد قام على عصبية جديدة وهي أساس الملك<sup>1</sup>.

اعتمد ابن خلدون على المنهج الاستقرائي لدراسة واقع الدول السائدة في عصره وانطلق لتفسير هذا الواقع من خلال تفسير الظواهر والواقع المحسوس معتمدا على الملاحظة الدقيقة.

تعد النظرية التي قدمها من أكثر النظريات العلمية الصالحة لتفسير واقع بعض الدول لى يومنا هذا، وفي كتاباته تلازم التقدم العمراني والحضاري مع التقدم الفكري والمعرفي، وأكد على الأساس الاجتماعي للعلم والمعرفة لذلك يعتبر رائد علم الاجتماع الحديث، لم يتم الاهتمام بكتاباته إلا مع عودة الترجمة في أوروبا مع بداية القرن 19 م حيث ترجم Desacy سنة 1806 مقتطفات من المقدمة<sup>2</sup>.

### 1. 3. ميكافلي:

اشتهرت كتابات نيكولا ميكافلي بالواقعية والتجرد من الاهتمامات الأخلاقية والدينية وشكلت بداية الانسلاخ من الفكر الكنيسي وبداية الدعوة للاهتمام بالمعرفة الواقعية، يقوم اعتقاده على أن قواعد السلوك

<sup>1</sup> عاصم سليمان، مرجع سابق، ص.40

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص.41



الإنساني يمكن استنباطها من الاختبار وكان هدفه إعادة إحياء أمجاد الإمبراطورية الرومانية أي جمهورية إيطالية قوية تحاكي مجد روما القديم<sup>1</sup>.

طور ميكيافيللي منهج الملاحظة الذي أوجده أسطو فكتب كتاب الأمير انطلاقا من دراسة سياسات عصره وملاحظتها كما حلل وراجع التاريخ الروماني في كتابه (المطارحات)، مما جعل موريس دوفارجيه يصفه على أنه رائد المنهج التاريخي المقارن في علم السياسة. من أهم أفكاره مايلي<sup>2</sup>:

— يرى أن الانسان أناني وشرير بطبعه لذلك على الأمير أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار ويرى بأنه ينبغي أن يكون له سلطة قوية تجعله محابا ويخافه الناس لأن الناس لا يميلون لإيذاء من يخافونهم لكن العكس، ورغم ذلك نصح الأمير ألا يكون مكروها حتى لا يفشل في حكمه.

— يعتبر ميكيافيللي أن القوانين هي التي تولد الأخلاق وإذا تفشى الفساد يجب أن يفرض الإصلاح ليعيد المجتمع إلى المستوى اللائق، ويعتقد أن المجتمع الفاسد ينبغي أن يقوم على نام حكم ملكي مستبد انطلاقا من واقع إيطاليا بالرغم من أنه كان يبدي إعجابا بالنظام الجمهوري الديمقراطي، إلا أنه رأى أن واقع إيطاليا المنقسم المتميز بالحروب لا يصلح له سوى نظام مستبد يمهّد المجتمع والدولة للديموقراطية.

— رأى بأن الدولة القوية لا يمكن أن تحافظ على كيانها على أساس أخلاقي وإنما تضع القوانين ليتحلى الأفراد بالأخلاق والالتزام بها، ورأى أن الدولة وسلطتها الحاكمة تنجح وتستمر بوجود قواعد موضوعية تفرضها متطلبات وجودها.

— دعى إلى الحيلة والخداع في ممارسة السياسة لأنه كان يراها أفضل من العنف ويفضل الدبلوماسية مهما كانت أساليبها مآكرة على العنف والحرب.

<sup>1</sup> المكان نفسه

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص. 42-44



من خلال ما سبق نستخلص أن ميكيافيللي هو مؤسس المنهج التاريخي وسعى جاهدا لاكتشاف قوانين السياسة وابتكر أسلوبا في فهم كيفية سير المجتمعات السياسية من خلال مراقبة وتتبع الظواهر التي يكشفها التاريخ.

نقد: بالرغم من اسهامات ميكيافيللي الواقعية إلا أنم نظرتة لم تخل من الاتية لأمه كان يهدف لإعادة إيطاليا ويهدف لرؤية إيطاليا موحدة لذلك فهو القائل " بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة".

#### 1. 4. مونتيسكيو:

يعتبر كنبه روح الشرائع أو روح القوانين L'esprit des lois من أهم المراجع التي قام عليها علم السياسة الحديث.

حذا مونتيسكيو حذو ميكيافيللي واعتبر أن السياسة لا يمكن أن تبني على الأخلاق من خلال مراقبة ودراسة النظم السياسية والقوانين في كل زمان ومكان وتوسع مونتيسكيو في منهج الملاحظة القائم على التاريخ والجغرافيا أيضا فقد درس الواقع السياسي والاجتماعي لبلدان في عدة أماكن وفي حقبة زمنية مختلفة<sup>1</sup>.

- ولم يستخرج مبادئه من مسلمات وإنما تمكن من تنسيق ملاحظاته العلمية وتنظيمها فوضع عدة نظريات في السياسة أهمها نظرية الفصل بين السلطات التي استمدتها من القانون الدستوري البريطاني، لا تزال هي القاعدة التي تقوم عليها معظم دساتير العالم تقوم هي النظرية على فرضية أساسية مفادها أن السلطة قوة والقوة لا يوقفها لا قوة تساويها أو توازيها ولو اجتمعت في يد واحدة تنزع للاستبداد.

- صنف أنواع الحكم ثلاث: جمهوري، ملكي واستبدادي ورأى أن الحكم الجمهوري يلائم شعبا محدود العدد والحكم الملكي يلائم شعبا متوسط العدد في حين الحكم الاستبدادي يلائم شعبا كبيرا.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص. 44-47



## 2. تطور دراسة الظاهرة السياسية في القرن التاسع عشر:

أصبحت بوادر تشكل علم السياسة كعلم قائم من منتصف القرن التاسع عشر ولعل من أبرز الذين أسهموا في بروزه أوغست كونت Auguste conte والكسي دي توكفيل Alexis De Tocqueville .

### 2. 1 أوغست كونت Auguste Comte :

يعتبر رائد المنهج الوضعي بين ثلاثة مراحل من مراحل التطور البشري في آليات الحصول على المعرفة، وقد أطلق عليها اسم "قانون الحالات الثلاث"، حيث تمر المعرفة عبر ثلاثة عصور، تتوافق تماماً مع مراحل تاريخية ثلاث، وكذلك ثلاثة أعمار للعقل والتفكير، المرحلة الأولى هي مرحلة "طفولة الفكر" (العصر اللاهوتي)، والمرحلة الثانية هي مرحلة "شباب الفكر" (العصر الميتافيزيقي)، والمرحلة الثالثة هي مرحلة "رجولة الفكر" (العصر الوضعي)<sup>1</sup>.

#### أ. مرحلة طفولة الفكر (العصر اللاهوتي) :

تتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة بدائية تتشابه مع بداية تفكير الإنسان في طفولته أو بعبارة أخرى "بداية المعرفة" حيث يقوم فيها الإنسان بملاحظة الظواهر المختلفة من حوله ويعزو أسبابها إلى قدرات خارقة، يعتقد أنها وراء هذه الظواهر، وعلى هذا الشكل فإن المعرفة هنا لا تأتي عن طريق البراهين، إنما عن طريق المعتقدات الذاتية والإيمان بالمعجزات، والآلهة المتعددة، والتفكير الخرافي.

#### ب. مرحلة شباب الفكر (العصر الميتافيزيقي):

في هذه المرحلة والتي أطلق عليها كونت "شباب الفكر"، يبدأ الإنسان بشكل فعلي باللجوء إلى التفكير والتأمل في الظواهر التي تدور من حوله، بشكل ينتعد فيه في آلية التفكير، عن رد هذه الظواهر إلى المعجزات أو المعتقدات الخرافية، التي سادت في المرحلة الأولى، وبدلاً من ذلك يعزو أسباب هذه الظواهر إلى المبادئ الميتافيزيقية التي تجعل من التفكير حبيساً لتصورات فلسفية، فيرد الواقع إلى مبادئ أولية، كالطبيعة

<sup>1</sup> روان محمد حج محمد، "إبستمولوجيا العلاقات الدولية" The Epistemology of International Relations - الموسوعة السياسية،

12-04-2018، تاريخ آخر دخول: 22-02-2025 23:57، متاح على الرابط التالي

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/> إبستمولوجيا العلاقات الدولية



عند سبينوزا Baruch Spinoza - ، والإله المهندس عند ديكارت René Descartes ، والمادة عند ديدرو Denis Diderot.

### ت. مرحلة رجولة الفكر (العصر الوضعي):

وهي أعلى المراحل، التي أطلق عليها كونت "مرحلة رجولة الفكر"، حيث يتخلى فيها الإنسان رد الظواهر المحيطة به إلى الآلهة أو القوى الخارقة للطبيعة أو الماورائيات، محاولاً عبر الدراسة والبحث الوصول إلى تفسيرات تمكنه من الحصول على المعرفة باستخدام الملاحظة والتجريب<sup>1</sup>.

إن اللجوء إلى الوقائع والتجربة، واختبار الوقائع، هو ما يسمح بالخروج عن الخطابات التأملية، وهو بالذات المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الفلسفة الوضعية، ففي حين يلجأ الفكر اللاهوتي والميتافيزيقي إلى تصورات أبدية، غير خاضعة للواقع، يلجأ الفكر الوضعي إلى مواجهة الفرضيات مع الواقع، للوصول إلى المعرفة<sup>2</sup>.

ومع تطور التفكير الإنساني بمرور الزمن، وتطور ذهن الإنسان وأدواته، كان السؤال المطروح هو: من أين تأتي المعرفة، وما هي المعرفة، وما الطريق الذي يجب سلوكه للوصول إلى المعرفة؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة لا بد أن نميز بين ثلاث مفاهيم:

. المفهوم الأول: **الاستمولوجي: Epistemology** وهو ما يتعلق بنظرية المعرفة والحصول عليها، وهو جزء من الجدل حول فلسفة العلم بشكل عام.

. المفهوم الثاني: **ميثدولوجي: Methodology** وهو الطريق أو المنهجية المتبعة للحصول على المعرفة.

. المفهوم الثالث: **أنطولوجي: Ontology** وهو ما يتحدث عن ماهية الأشياء وكونيتها، كما يفترضها الباحث.

<sup>1</sup> المرجع نفسه

<sup>2</sup> المكان نفسه



فعلى سبيل المثال لا الحصر، ينظر أصحاب المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية للنظام الدولي أنطولوجيا على أنه نظام فوضوي تغيب عنه السلطة المركزية، ويعتقدون أنه من الممكن ابستمولوجيا دراسته عبر الملاحظة والتجريب، حيث يمكن ميثديولوجيا استخدام مستويات التحليل للوصول إلى المعرفة<sup>1</sup>.  
وعليه فقد لجأت كثير من العلوم والاختصاصات إلى الفلسفة الوضعية في سعيها للوصول إلى المعرفة ومنها العلاقات الدولية.

## 2.2 ألكسي دي توكفيل:

يعتبر راد المنهج التجريبي ففي كتابه عن الديمقراطية في أمريكا المنشور سنة 1835 دشن مرحلة جديدة في نشأة علم السياسة، استند على الرحلات العلمية واعتمد طريقة التحقيق العلمي المعمق واستعمل أسلوب المقابلات الشخصية، وحاول التعرف على الحقيقة عبر المقارنة بين الآراء حول نفس القضية واستعمل في دراساته الواقع الوثائق والنصوص<sup>2</sup>.

اعتمد على فرض الفروض العلمية واتجه للتحقق من صحتها أو خطئها عبر التجربة والملاحظة من أجل الوصول إلى الحقائق العلمية.

وصف الكتاب أميركا الأمة التي خلّفت بالمقدار الأقلّ من الدماء ما لم تتمكّن أوروبا من أن تخلّفه بالثورات العنيفة، حيث رأى في العالم الجديد (أميركا) تجسيداً للثورة الحقيقية الحتمية، التي تؤسّس من دون عنف لرفاه الإنسان وازدهار مجتمعاته. يبيّن دو توكفيل تصوره للمجتمع الذي يطمح إليه، وهو المجتمع الذي يرى الفرد فيه أن القانونَ صنيعُهُ، يستحسن أحكامه ويرضخ له دونما مشقّة، إذ يمتلك حقوقاً ويطمئن إلى احتفاظه بها من دون منازع تنشأ ثقةً متينة بين الطبقات قاطبةً، وتسامح متبادل مجرّد من الغرور أو الوضاعة، عندئذ تحلّ المشاركة الطوعية للمواطنين محلّ النفوذ الفردي للنبلاء، وتغدو الدولة بمنأى عن الطغيان، لأن كل إنسان مساوٍ للآخر بضعفه، سيدشعر بحاجة مساوية إلى أمثاله، وأن مصلحته الخاصة مقترنة بمصالح العامة. فالديمقراطية في رأي دو

<sup>1</sup> المرجع نفسه

<sup>2</sup> عاصم سليمان، مرجع سابق، ص. 48



توكفيل تدمر الكيانات الفردية التي كانت، كل على حدة، تكافح الطغيان، لكن الحكومة ترث وحدها جميع الامتيازات وتصبح القوة القاهرة<sup>1</sup>.

## 2. 3 كارل ماركس:

تناول كارل ماركس الظاهرة السياسية في نطاق التطور المادي التاريخي الذي يقوم على حركة تصارع الأضداد، وتبدو الأفكار والنظريات السياسية على ضوء هذا المنهج انعكاس للقوى الطبقيّة المتصارعة عبر التاريخ. من أهم أفكار كارل ماركس مايلي:

. البنية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على علاقات الإنتاج هي التي تنتج أفكار الناس.

. الدولة حسب الفكر الماركسي هي بنية فوقية Super Structure سياسية وقانونية تعكس واقع علاقات الإنتاج القائمة في البنية التحتية للمجتمع Infrastructure، وتشكل غلافًا براقًا للسيطرة الاقتصادية على الطبقات المستغلة وهي أداة لتعزيز هذه السيطرة ومن هنا ضرورة دراسة العلاقات الاقتصادية والبنية المادية التي يقوم عليها النظام السياسي من أجل فهم الظاهرة السياسية<sup>2</sup>.

. حسب اعتقاد ماركس وأتباعه، تنبأ بنهاية النظام الرأسمالي وحلول النظام الشيوعي مكانه، واختفاء الدولة التي يرتبط وجودها بوجود هذا النظام الرأسمالي نفسه. وتلعب ما تسميه الأدبيات الماركسية بـ"ديكتاتورية البروليتاريا"، أي ديكتاتورية طبقة العمال، دوراً رئيسياً في إنجاز وإنجاح هذا التحول التاريخي الثوري، حيث تمثل هذه الديكتاتورية العمالية «مرحلة انتقالية تلي مباشرة الثورة الاشتراكية، وتتميز باستبدال الدولة البورجوازية بدولة تمارس فيها البروليتاريا وحدها السلطة، وهو ما يمكن من الانتقال إلى مجتمع بلا دولة ولا طبقات، ويوضح كارل ماركس Karl Marx- هذا الدور الضروري لديكتاتورية البروليتاريا في القضاء على الرأسمالية بقوله: «بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي، هناك فترة التحول الثوري للأول إلى الثاني. وتصاحب

<sup>1</sup> موقع العربي الجديد، قراءة في كتاب ألكسي دي توكفيل "كيف تأسست الديمقراطية في أمريكا؟" 13 يوليو 2023 الاطلاع بتاريخ 2025/02/22 على الرابط: ألكسي دي توكفيل/ <https://www.alaraby.co.uk/culture/>

<sup>2</sup> عصام سليمان - مرجع سابق، صص. 50-54



هذه الفترة أيضاً مرحلة انتقال سياسي، لا يمكن أن تكون فيها الدولة شيئاً آخر إلا الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا<sup>1</sup>.

. ومن ثمة فالصراع الطبقي يؤدي إلى تحول الدولة من سلطة البرجوازية إلى سلطة البروليتاريا من ثمة يدخل المجتمع مرحلة الاشتراكية فالمرحلة الشيوعية التي تزول معها الطبقة تماماً ومنه تزول الدولة ويزول سبب وجودها لأنها نشأت أساساً بفعل الصراع الطبقي ومن ثمة فزوال الدولة يعني زوال السياسة.

. يعتبر كارل ماركس رائد منهج الديالكتيك في التحليل وهو منهج تطوري حاول أن يشرح آليات التغيير والتحول في المجتمعات<sup>2</sup>.

نقد: ما يؤخذ على تحليل ماركس أنه ينحو منحى مثالي فيما يخص مستقبل البشرية.

### 3. علم السياسة منذ نهاية القرن التاسع عشر:

بدأت اللحظات التأسيسية لعلم السياسة بحيث أصبح ينتج قواعد وأدوات تحليل لتدبير السياسات العامة، وأصبح يقدم خدمات للدولة مثل امشا أكاديمية العلوم السياسية التي تعتمد على إحصاء للسكان من سنة 1840 ومعرفة ظروف عمل عمال النسيج ثم تم تأسيس المدرسة الحرة للعلوم السياسية في فرنسا عام 1870 وكان علم السياسة أقرب لعلم الإدارة، ثم تأسيس العلوم السياسية في كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1880 فكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية عام 1895.

كانت هذه اللحظات التأسيسية لحقل علم السياسة الذي خرج من صلب علم الاجتماع والقانون والإدارة وتطور المجتمع الصناعي وتطور القيم وانعكاسها على النزعة الفردية وتطور العلوم الاجتماعية والإدارة وظهور مجالات جديدة في مجال الانتخابات والحطبات والتحويلات والطبقات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ابتهاج مبروك، "ديكتاتورية البروليتاريا" Dictatorship of Proletariat - ، الموسوعة السياسيّة، 03-04-2017، تاريخ آخر دخول: 01:06 23-02-2025، متاح على الرابط التالي:

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/>:ديكتاتورية البروليتاريا

<sup>2</sup> عاصم سليمان، مرجع سابق، ص. 54

<sup>3</sup> عاصم سليمان، مرجع سابق، ص. 56-58



## المحل لعلم السياسة — د. كريمة بلهوارى

ومنذ القرن العشرين أصبح علم السياسة العلم الذي يدرس السلطة والدولة ومختلف القوى الحية كالأحزاب والنقابات وغيرها وأعيد حيا الأفكار السياسية وتطويرها ومن بين اللحظات التأسيسية الكبرى لعلم السياسة كعلم مستقل قائم بذاته ما يلي:

— 1903 تأسيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية

— 1945 تأسيس معهد الدراسات السياسية في فرنسا

— 1949 الجمعية الفرنسية للعلوم السياسية

— 1957 استحداث كرسي جامعي لعلم السياسة

— 1959 الجمعية السويسرية لعلم السياسة



# المحور الثاني: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى ومناهج تحليله



## المحور الثاني: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى ومناهج تحليله

أولاً: علم السياسة أم علوم سياسية؟

يخلط الكثيرون بين "علم السياسة" و"العلوم السياسية"، إلا أن التمييز بينهما ضروري لفهم طبيعة الدراسة السياسية وأهدافها. فيرى بعض الباحثين أن السياسة تُدرّس كعلم مستقل ذي مناهج تحليلية محددة، في حين يراها آخرون كمجموعة من العلوم المتفرعة التي تدرس مختلف جوانب الظاهرة السياسية. هذا التمييز ليس مجرد جدل أكاديمي، بل هو أساسي لفهم أطر البحث السياسي ومنهجيته.

فالتقاش الذي دار منذ بداية القرن العشرين حول ماهية علم السياسة انقسم الاختصاصيون في مواقفه اتجاه هذه المسألة وبرز تياران أساسيان

الأنجلوسكسوني: الذي يعتبر علم السياسة علماً قائماً بذاته Political Science

الفرنكفوني: الذي يقول بوجود علوم سياسية Political Sciences

الاختلاف بين المدرستين كان حول موضوع علم السياسة وليس وجود علم السياسة، حيث يعود الموقف الأول إلى سيادة علم النفس السلوكي بداية القرن العشرين عندما طرح جون واطسن الفكرة القائلة بأن سلوك الإنسان وردود أفعاله اتجاه المؤثرات الداخلية والخارجية هي التي يجب أن تكون موضوع الدراسة النفسية وأن الملاحظة يجب أن تكون هي الأداة المستخدمة وانطلاقاً لك يصل إلى النتيجة التي تربط بين الحافز ورد الفعل أي بمعنى آخر معرفة الحافز تتيح توقع رد الفعل ومن هنا ركزت الدراسات السياسية الأمريكية على دراسة السلوك السياسي Political behavior، كموضوع للدراسة السياسية العلمية فهو وحدة قابلة للملاحظة فالسلوك السياسي يتأثر بالبيئة وبالتالي فهو تعبير عن رد الفعل اتجاه منبهات خارجية. واهتمت المدرسة السلوكية الأمريكية لعلم السياسة بوصفه علماً بحتاً وليس علماً تطبيقياً فاهتمت بالتنظير السياسي أكثر من الاهتمام بمحل مشكلات المجتمع<sup>1</sup>.

أما رؤية الاختصاصيين الفرنسيين تركز على فهم السياسة ضمن أطر معينة كالجغرافيا والاقتصاد والمجتمع وغيرها، باعتبار أن لها تأثيراً مباشراً على القرار السياسي، ولا يمكن فصل علم السياسة عن ميادين

<sup>1</sup> خضر خضر، مرجع سابق، ص. 11



أخرى كعلم الاجتماع أو الاقتصاد، لذلك حدد جورج بورديو هذه المسألة معتبرا أنه يمكن اكتشاف الحقيقة العلمية للظواهر السياسية في ميادين واتجاهات متنوعة فالتاريخ السياسي، والقانون الدستوري والعقائد والأفكار السياسية والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع الانتخابي ودراسة التصنيفات الاجتماعية تشكل أرضية مشتركة وكلها علوم سياسية تهتم بما له علاقة بالمجتمع السياسي او بالعلاقات السياسية<sup>1</sup>

ثانيا: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى:

يعتبر علم السياسة أحد العلوم الاجتماعية، لكنه يتقاطع مع العديد من التخصصات الأخرى نظراً لطبيعة الظاهرة السياسية التي تتأثر بعوامل اقتصادية، اجتماعية، قانونية، تاريخية، نفسية. وبالتالي، لا يمكن فهم الظواهر السياسية بمعزل عن هذه العوامل، مما يجعل علم السياسة علماً متداخلاً التخصصات Multidisciplinares. فيما يلي تفصيل لعلاقة علم السياسة بعدد من العلوم الأخرى:

### 1. العلاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع

يعتبر علم الاجتماع أحد أقرب العلوم إلى علم السياسة، حيث يهتم بدراسة البنية الاجتماعية، والعلاقات بين الأفراد والجماعات، والتغيرات الاجتماعية التي تؤثر على المؤسسات السياسية، فالعوامل الاجتماعية مثل الهوية الجماعية، والالتقاء الطبقي، والحركات الاجتماعية تؤثر في تشكيل الأنظمة السياسية واتجاهات الناخبين.

يرى ماكس فيبر أن الدولة الحديثة تعتمد على الشرعية الاجتماعية لتحقيق سلطتها، وبالتالي فإن فهم كيفية قبول الناس للسلطة السياسية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية<sup>2</sup>. ويوضح بيير بورديو أن الرأسمال الاجتماعي والثقافي يلعب دوراً أساسياً في تشكيل النخبة السياسية، حيث تحدد العلاقات الاجتماعية والموارد الرمزية مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى السلطة<sup>3</sup>. ومن أمثلة علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع تأثير الحركات الاجتماعية مثل الحركة النسوية أو حركات الحقوق المدنية على صنع القرار

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص. 11، 12

<sup>2</sup> محمد عبد القادر رابعة، "مشروعية السلطة في الفكر الفلسفي المعاصر المفهوم، الأسس والمقومات"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، ملحق 1، 2019. ص. 110

<sup>3</sup> Bourdieu Pierre. « Actes de la recherche en sciences sociales. » *L'illusion biographique*, Vol. 62-63, juin 1986.. pp. 69-72



السياسي في الأنظمة الديمقراطية. كما تؤثر البنية الاجتماعية والقبلية في استقرار ولااستقرار السلطة السياسية في الأنظمة الاستبدادية.

### ب-العلاقة بين علم السياسة وعلم الاقتصاد

يرتبط علم السياسة بعلم الاقتصاد من خلال دراسة كيفية توزيع الموارد، ودور الدولة في الاقتصاد، وأثر السياسات الاقتصادية على الاستقرار السياسي<sup>1</sup>، فقد أوضح آدم سميث أن التدخل الحكومي في الاقتصاد يجب أن يكون محدودًا لضمان حرية السوق، وهو ما أثر في تشكيل السياسات الليبرالية، من ناحية أخرى، انتقد جون ماينارد كينز هذه الرؤية، حيث أكد أن الدولة يجب أن تلعب دورًا رئيسيًا في إدارة الاقتصاد، لا سيما خلال الأزمات، مما أدى إلى ظهور السياسات الاقتصادية الكينزية، كما يرى كارل ماركس أن النظام السياسي يعكس مصالح الطبقة الاقتصادية المسيطرة، مما يعني أن السياسة ليست سوى انعكاس للصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا<sup>2</sup>.

من الأمثلة على دراسة ظواهر سياسية تتأثر بالاقتصاد مثلًا: التضخم والبطالة وانعكاسها على نتائج الانتخابات، حيث يميل الناخبون إلى التصويت ضد الحكومات التي تفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مثال آخر دور السياسات الضريبية في إعادة توزيع الثروة وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي وكذلك من المواضيع ذات الأهمية التي تربط الحقلين العلاقة بين العولمة والحوكمة الاقتصادية، حيث تؤثر المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على سيادة الدول السياسية.

### ت- العلاقة بين علم السياسة والقانون

يعتبر القانون أحد الركائز الأساسية في علم السياسة، حيث أن القواعد الدستورية والقانونية تحدد شكل النظام السياسي، وتوزيع السلطات، والحقوق والواجبات أكد جون لوك على أن القوانين يجب أن تكون وسيلة لحماية الحريات الفردية، وليس لتقييدها، مما أدى إلى نشوء الفلسفة الليبرالية الحديثة<sup>3</sup>. يرى مونتسكيو أن فصل

<sup>1</sup> ستيفن دي تانسي : علم السياسة الأسس، تر. رشا جمال، ط 1، لبنان: الشبكة العربية لأبحاث والنشر، 2012، ص 41.

<sup>2</sup> ابتهال مبروك، مرجع سابق

<sup>3</sup> Heywood, Andrew. Palgrave Macmillan, **Politics**. (London: Palgrave Macmillan, 2013) , p. 25



السلطات هو أساس النظام السياسي العادل، حيث يؤدي استقلال السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) إلى منع الاستبداد. يوضح جون رولز أن العدالة يجب أن تكون أساساً لأي نظام سياسي، وهو ما يستدعي وضع قوانين تضمن تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد.

من الأمثلة على علاقة الحقلين: دور المحكمة الدستورية في الرقابة على القوانين لضمان عدم انتهاكها للدستور، تأثير الإصلاحات القانونية في تعزيز الديمقراطية في النظم السياسية مثل قوانين حرية التعبير وحقوق الإنسان، وكذا دور القانون الدولي في تنظيم العلاقات بين الدول، مثل قوانين الحرب والمعاهدات الدولية.

### ث-العلاقة بين علم السياسة والتاريخ

لا يمكن فهم الظواهر السياسية دون الرجوع إلى السياق التاريخي الذي أفرزها، حيث أن التاريخ يوضح كيف تطورت الأنظمة السياسية، وكيف أثرت الحروب والثورات والتغيرات الاجتماعية على شكل الدولة الحديثة. يرى ألكسيس دو توكفيل أن التاريخ السياسي للبلدان يلعب دوراً حاسماً في تحديد طبيعة ديمقراطيتها، وهو ما ظهر في تحليله لنشوء الديمقراطية الأمريكية مقارنة بالتجربة الأوروبية. أوضح تشارلز تيلي أن الحروب كانت العامل الأساسي في بناء الدولة الحديثة، حيث ساهمت الصراعات العسكرية في تطور البيروقراطية والنظم الضريبية والسيادة السياسية<sup>1</sup>، وأكد فرانسيس فوكوياما أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى سيادة الديمقراطية الليبرالية كنموذج عالمي للحكم، مما يعكس تأثير التطورات التاريخية على الفكر السياسي.

من الأمثلة تأثير الثورات التاريخية مثل الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية على تطور الديمقراطية. كيف ساهمت الحربين العالميتين في إعادة تشكيل النظام الدولي وإنشاء الأمم المتحدة؟ ودور الاستعمار وحركات التحرر في تشكيل الأنظمة السياسية في الدول النامية.

### ج-العلاقة بين علم السياسة وعلم النفس

يستخدم علم السياسة علم النفس لفهم السلوك السياسي للأفراد والجماعات، واتجاهات الرأي العام، واتخاذ القرار السياسي. يرى هارولد لاسويل أن الدوافع النفسية تلعب دوراً كبيراً في تفسير السلوك السياسي

<sup>1</sup> إبراهيم حلاوي، " تشارلز تيلي نشوء الدول وطبيعة الثورات، " ترجمة ماريان غطاس، مجلة الصفر الإلكترونية، ع.01 ديسمبر 2022 في الموقع: <https://alsifr.org/charles-tilly>



للقيادة والجمهير<sup>1</sup>، حيث تؤثر مشاعر الخوف، الأمل، والغضب على قرارات الناخبين. يؤكد فيليب زيمباردو أن السلطة يمكن أن تؤدي إلى سلوكيات استبدادية إذا لم تكن هناك ضوابط أخلاقية وقانونية، كما أظهر في تجربته الشهيرة في سجن ستانفورد. ويوضح دانييل كانيمان أن التحيزات الإدراكية تؤثر على صنع القرار السياسي، حيث يميل الناس إلى اتخاذ قرارات بناءً على انطباعات سريعة بدلاً من تحليل منطقي دقيق<sup>2</sup>.

من أمثلة تأثير علم النفس على السياسة تأثير الدعاية السياسية على تشكيل الرأي العام خلال الانتخابات. دور التلاعب العاطفي في الخطابات السياسية في التأثير على الجماهير. كيف تؤثر الصور النمطية والمعتقدات الجماعية على صنع السياسات العامة؟

### الخاتمة:

يتضح أن علم السياسة هو مجال معرفي يتفاعل مع عدة تخصصات مثل الاجتماع، والاقتصاد، والقانون، والتاريخ، وعلم النفس. ويؤدي هذا التداخل إلى تعميق فهم الظواهر السياسية وتحليلها بشكل أكثر شمولية، مما يساهم في تطوير نظريات سياسية أكثر دقة وقدرة على التفسير والتنبؤ.

### ثالثاً: مناهج علم السياسة

#### المقدمة

تعتبر مناهج البحث في علم السياسة ضرورية لفهم الظواهر السياسية، وتحليل العلاقات بين الأفراد، والمؤسسات، والدولة. وتعتمد هذه المناهج على مداخل متعددة، بعضها مستمد من العلوم الاجتماعية الأخرى، بينما بعضها الآخر نشأ داخل علم السياسة نفسه، ومن خلال تحليل هذه المناهج، يمكننا فهم كيفية إنتاج المعرفة السياسية بشكل علمي ومنهجي.

في هذا التحليل، سنتناول بالتفصيل المناهج الرئيسية في علم السياسة، ونوضح أمثلة تطبيقية على كل منها.

<sup>1</sup> فتحي شمس الدين، علم النفس السياسي، (لقاهرة، دار النهضة العربية، 2014) ص 27.

<sup>2</sup> ملخص كتاب "التفكير السريع والبطيء" للكاتب دانيال كانيمان، آخر تحديث 2025/02/06 تاريخ الاطلاع 2025/02/22  
<https://www.annajah.net/site/login>



لا بأس أن نرجع على تعريف المنهج أولاً: يرجع اصطلاح المنهج méthode في أصوله اللغوية الأجنبية إلى المصطلح الإغريقي méthodes الذي استخدمه أفلاطون وأرسطو بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة. أما المعنى الاشتقاقي للمصطلح، والذي استقرت أركانه الأساسية منذ القرن السابع عشر فيشير إلى "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهتم على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة هكذا يكون المنهج في أوسع معانيه<sup>1</sup>، فالمنهج هو:

- الوسيلة لتحقيق هدف، وطريقة محددة لتنظيم النشاط المعرفي.

- الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب عبر العقبات والمصاعب.

- وسيلة وأسلوب الوصول إلى الأهداف المعرفية، وضمان حسن سير العقل بحثاً عن الحقيقة وكشفاً عنها بالاستناد إلى فروض يتأسس عليها البحث عن المعرفة<sup>2</sup>.

### أولاً: المناهج الكلاسيكية:

هي المناهج التحليلية التي سادت قبل استقلال علم السياسة كعلم مستقل قائم بذاته وسيطرت على دراسة الظواهر الاجتماعية بما فيها الظواهر السياسية.

#### 1- المنهج التاريخي: Historical Method

يُعتبر المنهج التاريخي من أقدم المناهج في علم السياسة، حيث يعتمد على دراسة الأحداث السياسية في سياقها الزمني، لفهم تطور النظم السياسية والظواهر المرتبطة بها. وقد استخدم المؤرخون الإغريق، مثل هيرودوت وثوسيديدس، هذا المنهج لتحليل أسباب الحروب والنظم الحاكمة في عصرهم. كما استعمله فيما بعد ميكافلي ومنتيسكيو وغيرهم

أما في العصر الحديث، استخدم المؤرخ السياسي تشارلز تيلي المنهج التاريخي لفهم كيفية نشوء الدول الحديثة، حيث جادل بأن "الحروب هي التي صنعت الدول، كما أن الدول صنعت الحروب"، موضحاً أن نشأة الدول الحديثة ارتبطت بالصراعات العسكرية. فتعد دراسة نشأة الدولة الحديثة في أوروبا بعد حرب الثلاثين

<sup>1</sup> عبد الرحمن بدوي. *مناهج البحث العلمي*. ط3. (الكويت: بدون د. ن. 1977)، ص. 15

<sup>2</sup> محمد محمود ربيع. *مناهج البحث في العلوم السياسية*. ط2. (الكويت: مكتبة الفلاح. 1987)، ص. 245



عامًا (1618-1648) وتأثير معاهدة وستفاليا على مفهوم السيادة تستند على المنهج التاريخي. كما أن تحليل تطور النظم الديمقراطية عبر التاريخ، من الديمقراطية الأثينية إلى الديمقراطيات البرلمانية الحدي أيضا يستند على المنهج التاريخي وكذا من الأمثلة أيضا: البحث في أسباب الثورات السياسية، مثل الثورة الفرنسية (1789) والثورة الروسية (1917)، لفهم كيف تؤثر الديناميات الاجتماعية والاقتصادية على التغيير السياسي<sup>1</sup>.

يتميز المنهج التاريخي بمجموعة من الخصائص يمكن ابراز اهمها في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- يتعلق تطبيق المنهج التاريخي بدراسة ظواهر ماضية غائبة عن الباحث يعتمد فيها على بيانات وحقائق تاريخية، يمكن الحصول عليها من خلال تحليل الوثائق والمستندات والآثار ومعالم وشهادات موثوق بها.
- يحتاج الباحث الى تحري وتحليل مدى مصداقية وموضوعية المصادر والوثائق المعتمد عليها في البحث. لان مصداقية وموضوعية نتائج البحث هنا مرتبطة بشكل اساسي بدقة ومصداقية الحقائق المتضمنة في المصادر التاريخية .
- يقوم المنهج التاريخي على فرضية وجود علاقات سببية بين الماضي والحاضر واتجاهات الاحداث والظواهر في المستقبل. أي هناك ارتباط كبير الى حد وجود علاقات سببية بين الماضي والحاضر والمستقبل، فأحداث الحاضر نتيجة حتمية لأحداث الماضي، واحداث المستقبل هي ايضا نتيجة لأحداث الحاضر، وعلى هذا الاساس فان دراسة الماضي تفيد في تفسير احداث الحاضر ومعرفة اتجاهات الاحداث في المستقبل.

<sup>1</sup> إبراهيم حلاوي، " تشارلز تيلي نشوء الدول وطبيعة الثورات، " ترجمة ماريان غطاس، مجلة الصفر الالكترونية، ع.01 ديسمبر 2022 في الموقع: <https://alsifr.org/charles-tilly>

<sup>2</sup> عامر قنديلجي، ايمان السامرائي، البحث العلمي (الكمي والنوعي)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص236



## 2- المنهج القانوني والاقتراب المؤسسي:

يركز المنهج القانوني على دراسة القوانين، الدساتير، والمعاهدات التي تحكم الدولة والعلاقات السياسية. وقد أسس الفيلسوف القانوني هانز كلسن هذا المنهج من خلال نظريته حول "القانون الخالص"، التي تفصل بين القانون كعلم مستقل والسياسة كمارسة للسلطة<sup>1</sup>. كما يهتم هذا المنهج بدراسة الحقوق والالتزامات التي ينشئها الدستور ويقرها الأفراد. وهذا يعني أن المنهج القانوني يركز على البحث في موضوع الدولة، وأنواع الدول من حيث أشكالها وحكوماتها وبالتالي فهو يركز على دستورية مؤسسات الدولة المختلفة<sup>2</sup>.

ويمكن القول إن الاقتراب المؤسسي قد مر بمرحلتين: المرحلة التقليدية التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية. وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية، وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية، ويتجاهل هذا الاقتراب السلوك السياسي السياق الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، والمرحلة الثانية التي انبعثت فيها المؤسسات الحديثة. ويعتمد الاقتراب المؤسسي على الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة من حيث: الهدف من تكوينها، هل تأسست من أجل تحقيق غرض عام أم مكاسب خاصة. مراحل تطورها، وما هي العوامل التي كانت لها أدوار الحاسمة والتأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة.

مثال تحليل دساتير الدول المختلفة لفهم العلاقة بين السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، والقضائية. دراسة الأحكام القضائية للمحاكم الدستورية في قضايا حقوق الإنسان وتأثيرها على السياسة العام. مقارنة النظم القانونية بين الأنظمة الديمقراطية والسلطوية لفهم كيف يمكن للقانون أن يكون أداة للحكم أو للرقابة على السلطة.

### ثانيا: المناهج الحديثة:

هي المناهج التي تطورت بعد الحرب العالمية الثانية مع المدرسة السلوكية

<sup>1</sup> نيل فازيو، الوضعية القانونية ونسبية القيم: الحق والعدالة بين هانز كلسن ونوربرتو بويو، مجلة تبين، مج. 11، ع. 49 (صيف 2024)، ص. 08

<sup>2</sup> نور الدين التقاوي، محمد المنصوري، "علم السياسة: محاولة في التقريب النظري"، مجلة الدراسات السياسية الإفريقية، مج. 06، ع. 2 (ديسمبر 2017)، ص. 42

<sup>55</sup>. المرجع نفسه، ص. 43.



## 1. المنهج السلوكي (Behavioural Method)

ظهر المنهج السلوكي في منتصف القرن العشرين كرد فعل على المناهج التقليدية التي ركزت على النصوص القانونية والتاريخية، حيث دعا إلى دراسة السياسة بأسلوب علمي تجريبي يعتمد على ملاحظة سلوك الأفراد والجماعات السياسية بدلاً من التركيز فقط على المؤسسات.

يُعتبر ديفيد إيستون أحد أبرز رواد هذا المنهج، حيث أكد أن "علم السياسة يجب أن يركز على تحليل المدخلات والمخرجات داخل النظام السياسي لفهم كيفية اتخاذ القرارات"<sup>1</sup>

من أمثلة دراسة سلوك الناخبين من خلال تحليل استطلاعات الرأي لفهم العوامل التي تؤثر على تصويتهم. تحليل دور الدعاية السياسية في التأثير على الرأي العام باستخدام تقنيات علم النفس السياسي<sup>2</sup>. وكذا دراسة كيفية اتخاذ القرارات في البرلمان من خلال مراقبة أتمات التصويت والتفاعلات بين الأعضاء.

## 2. الاقتراب البنوي-الوظيفي (Structural-Functional approche)

يعتمد هذا الاقتراب على فكرة أن النظام السياسي هو جزء من نظام اجتماعي أكبر التي تعود للمفكر تالكوت بارسنز، ويجب فهمه من خلال تحليل أدواره ووظائفه داخل المجتمع ويؤكد هذا الاقتراب على أن المؤسسات السياسية لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي تنتمي إليه.

تنقسم البنية إلى أجزاء أو عناصر أي مكونات كل بنية إلى أجزاء خاصة بها وأخرى مشتركة بينها وبين البنى الأخرى، إن أية محاولة للوصف والفهم والتفسير باستخدام مفهوم البنية وبالاعتماد عليه، يفترض أن تنطلق (من - إلى) وتؤدي إلى الأفكار الأساسية الثلاث فيه وهي:

1. تفرد البنى وتمايزها

2. ارتباط البنى والتأثير التبادلي المتفاعل بينها

3. قابلية البنى للتفكيك والتركيب والقياس والمقارنة.

<sup>1</sup>David Easton, Op.Cit, p.126

<sup>2</sup> Lasswell, Op.Cit, p. 21



أمثلة على توظيف هذا الاقتراب من قبل جيوفاني سارتوري في دراسة دور الأحزاب السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي أو إحداث التغيير الاجتماعي، كما وظفه هنتنكتون في البحث في دور الجيش كفاعل سياسي في الدول التي تشهد انقلابات عسكرية متكررة<sup>1</sup>.

### 3. المنهج الكمي والكمي (Quantitative and Qualitative Methods)

#### المنهج الكمي الإحصائي:

يعتمد على تحليل البيانات الإحصائية لاستخلاص أنماط عامة حول الظواهر السياسية، ويستخدم تقنيات مثل الاستطلاعات، تحليل البيانات الانتخابية، والنماذج الرياضية، أمثلة ذلك دراسة اتجاهات التصويت في الانتخابات باستخدام تحليل البيانات الضخمة<sup>2</sup>. ويستخدم هذا المنهج الإحصائيات لقياس الفساد السياسي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي.

#### المنهج الكيفي:

يركز على دراسة الحالات الفردية بعمق من خلال دراسات الحالة، المقابلات المعمقة، وتحليل الخطاب السياسي. أمثلة: تحليل خطابات القادة السياسيين لفهم كيفية استخدامهم للغة في تشكيل الرأي العام، دراسة حالة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا بعد وفاة فرانكو لفهم العوامل التي ساهمت في التحول الديمقراطي.

#### 4. المنهج المقارن:

يقوم المنهج المقارن على إجراء مقارنة بين ظاهرتين أو حالتين بغرض كشف أوجه الاختلاف والتشابه، أو تحديد دور وأثر ظاهرة أو متغير معين، كأن يتم إجراء مقارنة بين عدة دول أو مناطق تظهر اختلافاً في ظاهرة معينة، بغية كشف أسباب وظروف ظهورها وتطورها وازدهارها. ولهذا المنهج أهمية كبيرة خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية بصفة عامة، لقدرتة على كشف العلاقات وطرق التأثير المختلفة بين

<sup>1</sup> صموئيل هنتنكتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة فلو عبوت (بيروت: دار الساقي، 2002)

<sup>2</sup> Norris Pippa 2017, p. 33



الظواهر، حيث يقول دركايم انه " لو استعملنا هذا المنهج استخداما دقيقا ومضبوطا بحيث يستطيع تزويدنا بأحكام ترابطية بين متغيرات مختلفة فإننا نستطيع اعتبار هذا المنهج شبه تجريبي<sup>1</sup>.

فالمنهج المقارن يمكن تطبيقه في الحالات التالية:

- عندما يهدف البحث الى كشف اوجه الاختلاف والتشابه بين ظاهرتين، كالمقارنة بين نظامين اقتصاديين
- يمكن تطبيق المنهج المقارن عند تحديد قوة وطبيعة الاثر لمتغير معين يتواجد في حالة معينة وغائب في حالة اخرى مثلا: اجراء المقارنة بين مؤسستين احدهما تطبق نمط حديث في التسيير والاخرى لا تطبقه .
- كما يمكن تطبيق المنهج المقارن عندما يكون المتغير موجود خلال فترة زمنية معينة وغير موجود في فترة اخرى، حيث يتم المقارنة بين نتائج ظهور وغياب هذا المتغير، والفرق بينهما يعبر عن أثر غياب أو حضور هذا المتغير على اعتبار أن العوامل الاخرى ثابتة<sup>2</sup>.

#### الخاتمة

يُظهر التحليل أن علم السياسة يستخدم مناهج متعددة لفهم الظواهر السياسية من زوايا مختلفة، مما يعكس تعقيد المجال وأهميته العلمية. ويتيح تنوع المناهج إمكانية الجمع بين التحليل الكمي والكمي، التاريخي والقانوني، والسلوكي والبنوي، للحصول على صورة أكثر دقة وشمولية للواقع السياسي

<sup>1</sup> عاطف علي، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ، 2006)، ص 136

<sup>2</sup> عامر قنديلجي، ايمان السمراي، البحث العلمي الكمي والنوعي (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009) ص 206



## المحور الثالث: موضوعات علم السياسة



## الدولة:

### مقدمة

تميزت العصور القديمة والوسطى بغياب مفهوم الدولة بشكلها الحالي، حيث انتشرت مسميات مختلفة منها، الإمبراطورية، والسلطنة، والممالك. إلا أن أغلب الممالك التي حكمت في العصور الوسطى في أوروبا حكمت باسم الدين، كفرنسا على سبيل المثال، وكان لسلطة الكنيسة أثر سلبي في التحكم بالدولة وسياساتها، وإمكانها في عزل الملوك والأمراء عن طريق سحب الثقة منهم وفصلهم من الكنيسة، ما يعني افتقادهم لثقة وطاعة الشعب الذي يثق بالكنيسة لما كانوا يروا من أنها تطبيق لإرادة الرب، فانتشرت الحروب الدينية لمدة ثلاثين عاماً وانتهت في عام 1648 بتوقيع اتفاقية وستفاليا في أوروبا؛ وازدادت حداً للحرب الدينية وسلطة الكنيسة على الحكم؛ بإنشاء نظام جديد للدول في أوروبا عرف فيما بعد باسم الدولة الحديثة وتعمّم في أنحاء العالم فيما بعد.

وتعتبر الدولة منذ نشأتها الحديثة في أعقاب مؤتمر وستفاليا، إحدى حقائق الحياة السياسية المعاصرة التي ترسخت تدريجياً حتى أصبحت تشكل اللبنة الأولى في بنية النظام الدولي الراهن. وبالرغم من اعتبار الدولة مؤسسة عالمية ضرورية، إلا أن تعريفها واسع ومتنوع لا يكاد يجمع عليه اثنان، بل ويمكن أن يقال أنّ إيجاد تعريف واحد لمفهوم الدولة هو صراع إيديولوجي بحد ذاته؛ كون التعاريف المختلفة ناتجة عن نظريات مختلفة لوظيفة الدولة، مما يولد استراتيجيات سياسية ونتائج مختلفة، فمصطلح "الدولة" يشير إلى مجموعة من النظريات المختلفة والمتراصة والمتداخلة في كثير من الأحيان، حول مجموعة معينة من الظواهر السياسية<sup>1</sup>.

أصبحت تُعد الدولة اليوم المفهوم المركزي في علم السياسة، حيث تمثل الكيان المنظم الذي يمتلك السلطة الشرعية على إقليم محدد. وقد تطور مفهوم الدولة عبر العصور من حيث نشأتها، وظائفها، أشكالها، وعلاقتها بالأفراد والمجتمع الدولي.

<sup>1</sup> فيصل براء متين المرعشي، "مفهوم الدولة" The Concept of State - ، الموسوعة السياسية، 06-04-2018، تاريخ آخر دخول: 09:58 23-02-2025، متاح على الرابط التالي: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>:مفهوم الدولة



## 1. تعريف الدولة:

تعود جذور كلمة الدولة للغة اللاتينية لكلمة Position التي تعني الوقوف، كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم تعبير Publicae اللاتيني والذي يعني الشؤون العامة. للدولة عدة تعريفات وُضعت من قبل العديد من المؤسسات ولاسيما الأوروبية منها، إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً لمفهوم الدولة هو تعريف المفكر الألماني ماكس فيبر Max Weber إذ عرّفها بأنها منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في طار معين. كما عرّفت موسوعة لاروس Larousse الفرنسية الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة". في حين رأى العديد من فقهاء القانون الدستوري أن الدولة: "كياناً إقليمياً يمتلك السيادة داخل الحدود وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه"، وثمة تعريف آخر مقبول عموماً للدولة هو التعريف الوارد في اتفاقية مونتيفيديو - Montevideo بشأن حقوق وواجبات الدول في عام 1933. وقد عرّفت الدولة بأنها: مساحة من الأرض تمتلك سكان دائمون، إقليم محدد وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعّالة على أراضيها، وإجراء العلاقات الدولية مع الدول الأخرى<sup>1</sup>.

كما تعرف الدولة على أنها شخص معنوي، يخضع نفسه لقوانين ثابتة ومستقرة على غرار الأفراد والهيئات التابعة لسلطتها، وهو تأكيد على وحدتها وتجانسها<sup>2</sup>.

## 2. النظريات الفلسفية المفسرة لنشأة الدولة:

إذا كان من الممكن تتبع النشأة التاريخية لبعض الدول، وخصوصاً تلك التي ظهرت حديثاً، إما كنتيجة لاتحاد إمارات إقطاعية أو تكوينات سياسية صغيرة أو كنتيجة لانهيار أو اضمحلال إمبراطوريات كبيرة، إلا أن الكيفية التي ظهر بها المجتمع المنظم إلى حيز الوجود لأول مرة (وما صاحب هذا الظهور من نشأة السلطة كظاهرة سياسية) ليست معروفة أو موثقة تاريخياً. ولذلك ظهرت نظريات كثيرة تفسر نشأة الدولة. من هذه النظريات:

<sup>1</sup> المرجع نفسه

<sup>2</sup> جاك دو نيدييه دي فابر، الدولة، تر. أحمد حسيب عباس، مر. ضياء الدين صالح (القاهرة: دار أمل للطباعة والنشر، بدون سن.ن)، ص. 08.



## 2. 1. النظريات الدينية المقدسة: وتتفرع إلى نظريتين

أ- نظرية تأليه الحكام: ترى هذه النظرية بقدسية الحاكم والنظر إليه كإله وسادت في الحضارات القديمة مثل الممالك الفرعونية.

ب- نظرية الحق الإلهي: التي ترى أن الله هو الذي خلق الدولة، وأنه هو الذي يختار الملوك ويمنحهم السلطة حين يرضى عنهم وينزعها منهم إذا غضب عليهم. وهذه النظرية هي أساس التي سادت في بعض المراحل التاريخية التي جمع فيها الحاكم بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية.

## 2.2 نظرية القوة:

التي ترى أن الدولة نشأت وتطورت نتيجة الصراع وعلاقات القوة التي تسفر دائماً عن خضوع الضعيف للقوي. وقد شدد علم الاجتماع والأنثروبولوجيا السياسية على هذه الفكرة؛ أي على سلطة القهر والإلزام التي تقوم داخل المجتمعات، والتي تتطلب وجود وإجبار الناس على طاعتها، ففي المجتمعات الليبرالية تتميز الدولة بمبدأ سلطة قادرة على فرض النظام بوجود إكراه منظم ومحدد وموجه من أجل الحفاظ على المصلحة العامة كما يراها مؤيدو الفلسفة الليبرالية، في حين يمكن حماية المواطن من سوء استعمال السلطة أو التصرف باستعمال وسائل الإكراه بواسطة نصوص تشريعية تجيز له مقاومة القهر كما نصت المادة 72 من دستور فرنسا<sup>1</sup>.

## 3.2. نظرية التطور التاريخي:

التي ترى أن نشأة الدولة ترجع إلى ما قبل التاريخ وأنها نمت نمواً تاريخياً وطبيعياً بمساعدة عوامل ثلاثة هي: علاقة الدم، والدين، والوعي السياسي. فهذه النظرية لا ترجع أصل نشأة الدولة إلى عامل محدد بل عوامل متعددة اجتمعت وشكلت تجمع الأفراد وأدت لظهور فئة استطاعت أن تسيطر على باقي الجماعة (ظهور هيئة حاكمة عليا)، فتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والمادية كان نتاج تراكم زمني طويل وفي نطاقات مكانية متباعدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عصام سليمان، مرجع سابق ص. 186

<sup>2</sup> مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ط. 2 (ليبيا: دار الكتاب الوطنية، 2007)، ص. 129، 130



## 4.2. نظرية العقد الاجتماعي:

هي أكثر النظريات الفلسفية تأثيراً في الفكر السياسي على مدى الزمن. وتقوم نظرية العقد الاجتماعي على أساس فرضين رئيسيين:

الأول: أن الأفراد كانوا يعيشون فيما بينهم حالة الفطرة أو الطبيعة قبل أن ينتقلوا إلى حالة المجتمع الذي يخضع لسلطة سياسية منظمة.

الثاني: أن الانتقال من حالة الفطرة أو الطبيعة إلى حالة المجتمع المنظم أو الدولة تم بموجب عقد اجتماعي. وهذه النظرية قديمة ويمكن تتبع جذورها وإرهاصاتها الأولى في الفكر الروماني وفي كتابات العديد من فلاسفة ومفكري العصور الوسطى وخاصة كتابات سانت اوجستين Saint Augustine وتوماس الأكويني Thomas Aquinas لكن الفيلسوف البريطاني هوبز Thomas Hobbes، كان أول من بلور هذه النظرية بشكل واضح ومتكامل وصاغ فرضيها الرئيسيين على نحو متكامل ومتناسك. ثم تعاقب عليها كبار المفكرين بالنقد والشرح والتحليل والإضافة ابتداء من جون لوك John Locke، مروراً بجاك روسو Jean-Jacques Rousseau، وحتى إيمانويل كانت Immanuel Kant كانت ومن بعده الكثيرون<sup>1</sup>. وقد دار جوهر الجدل الذي فجرته نظرية العقد الاجتماعي حول عدة أمور أو محاور رئيسية مثل: حالة الفطرة، أو الطبيعة، وهل كانت حالة سلم وأمان أم صراع وعدم استقرار، وحول أطراف العقد الاجتماعي وهل هو عقد أبرم بين الأفراد وحدهم أم بين الأفراد من ناحية والأمير من ناحية أخرى، وحول مضمون هذا العقد وشروطه وإجراءات فسخه.. الخ.

فبينما كان هوبز \* Thomas Hobbes يرى أن حالة الفطرة أو الطبيعة هي حالة وحشية يسودها قانون الغاب وتتميز بالفوضى وعدم الاستقرار وانتفاء الأمن، فيما رأى جون لوك John Locke \*\* أن هذه

<sup>1</sup> فيصل براء متين المرعشي، مرجع سابق

\*أنظر: Thomas Hobbes, Leviathan, or the matter, forme and power of commonwealth ecclesiasticall and civil(1651)

\*\*أنظر: John Locke, Two Teatises of Government(1689)



الحالة كانت على العكس تماماً، حالة تسودها الحرية والمساواة التي يمنحها القانون الطبيعي كحقوق ثابتة للأفراد والممتلكات، ولكنها حالة تتميز بعدم الاستقرار في الوقت نفسه نظراً لعدم وجود شخص غير متحيز يحمي الأفراد. أما جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau<sup>1\*\*\*</sup> فقد صور حالة الطبيعة أو الفطرة الأولى على أنها حالة مثالية حصل فيها الفرد على كل ما يطمح إليه من حقوق، ووصل إلى أعلى مراتب السعادة والطمأنينة، لكنه اضطر إلى العيش في جماعة بسبب تزايد السكان.

وبينما كان هوبز Thomas Hobbes يرى أن القانون الطبيعي حتم على الأفراد أن يبحثوا عن مخرج من حالة التعاسة المطلقة التي كانوا عليها في مرحلة الفطرة، وهو ما دفعهم لإبرام عقد لإنشاء الدولة تنازلوا فيه عن جميع حقوقهم ووضعوها في يد جهة واحدة تتركز فيها السلطة بشكل مطلق مقابل مصولهم على الأمن.

رأى جون لوك John Locke أن الأفراد تعاقدوا فيما بينهم أولاً لإقامة المجتمع أو الدولة ثم تعاقدوا بعد ذلك مع الحاكم وتنازلوا له عن جزء من حقوقهم، وليس عن حقوقهم كلها، للقيام بالوظائف أو المهام التي يطلبونها منه. أي أن جون لوك John Locke ميز بين الدولة وبين الحكومة واعتبر أن سلطة الحكومة ليست مطلقة وإنما محدودة ومقيدة وأن هذه السلطة يمكن استردادها عند الضرورة.

أما جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau فقد رأى أن الإنسان الفرد الذي اضطر، بسبب زيادة السكان، إلى التخلي عن حرياته الطبيعية التي منحتها السعادة بموجب عقد أبرمه مع الأفراد الآخرين، لم يتخل عن هذه الحقوق لفرد وإنما للمجموع. وفي هذه الحالة فإن السيادة لا يمكن التنازل عنها وإنما تظل في يد الإرادة العامة. ولأن الحكومة ليست سوى خادم لهذه الإرادة، وما تتمتع به من سلطة حصلت عليها من الشعب صاحب السيادة وبطريق التوكيل، فإن هذه السلطة يمكن سحبها في أي وقت إذا ما أخل الموكل إليه بشروط العقد أو التوكيل. وفقاً للمنطق الكامن وراء هذا التحليل كان من الطبيعي أن يعتبر جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau أن إصدار القوانين لا يدخل ضمن مهام الحكومة أو السلطة التنفيذية، وأن هذه الوظيفة الحيوية والخطيرة يجب أن تظل بالكامل في يد ممثلي الشعب من السلطة التشريعية<sup>2</sup>.

1\*\*\* أنظر: Jean- Jacques Rousseau, Du Contrat social, ou principe du droit politique (1762)

<sup>2</sup> فيصل براء متين المرعشي، مرجع سابق



وأياً كانت طبيعة الخلافات التي دارت حول نظرية العقد الاجتماعي أو الانتقادات التي شككت بعد ذلك في أسس النظرية نفسها، وخاصة بعد ظهور المدرسة النفعية أو المدرسة الماركسية (والتي قدمت تفسيراً مختلفاً لنشأة الدولة نفسها من خلال جدلية الصراع الطبقي)، فمن البديهي أن الانتقال من حالة الفطرة أو الطبيعة إلى حالة الدولة أو المجتمع المنظم لم يتم، كما يقول إيمانويل كانت Immanuel Kant وفقاً لعقده إبرامه بالفعل ووقع كحدث موثق زماناً ومكاناً، لكنه مفهوم مهم جداً، وضروري جداً، رغم ما يكتنفه من تجريد لتنظيم العلاقات الاجتماعية على أساس من احترام وسيادة القانون.

## 5.2. نظرية التطور العائلي:

ترجع أصل نشأة الدولة إلى الأسرة؛ لأنها الخلية الأولى للمجتمع. ثم نمت هذه الأسرة وتناقلت وكونت مجموعة من الأسر ثم نمت أكثر وأصبحت عشيرة، ثم تطورت العشيرة إلى قبيلة ومع مرور الزمن اتحدت عدة قبائل فيما بينها واستقرت فوق بقعة معينة، وخضعت لرئيس واحد فظهرت المدينة من اتحاد عدة مدن تكونت المدينة. ولقد أخذ أرسطو بنظرية التطور العائلي كأصل لنشأة الدولة، إذ أقر على أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الجماعة؛ لأن من يشعر بعدم احتياجه للآخرين من أقرانه أو يستطيع أن يعيش منعزل ليس إلا أحد فرضيين: هو إما أن يكون رجل فوق مستوى البشر أو حيوان وحشي. والإنسان هو حيوان مدني بطبعه يصدر سلوكه من زاويا ثالث:

- من حيث كونه فرد أي كونه إنسان يعيش بمفرده.
- من حيث كونه عضو في أسرة؛ أي إنسان يعيش داخل أسرة وجزء منها.
- من حيث كونه مواطن في الدولة؛ يعني أنه فرد داخل مجتمع يتمتع بحقه ويقوم بواجبه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> فضل الله محمد اسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، (بدون د. ن: بستان المعرفة، 2001)، ص ص. 09-



## 6.2. النظرية الماركسية:

نظرة كارل ماركس للدولة لم تكن لاعتبارات حتمية بقدر ما كانت حدث تاريخي، وهذا جاء نتيجة لانقسام الجماعات والطبقات المتصارعة واحتكار البعض منها ملكية الإنتاج والتي استطاعت استغلال سائر طبقات المجتمع يرى بأن الدولة ظاهرة قانونية تمثل انعكاسا لتكوين الطبقات والسيطرة، وظهورها مرتبط بصراع الطبقات وإعادة إنتاج روابط السيطرة والإخضاع السياسي والأيدولوجي من هذه الحقيقة يمكن اشتقاق الحضور النوعي والخاص للدولة في أنماط إنتاج مختلفة<sup>1</sup>.

## 3. أركان الدولة:

يحدد علماء السياسة أربعة مكونات رئيسية للدولة<sup>2</sup>:

1.3. الإقليم: المساحة الجغرافية التي تمارس الدولة سلطتها عليها. وتتميز بوجود حدود تفصلها عن الدول المجاورة. ويتضمن المفهوم اليابسة، والجو، والمياه التي تطل عليها وتحدها على مسافة 12 ميلا من سواحلها حسب ما نص عليه القانون الدولي

2.3. السكان: هم الأفراد الذين يخضعون لسلطة الدولة ويشكلون مجتمعا فلا يمكن تصور دولة دون عنصر بشري، كما لا يشترط حد أدنى أو أقصى لعدد السكان. وتشمل المواطنون أي أولئك الأفراد الذين يتمتعون بالحقوق وعليهم واجبات داخل الدولة وولاءهم يمنح لها، والمقيمون أي كل الأشخاص الذين يقيمون في دولة ما لسبب من الأسباب دون أن يكون لهم بعض الحقوق مثل التصويت والأجانب الذين يعتبرون رعايا دول أخرى وتكون إقامتهم لفترة محددة تجدد دوريا.

3.3. السلطة السياسية: التي تجسدها الحكومة والجهاز الإداري والتنفيذي الذي يفرض القوانين ويحقق النظام الذي يمثل له المواطنون وتحض أيضا بالاعتراف والقبول أي سلطة شرعية قادرة على ممارسة القوة وتكون مستقلة غير خاضعة لأي جهة خارجية

<sup>1</sup> نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، تر. ميشيل كيلو، ط. 2 (بيروت: التنوير للطباعة والنشر، 2010). ص. 24

<sup>2</sup> أبوك إدريس، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2003، ص. 13-14



4.3. **السيادة:** السلطة العليا التي تمارسها الدولة دون تدخل خارجي ، وقد أكد جون بودان على ضرورة تمتع الدوله بالسيادة الداخلية أي قدرة الدولة على بسط سلطتها السياسية داخليا على كافة أقاليمها فتكون آمرة تتمتع بالقدرة على اتخاذ القرار، والسيادة الخارجية التي تعني الاستقلال الكلي الذي يعطي للدولة مكانة وهيبة خارجيا.

#### 4. وظائف الدولة ودورها في المجتمع:

وجدت الدولة لأداء جملة من الوظائف لخدمة الأفراد وتنقسم إلى وظائف أساسية وأخرى خدمتية.

##### 1.4. الوظائف الأساسية للدولة:

تتمثل في الوظائف والأعمال الضرورية التي لا يمكن أن تستغني عنها الدولة والتي يجب أن تؤديها لكي تستمر وتبقى.

أ- الأمن والدفاع: حماية الحدود والمجتمع من التهديدات عبر تأسيس جيش ومؤسسة عسكرية لحماية حدودها وكذلك تقوم بإنشاء قوات الأمن داخليا لحفظ النظام وحماية الأشخاص والممتلكات

ب- تحقيق العدالة والفصل في النزاعات: من خلال سن وفرض القوانين وضمان المساواة في تطبيقها وحل النزاعات.

ت- العلاقات الخارجية وتمويل المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية، وإصدار الوثائق الرسمية كالجنسية والحالة المدنية<sup>1</sup>.

##### 2.4. الوظائف الخدمتية للدولة:

هذه الوظائف ليست حكرا على الدولة بحيث تختلف الجهة المسؤولة عنها من دولة إلى أخرى حسب الأيديولوجية المتبعة أو حسب سياسات الدولة من مكان لى آخر ومن فترة زمنية او مرحلة إلى أخرى:

<sup>1</sup> الخطايبه صايل زكي، مدخل إلى علم السياسة(عمان: دار وائل للنشر والطباعة، 2010)



- أ- إدارة الاقتصاد: تنظيم السوق وتوفير الخدمات العامة، ويختلف دور الدولة بين الرأسمالية التي تعتمد على السوق الحر والاشتراكية التي تركز على تدخل الدولة في الاقتصاد.
- ب- توفير الخدمات الاجتماعية: كدعم الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي<sup>1</sup>.

## 5. أشكال الدول

### 1.5. الدولة البسيطة

أو الدولة الموحدة حيث تتركز السلطة في الحكومة المركزية، هي لك النموذج للشكل البسيط الواحد البنية الذي تنتهجه الكثير من دول العالم كالجائر، مصر، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا، حيث تنفرد سلطة مركزية واحدة داخل الدولة بإدارة شؤونها في الداخل والخارج، وتتكون السلطة العامة من ثلاث أجهزة رئيسية في الدولة كل جهاز ينفرد بنوع من الاستقلالية بوظيفة عامة مسندة إليه، "السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية"، سلطات تستمد صلاحياتها وشرعيتها من دستور واحد للدولة ينص على السيادة الدستورية الشاملة على إقليم .

قد تأخذ الدولة الموحدة بنظام المركزية الإدارية حيث تتجمع المظاهر المختلفة للوظيفة الإدارية في الدولة، في يد الحكومة وتكون السلطة الإدارية على شكل تدرج على رأسه السلطة المركزية في العاصمة، وعلى مستوى القاعدة يكون صغار الموظفين، كما قد تأخذ الدولة الموحدة بنظام اللامركزية الإدارية حيث يتم توزيع ممارسة الوظيفة الإدارية في الدولة إلى السلطة المركزية في العاصمة وبين هيئات مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية، كأشخاص معنوية أو مرفقية على المستوى المحلي كالبلدية والولاية مثال في الجزائر الهيئات العامة أو المؤسسات العامة حيث يباشر هؤلاء الأشخاص اختصاصات محدودة بطريقة استقلالية عن السلطة المركزية وإن كانت تخضع لنوع من الرقابة الإدارية أو ما يسمى بسلطة الوصاية، ومن أمثلة الدولة الموحدة الجزائر، المغرب، تونس... إلخ<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Gosta Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism* ( New Jersey : Princeton University Press,1990)p.79

<sup>2</sup> عبد العزيز شيحا، النظام السياسي والقانون الدستوري (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص. 43



## 2.5. الدولة المركبة:

للدول المركبة بدورها عدة صور، تتألف بالأساس من دولتين فأكثر تتحد لتحقيق أهداف مشتركة، فيختلف توزيع سلطات الحكم في الدولة المركبة حسب نوع الإتحاد الرابط بينها ويمكن تصنيفها على حسب ضعف الإتحاد وقوته وحسب أوجه ونطاق الإتحاد إلى عدة تقسيمات نوجزها فيما يلي:

### أ- الإتحاد الشخصي:

يتكون هذا الشكل من الإتحاد بين دولتين فأكثر ويقوم تحت سلطة رئيس وتحتفظ فيه كل دولة باستقلالها الداخلي والخارجي في كل مظاهرها، إذ تبقى كل دولة تتمتع بشخصيتها المستقلة وبحقها في إبرام المعاهدات الدولية مع غيرها من الدول وأعضاء الإتحاد أيضا، كما يحتفظ فيه كل فرد من أفراد دول الإتحاد بجنسيته. كما أن الحرب التي تقوم بين أعضاء الإتحاد هي حرب دولية وليست حربا أهلية. وينتج هذا الإتحاد عادة من المصاهرة في الأنظمة الملكية مثلما حدث عند زواج ملك إنجلترا من أميرة هانوفر سنة 1714، وبين ملكة هولندا ودوق لوكسمبورج عام 1815. غير أنه قد لا ينشأ دائما عن المصاهرة، مثلما وقع عند انتخاب سيمون بوليفاز، رئيس واحد لثلاث جمهوريات هي البيرو عام 1813 وكولومبيا عام 1814 وفنزويلا عام 1816 بسبب الدور الذي قدمه لهذه الدول<sup>1</sup>.

### ب- الإتحاد الحقيقي أو الفعلي:

الإتحاد الفعلي هو اتحاد دولتين أو أكثر يترتب عليه ظهور شخص دولي جديد يمثلها من الناحية الخارجية، لكن تبقى كل دولة محتفظة بنظامها السياسي الداخلي ومستقلة في دستورها وتشريعاتها، وهذا يعني أن مثل هذا الإتحاد يؤدي إلى فقدان الدول الأعضاء لشخصيتها الدولية واحتفاظها بالشخصية الداخلية، والشيء الأهم أنها تبقى من الناحية الداخلية مستقلة استقلالاً تاماً، وهذا ما تجسد في الإتحاد الذي تم بين النرويج والسويد 1815 واتحاد النمسا والمجر 1867، أما النتائج المترتبة عليه فهي:

— ظهور شخص دولي جديد يمارس جميع المهام الخارجية كالتمثيل الدبلوماسي والقنصلي وإبرام المعاهدات.

<sup>1</sup> أبوبكر ادريس، مرجع سابق، ص 48، 47.



- إذا قامت حرب بين دول الاتحاد تعتبر حرباً أهلية، إذا قامت بين إحدى دول الاتحاد ودولة أجنبية تعد حرباً ضد الاتحاد كله.
- يشكل إقليم الدول أعضاء في الاتحاد إقليماً لدولة متحدة إقليم اتحادى
- يتمتع أفراد الدول المشكلة للاتحاد بجنسية واحدة.
- يكون لكل دول دستوراً ونظاماً قانونياً وسياسياً خاصاً بها.<sup>1</sup>

### ت - الاتحاد التعاهدى أو الكونفدرالى:

- يمكن من خلال تسمية هذا الشكل من اتحاد الدول استخلاص أهم مميزاتة:
- فهو عبارة عن اتحاد بين دولتين أو أكثر وفقاً لاتفاقية تخضع للقانون الدولى وليس القانون الداخلى.
  - تحتفظ فيه كل دولة مندجة فيه باستقلالية أى سيادتها على المستويين الداخلى والخارجى، وتتم معاملة كل دولة على أساس المساواة فيما بينها ويمكن للدولة المندجة فى هذا الشكل من الاتحاد أن تخرج منه، بحكم تمنعها بسيادتها.
- وعلى الرغم من كون الاتحاد فيه تحقيق لبعض المكاسب على المستوى الاقتصادى والأمنى والاجتماعى إلا أن هناك من يعتبر الاتحاد الكونفدرالى اتحاداً ضعيفاً، والسبب راجع إلى اعتباره مؤقتاً بالإضافة إلى حق الانفصال المعترف به لدول الاتحاد، ويمكن إعطاء مثال واقعى عن هذا النموذج وهو جامعة الدول العربية، وهناك من يكتف الطبيعة القانونية للاتحاد الأوروبى على أنها وسط بين كل من الاتحاد الفدرالى والاتحاد الكونفدرالى أو التعاهدى، فمن حيث مستوى الاندماج فهو أكبر مقارنة بالاتحاد الكونفدرالى أو التعاهدى، ولكنه أقل مقارنة بالدولة الفدرالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مولود ديدان، مباحث فى القانون الدستورى والنظم السياسية، (الجزائر: دار الكتاب الغد، 2014)، ص. 60

<sup>2</sup> Gilles Champagne, *L'essentiel du droit constitutionnel, les institutions de v république*, T.02 (France : Gualino éditeur, 2021) p.34



## ث- الدولة الاتحادية (الاتحاد الفدرالي):

الفيدرالية نظام حكم يقوم على تقسيم محدد دستورياً للسلطات بين مستويات الحكم المختلفة. وهناك عادة مستويان رئيسيان:

1- مستوى وطني أو مركزي أو فيدرالي.

مستوى الولاية أو المقاطعة أو الإقليم.

لكنّ النظام الفيدرالي في بعض الدول يفرض توزيعاً ثلاثياً للسلطة عبر الاعتراف بالسلطات الدستورية للحكم المحلي (جنوب أفريقيا)، أو عبر خلق أشكال معقدة من الفيدرالية المتداخلة إقليمياً ولغوياً (بلجيكا مثلاً) وهكذا، تسمح الفيدرالية للجماعات المتميزة المحددة بحدودها الإقليمية بأن تتمتع بحكم ذاتي مضمون في أمور معينة ذات أهمية خاصة لها، مع البقاء جزءاً من اتحاد فيدرالي أكبر تمارس من خلاله سلطات مشتركة في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتحقيقاً لتلك الغاية، تتضمن مكونات النظام الفيدرالي، بالإضافة إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية وأحياناً القضائية على كل مستوى من مستويات الحكم، دستوراً صارماً نسبياً يبين توزيع السلطات بين مستويات الحكم المختلفة، وهيئة قضائية عليا مسؤولة عن البت في النزاعات بينها. وخير مثال على البلدان الفيدرالية أو شبه الفيدرالية؛ الأرجنتين، بلجيكا، البرازيل، كندا، ألمانيا، الهند، ماليزيا، نيجيريا، باكستان، إسبانيا، جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup>.

## 6. تحديات الدولة الحديثة

تواجه الدولة الحديثة تحديات متعددة في عالم اليوم يمكن لنا إجمال أهمها فيما يلي:

— العولمة وضعف السيادة بحيث أثرت العولمة على قدرة الدول في التحكم بالاقتصاد والسياسات الداخلية سواء من خلال تأثير المؤسسات المالية الدولية أو تأثير الدول الكبرى أو تقلبات الأسواق العالمية.

— الصراعات الداخلية حيث تواجه بعض الدول مشاكل مثل الحروب الأهلية والانقسامات الإثنية ما يؤدي إلى انتشار حالات اللاستقرار الداخلي الناتج عن صراع الأقليات القومية أو العرقية.

<sup>1</sup> المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، "الفدرالية"، مايو 2015، ص. 2.



- تحديات متمثلة في تطوير المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الانسان.
- عدم الاستقرار على المستوى الخارجي والحاجة إلى الأمن العالمي.
- الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة يزيد من حاجة الدول لوسائل اتصال حديثة مما يزيد تبعية الدول للخارج ويؤثر سلبا على سيادتها وبالتالي ضعفها.
- التهديدات والمخاطر البيئية تزيد من حاجة الدول إلى الترابط الخارجي لعدم قدرتها على مواجهة هذه التحديات منفردة
- تحدي التنمية حيث تسعى الدول النامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسط تحديات داخلية وخارجية<sup>1</sup>.

#### الخاتمة:

تظل الدولة الكيان الأساسي الذي ينظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رغم التحديات المتزايدة في عصر العولمة. وتحتاج الدراسات المستقبلية إلى تحليل مدى قدرة الدول على التكيف مع المتغيرات الدولية والمحلية.

<sup>1</sup> ستيفن دي تانسي، مرجع سابق، ص. 94



## السلطة السياسية:

### مقدمة:

تُعتبر السلطة السياسية أحد المفاهيم الجوهرية في علم السياسة، حيث تعكس قدرة الدولة أو الأفراد أو الجماعات على التأثير في صنع القرار وتوجيه المجتمع وفقاً لقواعد ملزمة. لقي هذا الموضوع اهتمام المفكرين لما يثيره من تساؤلات حول طبيعتها، مصادرها، أدواتها، وشرعيتها. خاصة لتلازم هذا الموضوع بالدولة فالعلاقة بينهما بمثابة الروح والجسد حيث تمثل السلطة السياسية الروح والدولة جسدها أي أن الدولة هي الهيكل الذي تلقت فيه مختلف النشاطات الاجتماعية والسلطة عي الروح التي تحفز هذه النشاطات وتحدد ممارساتها وغاياتها، لذا سنناقش في هذه المحاضرة مفهوم السلطة السياسية، مصادرها، أنواعها، نظرياتها التفسيرية، أدواتها، وعلاقتها بالشرعية.

### 1. تعريف السلطة السياسية

#### 1.1 التعريف اللغوي والاصطلاحي:

يعود أصل كلمة "سلطة" إلى اللاتينية potestas، التي تعني القوة أو القدرة على التأثير. أما اصطلاحاً، فتُعرف السلطة السياسية بأنها "القدرة على إصدار القرارات الملزمة وتنفيذها في إطار مجتمع سياسي معين"<sup>1</sup>.

#### 1. 2. تعريفات المفكرين:

يرى روبرت دال أن "السلطة السياسية تعني قدرة الفاعل (أ) على جعل الفاعل (ب) يقوم بفعل لم يكن ليقوم به دون تدخل (أ)"<sup>2</sup>.

يُعرف هارولد لاسويل السلطة بأنها "من يحصل على ماذا، متى، وكيف"، في إشارة إلى توزيع الموارد والقوة داخل المجتمع<sup>3</sup> ومن المنظور الماركسي، يرى كارل ماركس أن السلطة السياسية هي أداة تستخدمها

<sup>1</sup> Heywood, Op. Cit, p. 134

<sup>2</sup> Robert Dahl, **The concept of power**, First published 1957, **Behavioral science**, vol.02 issue 3 p. 202

<sup>3</sup> فهدى خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001)، ص.



الطبقة الحاكمة للحفاظ على سيطرتها على وسائل الإنتاج والمجتمع<sup>1</sup>. كما يعرفها بيير بورديو إن السلطة ليست شيئاً متموضعا في مكان ما إنما هي عبارة عن نظام من العلاقات المتشابكة، ونجد أن كل بنية العامل الاجتماعي ينبغي أن تؤخذ بعني الاعتبار، من أجل فهم آليات الهيمنة والسيطرة "ومن هذا المنطلق يتبين أن السلطة عند بورديو نظام معقد يخرق كل العلاقات والترابطات التي تشتغل داخليا بواسطة آليات دقيقة وفعالة تتحكم في البنية العامة لذلك النظام<sup>2</sup>.

ويميز موريس دوفارجيه بين عدة معان لاصطلاح السلطة السياسية بقوله أن إلى السلطة السياسية في مجتمع ما يؤسسها الحكام فتعني تارة سلطة الحاكمين واختصاصهم ويرى أن وجهة النظر هذه مادية، وتعني تارة أخرى الإجراءات التي يمارسها الحكام استنادا إلى اختصاصاتهم وهذه وجهة نظر شكلية وتعني تارة ثالثة الحكام أنفسهم وهم وجهة نر عضوية<sup>3</sup>.

## 2 . مصادر شرعية السلطة السياسية:

لكل سلطة سياسية مصدر شرعية تحضى بها تجعلها مقبولة لدى المحكومين، فحسب أندري هايدود تمثل السلطة في أوسع معانيها شكلا من أشكال القوة الشرعية ليصبح للسلطة الحق في أن تؤثر على سلوك الآخرين ومن ثمة وجب طاعتها أكثر من كونها شكلا من أشكال الابتزاز والقهر لذا فهي تحضى بالشرعية التي تعني عند الفلاسفة والسياسيين الحق في الحكم، ومن هما عرفها ماكس فيبر لاعتبارها أمرا يتعلق باعتقاد الناس حول الأحقية بغض النظر عن مصدر هذا الاعتقاد ومن هنا اعتبر أن السلطة هي قوة شرعية<sup>4</sup>.

وقد ميز ماكس فيبر بين ثلاث أنواع من السلطة بناء على مصدر شرعيتها:

— السلطة المستمدة من الشرعية التقليدية: تستند إلى العرف والتقاليد، كما في الملكيات الوراثية

<sup>1</sup> نيكولاس بولانتزاس، مرجع سابق، ص. 24

<sup>2</sup> الطاهر لقوس، "السلطة الرمزية عند بيير بورديو"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع. 16 (جوان 2016)، ص. 41

<sup>3</sup> جان مينو، مرجع سابق، ص. 86

<sup>4</sup> Heywood, Op. Cit, p. 135



— السلطة المستمدة من الشرعية الكاريزمية: تعتمد على شخصية القائد الكاريزمي مثل نابليون بونابرت

— السلطة المستمدة من الشرعية القانونية-العقلانية: تقوم على القوانين والدساتير كما في الديمقراطيات الحديثة.

وتتوقف استدامة السلطة السياسية على مدى اكتسابها للشرعية، حيث يؤدي ضعف الشرعية إلى الأزمات السياسية والانقلابات وفيها الصدد يرى هابرماس أن الشرعية تتطلب توافقاً واندماجاً اجتماعياً ومشاركة ديمقراطية<sup>1</sup>. لأن فقدان الشرعية يؤدي إلى استخدام العنف من قبل السلطة كوسيلة للحفاظ على البقاء، والعنف المضاد من قبل المجتمع كنوع من الرفض للسلطة القائمة. وهناك من أضاف مصادر أخرى:

— السلطة المستمدة من القوة:

نجد أن بعض الأنظمة السياسية تعتمد على القمع العسكري أو البوليسي للحفاظ على السيطرة، كما هو الحال في الديكتاتوريات<sup>2</sup>.

— السلطة المستمدة من الأيديولوجيا:

حيث تلعب الأيديولوجيات دوراً في منح السلطة شرعية وفي قدرة الأنظمة على الهيمنة، كما في الأنظمة الاشتراكية والرأسمالية فقد رأى جرامشي أن الدولة الرأسمالية تتألف من مجالين متداخلين، "المجتمع السياسي" (الذي يحكم بالقوة) و"المجتمع المدني" (الذي يحكم بالموافقة)، فالصراع على الأفكار والمعتقدات، لخلق هيمنة جديدة يتم بتقديم بدائل للأفكار السائدة لما هو طبيعي وشرعي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Jürgen Habermas, « Between Facts and Norms, » *Journal of Philosophy*, vol. 93, n°.6, 1996, p.307

<sup>2</sup> Juan J. Linz, *Totalitarian and Authoritarian Regimes*, (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2000) p. 13

<sup>3</sup> Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci*, (New York : International Publishers, 1971) p. 125



### 3. توزيع السلطة السياسية في الدولة:

يعتبر الدستور كقانون سام في الدولة هو مصدر سلطة الدولة تجاه مواطنيها وهو الضمانة الأولى لتوجيه السلطة ومنعها من تجاوز حدودها في القيام بوظائفها لذلك فإن الدولة الحديثة تقسم السلطات الرسمية في الدولة المستندة على مبدأ الفصل بين السلطات إلى ثلاث أقسام كما يلي:

— السلطة التنفيذية: وهي مسؤولة عن تنفيذ القوانين والسياسات العامة، ممثلة بالحكومة أو رئيس الدولة.

— السلطة التشريعية: وتُعنى بصياغة القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية، كما في البرلمانات المنتخبة.

— السلطة القضائية: تضمن سيادة القانون والفصل في النزاعات، مثل المحكمة الدستورية العليا

وهناك السلطات غير الرسمية: تشمل المؤسسات غير الحكومية، وسائل الإعلام، والنخب الاقتصادية.

ملاحظة: السلطة المطلقة: تنشأ باجتماع السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد واحدة (شخص أو هيئة واحدة)، هذا يعني أن دمج السلطات واحتكارها يعدم الحريات أما توزيعها فيضمن العدالة والمساواة في الحقوق مما لا يسمح بسيطرة سلطة على أخرى. ومنه نستخلص شكلين من السلطة السياسية:

— السلطة السياسية المغلقة: وهي التي تكون في يد شخص واحد أو هيئة واحدة وغالبا ما يجوزها قائد كاريزمي له شخصية قوية تجذب الجماهير بقوة الخطاب السياسي وغيرها، أو ملك يجوز على السلطة عن طريق الوراثة، أو أقلية، تغلق المجال أمام أي مشاركة في السلطة.

— السلطة السياسية المفتوحة: يكون الشعب هو مصدر هذه السلطة، كصاحب السيادة يمنحها الشعب لممثليه برضاه لممثلين لفترة زمنية محدودة وهنا السلطة تكون في يد مؤسسة تؤدي وظائفها وفقا لما يحدده لها القانون.



#### 4. الخلفيات الفكرية المفسرة للسلطة السياسية

على اعتبار أن السلطة السياسية حازت على اهتمام الدراسين والمفكرين فإننا نجد خلفيات فكرية متعددة لتفسيرها على غرار النظرية النخبوية التي يعتبر فيلفيدو باريتو أحد روادها يرى أن السلطة تُمارس دائماً من قبل أقلية نخبوية تسيطر على الدولة<sup>1</sup> هذه النظرية تنطلق من أساس يرى أن المجتمع مقسم إلى فئتين واحدة حاکمة وهي أقلية لها ميزات وخصائص نفسية أو تنظيمية أو قدرات مواهب فكرية تجعلها مؤهلة لحيازة السلطة ومؤثرة في الفئة الثانية وهي الأكثرية المحكومة، أما النظرية التعددية، فتري أن السلطة موزعة بين جماعات ضغط متعددة، كما في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية ويسميا روبرت داهل *polyarchie la* أنظمة التعدد السياسي التي تفترض وجود عدة قنوات مشاركة في السلطة<sup>2</sup>. أما النظرية الماركسية: فتفسر السلطة باعتبارها أداة للهيمنة الطبقية، حيث تستخدمها البرجوازية للحفاظ على مصالحها<sup>3</sup> بالإضافة إلى نظرية الهيمنة الثقافية.

#### 5. خصائص السلطة السياسية وأدواتها:

##### أ- خصائصها:

تمتع السلطة السياسية بمجموعة من الخصائص كما يلي:

- السلطة السياسية قراراتها عامة وتلزم الجميع.
- تحتكر وسائل الإكراه الرئيسية في المجتمع كالجيش والشرطة والسجون ولو خالف أي شخص قاعدة قانونية معينة فإن السلطة تسلط عليه العقاب لأن السلطة مستمدة أساساً من القدرة الصريحة على العقاب.

مرجع سابق، ص. 232، 233 خضر خضر،<sup>1</sup>

<sup>2</sup>Dahl, Op. Cit, P. 89

<sup>3</sup> أحمد سليمان أبو زيد، علم الاجتماع السياسي الأسس والقضايا من منظور نقدي (الإسكندرية: مطبعة البحيرة، 2002)، ص. 79



## ب- أدوات ممارسة السلطة

- القانون والتشريع: يستخدم الأنظمة القانونية لضبط المجتمع وتعزيز الشرعية السياسية.
- القمع والإكراه: وقد أشارت حنا أرندت إلى أنه ويتشمل أجهزة الشرطة، والجيش، وأجهزة الأمن في الأنظمة السلطوية
- الأيديولوجيا والدعاية: فقد أشار لاسويل إلى أن السلطة تستخدم وسائل الإعلام والتربية لغرس القيم السياسية الموالية للنظام.
- الحوافز الاقتصادية والاجتماعية: من خلال تقديم بعض الأنظمة مزايا اقتصادية للحفاظ على ولاء المواطنين<sup>1</sup>.

الخاتمة:

تظل السلطة السياسية مفهومًا متغيرًا يعكس توازنات القوة داخل المجتمع. وبينما تسعى الأنظمة السياسية إلى ترسيخ شرعيتها من خلال القانون والمؤسسات، تواجه تحديات متزايدة بفعل العولمة، التكنولوجيا، والأزمات الديمقراطية. لذا، فإن دراسة السلطة السياسية تظل أساسية في الدراسات السياسية.

<sup>1</sup> Esping-Andersen, *Op. Cit*, p. 78



## القوة والقدرة

### مقدمة:

يُعتبر مفهوم القوة والقدرة من المفاهيم الجوهرية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث ترتبطان بمسألة النفوذ والتأثير على المستويات المحلية والدولية.

وقد شغل المفهوم الدارسين لارتباطاته وتعقيداته في مستويات السياسة المختلفة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. لذلك نسعى في هذه المحاضرة إلى تسليط الضوء على تعريف المصطلحات وتحديد أنواعها والفرق بينها.

### 1. تعريف القوة والقدرة

تُعرّف القوة في العلوم السياسية بطرق مختلفة، لكنها تُجمع حول القدرة على التأثير في سلوك الآخرين لتحقيق مصالح معينة. يُعرّف ماكس فيبر (Max Weber) القوة بأنها "إمكانية فرد أو مجموعة لتحقيق إرادتهم حتى في مواجهة ومقاومة الآخرين ولفهم تطور النظم السياسية وإمكانات التغيير السياسي في المستقبل.

ويرى روبرت دال (Robert Dahl) أن "أ يمتلك القوة على ب إذا استطاع أن يجعل ب يقوم بشيء لم يكن ليفعله دون تدخل أ ومن جهة أخرى، يُنظر إلى القدرة باعتبارها الإمكانيات والموارد التي يمتلكها الفاعل السياسي لفرض نفوذه<sup>1</sup>.

أما هانس مورغنثو (Hans Morgenthau)، فيعتبر القوة السياسية عنصراً جوهرياً في العلاقات الدولية، حيث يعرّفها بأنها "التحكم في أفكار الآخرين وسلوكهم من خلال أدوات مادية أو غير مادية. ويرى ميرشايمر أن الدول تسعى إلى تعظيم قوتها و تهتم بالقوة النسبية (relative power) وليس القوة المطلقة (absolute power) وهذا التمييز مهم؛ لأن الدول التي تعظم قوتها النسبية تهتم في المقام الأول بتوزيع القدرات المادية، وتحاول تحديداً أن تكتسب أكبر ميزة نسبية في القوة على منافسيها المحتملين. أما الدول التي تسعى إلى تعظيم قوتها المطلقة فتهتم بحجم الزيادات التي تحققها وحسب، بغض النظر عن الزيادات التي تحققها الدول

<sup>1</sup> Robert Dahl Op. Cit. p. 202



الأخرى، فلا تسترشد هذه الدول بمنطق توازن القوة بقدر ما تهتم بحشد القوة، فتصبح القوة وفقاً لهذا المنطق غاية في حد ذاتها وليست وسيلة للبقاء<sup>1</sup>.

الفرق بين المصطلحين يكمن في أن القوة تركز على الفعل، أما القدرة فتشير إلى الإمكانيات المتاحة للفاعل السياسي، يوضح جوزيف ناي (Joseph Nye) أن القدرة تُقاس من خلال الموارد التي يمكن تحويلها إلى قوة ملموسة، مثل الاقتصاد، الجيش، التكنولوجيا، والثقافة والقدرة على التأثير في سلوك الآخرين للقيام بعملٍ ما يتفق مع ما نريده<sup>2</sup>.

## 2. أنواع القوة

### 2.1 القوة الصلبة (Hard Power) :

تتمثل القوة الصلبة في استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية لفرض السيطرة أو تحقيق الأهداف السياسية. يرى كينيث والتز (Kenneth Waltz) أن "القوة العسكرية هي العنصر الأكثر حسماً في العلاقات الدولية، حيث تحدد ميزان القوى بين الفاعلين الدوليين"<sup>3</sup>.

### 2.3 القوة الناعمة (Soft Power) :

تُعرف القوة الناعمة بأنها القدرة على التأثير من خلال الجذب والإقناع، بدلاً من الإكراه. يوضح جوزيف ناي أن "القوة الناعمة تعتمد على القدرة على تشكيل التفضيلات من خلال الثقافة، القيم السياسية، والسياسات الجذابة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> شريف أمين، "القوة في العلاقات الدولية"، موقع العربي 21، تاريخ آخر تحديث: 2021/09/07 الإطلاع بتاريخ 2025/02/20 على الرابط: <https://arabi21.com/story/1383425> القوة في العلاقات الدولية 1-2/

<sup>2</sup> أحمد حسن المعيني، "قراءة في كتاب القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية لجوزيف س. ناي"، مركز المعارف للدراسات الثقافية على الرابط التالي: <https://almaarefcs.org/4443/372>

<sup>3</sup> Kenneth Neal Waltz, Theory of International Politics( united state: Publisher, McGraw-Hill, 1979 p.118

<sup>4</sup> أحمد حسن المعيني، مرجع سابق



#### 1. 4. القوة الذكية (Smart Power) :

القوة الذكية هي مزيج من القوة الصلبة والناعمة، حيث يتم استخدام الأدوات العسكرية والاقتصادية جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية والتأثير الثقافي. يشير سوزان نوسيل (Suzanne Nossel) إلى أن "القوة الذكية تتطلب الجمع بين الموارد المتاحة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بطريقة أكثر فاعلية<sup>1</sup>.

#### 3. مصادر القوة والقدرة

4. 1. المصادر المادية: -القوة العسكرية: يُعد الجيش والأسلحة والتكنولوجيا العسكرية مصادر رئيسية للقوة. يشير كولن جراي (Colin Gray) إلى أن "القوة العسكرية لا تزال العامل الأكثر تأثيراً في السياسة العالمية.

- القوة الاقتصادية: يُعتبر الاقتصاد أداة رئيسية للقوة السياسية. يرى بول كينيدي (Paul Kennedy) أن "التنافس بين القوى العظمى يعتمد على القوة الاقتصادية بقدر ما يعتمد على القوة العسكرية.

2.3. المصادر غير المادية: - القوة الثقافية: تلعب الثقافة دوراً مهماً في القوة السياسية، حيث يُمكن استخدامها لنشر القيم والأيدولوجيات. يقول بيير بورديو (Pierre Bourdieu) إن "السلطة الرمزية تعتمد على التحكم في المعاني الثقافية والاجتماعية<sup>2</sup>.

- القوة الدبلوماسية: يشير هنري كيسنجر (Henry Kissinger) إلى أن "الدبلوماسية هي فن تحقيق الأهداف السياسية بأقل تكلفة ممكنة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Suzanne Nossel , « Smart Power, » *Foreign Affairs*, Vol. 83, No. 2 (Mar. - Apr., 2004), pp. 131, 132

<sup>2</sup> الطاهر لقوس، "السلطة الرمزية عند بيير بورديو"، مرجع سابق، ص.42

<sup>3</sup> سميرة ناصري، "فكر هنري كيسنجر: الأصول، الاهتمامات والتأثيرات"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، ع. 06، جوان 2016، ص.



## الخاتمة:

يُعتبر فهم مفهومي القوة والقدرة ضرورياً في دراسة العلوم السياسية والعلاقات الدولية. بينما تمثل القوة القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، تعتمد القدرة على الموارد المتاحة للفاعل السياسي. تتنوع أشكال القوة بين القوة الصلبة، الناعمة، والذكية، مما يجعل استخدامها يعتمد على السياقات السياسية المختلفة. من خلال تحليل مصادر القوة، يُمكننا فهم كيفية تشكيل العلاقات السياسية بين الدول وتأثيرها على الساحة الدولية.



## القرار السياسي:

### مقدمة

يُعد القرار السياسي أحد المفاهيم المركزية في العلوم السياسية، حيث يمثل جوهر العمل السياسي وأداة رئيسية في تسيير الشؤون العامة واتخاذ الخيارات الإستراتيجية للدولة أو الفاعلين السياسيين. ستجيب هذه المحاضرة على تساؤلات حول تعريف القرار السياسي وأنواعه ومناهج تحليله.

### 1. تعريف القرار السياسي:

يعرّف هيربرت سايمون (Herbert A. Simon) القرار السياسي بأنه "عملية اختيار بين بدائل متاحة بناءً على معايير عقلانية ومنطقية لتحقيق أهداف محددة" من ناحية أخرى، يرى غراهام أليسون (Graham T. Allison) أن القرار السياسي هو نتاج عملية معقدة تتأثر بالبنية المؤسسية والتفاعلات البيروقراطية داخل الدولة.

ويُعرّف القرار السياسي بعدة طرق بناءً على المدرسة الفكرية التي تتناوله:

#### 1.1. التعريف الكلاسيكي:

يرى ماكس فيبر (Max Weber) أن القرار السياسي هو "نتاج التفاعل بين الفاعلين السياسيين ضمن إطار سلطوي يهدف إلى توزيع السلطة وتحديد السياسات العامة"

#### 2.1. التعريف السلوكي:

يركّز السلوكيون، مثل ديفيد إيستون (David Easton)، على القرار السياسي باعتباره "استجابة للنظام السياسي تجاه المدخلات المجتمعية، حيث يتم تحويل المطالب والمدخلات إلى قرارات ملزمة.

#### 3.1. التعريف المؤسسي:

يركّز أنصار الاتجاه المؤسسي، مثل دوغلاس نورث (Douglass North) على تأثير البنية المؤسسية في صناعة القرار، معتبرين أن "القرار السياسي هو نتاج تفاعل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تحدد القواعد السياسية والاقتصادية للدولة.



## 2. أنواع القرار السياسي<sup>1</sup>:

يختلف القرار السياسي وفقاً لمجالاته وأبعاده، ويمكن تصنيفه إلى الأنواع التالية:

### 1.1 القرار الإستراتيجي:

يرتبط بالخيارات الكبرى للدولة في مجالات الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية. يعرف ألكسندر جورج (Alexander George) القرار الإستراتيجي بأنه "قرار ذو أهمية حاسمة يحدد مسار السياسة العامة على المدى الطويل.

### 2.2 القرار التكتيكي:

يعنى هذا القرار بالسياسات القصيرة المدى، مثل سياسات الاستجابة للأزمات أو التعديلات التشريعية. يرى تشارلز ليندبلوم (Charles Lindblom) أن "القرار التكتيكي هو عملية تدريجية تعتمد على التكيف التدريجي بدلاً من التغييرات الجذرية.

### 2.3 القرار الإداري:

يرتبط هذا القرار بالمسائل البيروقراطية والإدارية داخل المؤسسات السياسية. يرى هربرت سايمون أن "القرار الإداري هو عملية عقلانية تهدف إلى تحسين الكفاءة التنظيمية".

### 3. مراحل صنع القرار: يمر القرار عبر مجموعة مراحل كما يلي:

- مرحلة الشعور بوجود المشكلة

- مرحلة تحديد أو تعريف المشكل

- مرحلة جمع المعلومات

- مرحلة تصنيف وتحليل المعلومات

- مرحلة وضع البدائل واختيارها

<sup>1</sup> بهاء الدين مكاوي، "القرار السياسي ماهيته - صناعته - اتخاذه - تحدياته"، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017، ص ص. 19-22



- مرحلة المفاضلة بين الحلول والبدائل المقترحة

- مرحلة اتخاذ القرار

- مرحلة المتابعة والمراقبة.

4. العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي: تتأثر عملية اتخاذ القرار السياسي بعدة عوامل، أبرزها<sup>1</sup>:

#### 4. 1. العوامل الداخلية

- البنية المؤسسية: يحدد النظام السياسي والمؤسسات الدستورية كيفية اتخاذ القرارات. يرى جيمس مارش وجون أولسن (James March & Johan Olsen) أن "الهياكل المؤسسية تشكل القيود والفرص المتاحة لصانعي القرار.

- القيادة السياسية: يلعب القادة دورًا حاسمًا في صياغة القرارات. يشير روبرت غرينشتاين (Fred I. Greenstein) إلى أن "شخصية القائد تؤثر بشكل كبير على طبيعة القرارات السياسية "

- طبيعة المشكلة محل القرار: مدى إلحاحها والأطراف المعنية بها والمعنية بجلها، أثرها المعلومات المتعلقة بها وغيرها من التساؤلات فالإجابة عنها توفر أرضية جيدة لصانع القرار لاتخاذ أفضل قرار.

- الإطار السياسي: بحيث تتأثر عملية صنع القرار بطبيعة الدولة والنظام السياسي السائد.

- العوامل الاقتصادية لها تأثير على صنع القرار بحيث تختلف القرارات في الدول الفقيرة عنها في الدول الغنية.

- السياق الاجتماعي: يؤثر على اتخاذ القرار حيث أنه يمثل في الكثير من الأحيان استجابة لمطالب اجتماعية.

#### 4. 2. العوامل الخارجية

- الضغوط الدولية: العلاقات الدولية والتكتلات السياسية تؤثر في صناعة القرار. جوزيف ناي (Joseph Nye) يؤكد أن "التفاعل مع النظام الدولي يُجبر الدول على اتخاذ قرارات تتكيف مع التغيرات العالمية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 37، 38

<sup>2</sup> أحمد حسن المعيني، مرجع سابق



- الرأي العام: يشكل الرأي العام عاملاً هاماً في توجيه القرارات السياسية، حيث يرى والتر ليبمان (*Walter Lippmann*) أن "القرارات السياسية غالباً ما تكون انعكاساً للاتجاهات السائدة في المجتمع.

#### الخاتمة

يُعتبر القرار السياسي عملية ديناميكية معقدة تتأثر بعوامل متعددة، سواء داخلية مثل القيادة السياسية والبنية المؤسسية، أو خارجية مثل الضغوط الدولية والرأي العام. تختلف أنواع القرارات السياسية بين القرارات الإستراتيجية، التكتيكية، والإدارية، ومن خلال ما سبق القرار السياسي يُمكن أن يسهم في تطوير السياسات العامة وتعزيز كفاءة الجهاز التنفيذي والبيروقراطي في الدولة في الدولة.



## المحور الرابع : المجالات الرئيسية لعلم السياسة



## المجالات الرئيسية لعلم السياسة

### مقدمة:

يُعدّ علم السياسة أحد أقدم العلوم الاجتماعية وأكثرها تفرعًا، إذ يهتم بدراسة السلطة، والدولة، والعلاقات بين الأفراد والجماعات ضمن إطار سياسي. يتداخل هذا العلم مع تخصصات مثل القانون، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، مما يجعله ميدانًا متنوعًا في مناهجه وتحليلاته.

اجتمعت نخبة من علماء السياسة سنة 1948 بناء على دعوة من منظمة اليونسكو لتحديد المشكلات التي يواجهها علم السياسة وتعيين موضوعاته ووضع المؤتمر قائمة تشمل المواد التالية:

- 1- النظرية السياسية: وتشمل النظريات السياسية، وتاريخ الأفكار السياسية
- 2- المؤسسات السياسية: تشمل الدستور، الحكومة المركزية، الحكومة الإقليمية، الإدارة العامة، الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة. المؤسسات السياسية المقارنة.
- 3- الأحزاب والجماعات والرأي العام: الأحزاب، الفئات والجمعيات، مساهمة المواطنين في الحكومة والإدارة، الرأي العام.
- 4- العلاقات الدولية: السياسة الدولية، التنظيمات الدولية، القانون الدولي.

وقد وجهت انتقادات لهذه القائمة لإهمالها مواد التحليل السياسي وعلم الاجتماع السياسي ودراسة الثورات، لذلك بقي هذا العلم ينمو باستمرار وبقيت القائمة مفتوحة على مواد كثيرة تضاف إلى تلك التي حددتها منظمة اليونسكو.

في هذه المحاضرة، سنناقش أربع مجالات رئيسية في علم السياسة، وهي المجالات التالية

1. النظرية السياسية والفكر السياسي

2. المؤسسات السياسية

3. علم الاجتماع السياسي

4. العلاقات الدولية



## 1. النظرية السياسية والفكر السياسي:

### 1.1. النظرية السياسية:

يعرّف جيوفاني سارتوري النظرية السياسية بأنها "مجال معرفي يسعى إلى تقديم تفسيرات عقلانية للظواهر السياسية، من خلال مقاربات معيارية وتجريبية" لذلك فهي تشكل البناء التصوري الذي يقوم عليه التحليل السياسي وتهدف النظرية إلى تفسير عمل المنظمات بعد دراستها وهذا للتمكن من التنبؤ بما قد يحدث، والنظرية العلمية يتم إثباتها بالتجربة لذلك تظل النظرية السياسية ناقصة مقارنة بالنظريات في العلوم الأخرى لمحدودية تفسيرها للظواهر خاصة أن النظريات الكلاسيكية أصبحت تعجز عن تقديم تفسيرات موضوعية تتلام مع العصر<sup>1</sup>.

### 2.1. الفكر السياسي:

يُشير الفكر السياسي إلى مجموعة الأفكار والنظريات التي حاولت تفسير طبيعة السلطة السياسية وأشكال الحكم المختلفة. وهو عصارة ما أنتجه المفكرون والفلاسفة في ميدان السياسة على مر العصور. أما محمد عابد الجابري، فيشير إلى أن الفكر السياسي العربي تميز بتداخل السياسة بالدين والعصية، مما أدى إلى خصوصيات مختلفة عن الفكر السياسي الغربي<sup>2</sup>.

## 2. المؤسسات السياسية:

هي الهياكل التي تمارس فيها السلطة وتحدد القواعد التي تحكم العلاقات السياسية. وهي التي لها صلاحيات اتخاذ القرارات السياسية المهمة المرتبطة بالمجتمع وتجسد بذلك الإرادة العامة للمجتمع، وتساعد على دراسة وفهم السياسة التي تسير عليها الدولة وكيف تطبقها ومن أهم المؤسسات:

- الدستور،

- الحكومة المركزية،

<sup>1</sup> وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، ج.01، مرجع سابق، ص ص. 70، 71

<sup>2</sup> محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1990)، ص. 67



الحكومة الإقليمية،

الإدارة العامة،

الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة<sup>1</sup>.

- المؤسسات السياسية المقارنة.

### 3. علم الاجتماع السياسي:

يركز علم الاجتماع السياسي على دراسة العلاقة بين السلطة والمجتمع. يرى بيير بورديو أن "السياسة مجال تنافسي تُحكم فيه الشرعية بامتلاك الرأسمال الرمزي"<sup>2</sup>، وهو العلم الذي يدرس المحيط الاجتماعي الذي يعتبر المجتمع السياسي ضمنه، إلا أنه يبقى مختلفاً عنه وله حدوده، ويتكون من السلطة السياسية والقوى الفاعلة في الحياة السياسية والمؤسسات والأيدولوجيا وغيرها ويمكن الإقرار نسبياً بأن ما يحدث في المجموعات داخل المجتمع أهدافه سياسية لأننا لا يمكننا دراسة سلوك هذه المجموعات ولا قراراتها بمعزل عن سلوكها السياسي ومن أهم المواضيع التي تدخل ضمن علم الاجتماع السياسي:

- النخبة

- الأحزاب السياسية

- الجماعات الضاغطة

- المجتمع المدني

- الحركات الاجتماعية

- الرأي العام

- السلوك الانتخابي.

<sup>1</sup> وليد بيطار، مرجع سابق، ص ص. 71، 72

<sup>2</sup> أحمد حسن المعيني، مرجع سابق



#### 4. العلاقات الدولية:

تدرس العلاقات الدولية التفاعلات بين الدول بينها وبين المنظمات العالمية. وهذه العلاقات لا تقتصر على الشؤون السياسية بل تهتم أيضا بانتقال الأفكار والمعتقدات بين المجتمعات، كما لا تقتصر على السياسات التي تتبعها الدول فيما بينها بل تتعداها إلى العلاقات الثقافية والاقتصادية<sup>1</sup>. هناك من اعتبر العلاقات الدولية علما قائما بذاته، وهناك من بقي يعتبره جزء من العلوم السياسية على اعتبار وحدات التحليل الأساسية فيه هي نفسها الدول والجماعة والسلطة والقوة وغيرها، وكما يستعملان أدوات بحث واحدة غير أن للعلاقات الدولية فروع كثيرة أهمها:

5 السياسة الدولية

6 المنظمات الدولية

7 القانون الدولي : العام والخاص

#### الخاتمة

يغطي علم السياسة مجالات متعددة، بدءًا من الأفكار الفلسفية وصولًا إلى التفاعلات الدولية، مما يجعله علمًا متطورًا باستمرار. تتطلب دراسته فهمًا عميقًا للنظريات التقليدية والحديثة، مع تحليل نقدي للواقع السياسي المعاصر.

<sup>1</sup> وليد بيطار، مرجع سابق، ص. 69



## المحور الخامس: القوى السياسية الفاعلة



## النظام السياسي

مقدمة:

النظام السياسي هو مجموعة المؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة واتخاذ القرارات داخل مجتمع معين. وهو يشكل الإطار الذي تتم من خلاله عملية الحكم، متضمناً توزيع السلطة، وآليات صنع القرار، وسبل تفاعل الدولة مع المجتمع. إن دراسة النظام السياسي تتطلب فهماً عميقاً لأبعاده النظرية والتطبيقية، مع استحضار آراء أبرز المفكرين في العلوم السياسية.

### 1. تعريف النظام السياسي:

يشير مصطلح "النظام" إلى مجموعة من العناصر المترابطة التي تعمل بطريقة متناسقة لتحقيق هدف معين، أما "السياسي" فيرتبط بممارسة السلطة وإدارة الشؤون العامة للدولة. وعليه، يمكن تعريف النظام السياسي بأنه "مجموعة من المؤسسات والقواعد التي تنظم ممارسة السلطة في المجتمع، وتحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم".<sup>1</sup>

### 2. تعريفات المفكرين:

يعرف جون لوكالنظام السياسي بأنه "مجموعة من القوانين والمؤسسات التي تضمن الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، وتحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

ويعرفه ديفيد إيستون بأنه "التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع"، ويؤكد أن النظام السياسي يقوم على المدخلات والمخرجات، حيث تستجيب المؤسسات السياسية للمطالب المجتمعية عبر عمليات صنع القرار.<sup>2</sup>

أما غابرييل أmond فيرى أن النظام السياسي هو "نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة، والذي يؤدي الوظائف المتصلة بتخصيص القيم من خلال استخدام القوة القسرية أو التهديد بها"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Heywood, *Op.Cit.*, p. 12

<sup>2</sup> Easton, *Op. Cit*, p. 129

<sup>3</sup> Almond, *Op.Cit.*, p. 3



النظام السياسي بمعنى النسق السياسي بحسب جورج هيرميت (Georges Hermet) ، يدل هنا النظام السياسي على أنه "أسلوب تصوري لتمثيل التفاعلات السياسية والمؤسسات التي تحدد القرارات التي تلتزم بها الغالبية العظمى من الأشخاص أو الكيانات الجماعية في ذلك." في بلد معين وبالتالي، يمكن القول إن النظام السياسي هو مجموعة منظمة من:

8 المؤسسات السياسية (الأجهزة الحكومية، الوزارات، الوكالات التابعة للدولة)؛

9 الفاعلين السياسيين (الأفراد، الأحزاب، النقابات، المنظمات غير الحكومية)؛

10 القيم والمعايير السياسية (الأيديولوجيات، العقائد، القوانين، القواعد)؛

11 العلاقات السياسية (بين الحاكمين والمحكومين، والعلاقات الدولية).

وهكذا، فإن لكل دولة: ضمن نسقها الاجتماعي الكلي: نسق سياسي؛ نسق اقتصادي؛ نسق ثقافي. وهي تمثل أنساق فرعية، والقرارات المتخذة في كل مجال من هذه المجالات هي ما يحدد نوعية النظام السياسي، مثل: نظام ديمقراطي، سلطوي، توتاليتاري (شمولي)، إلخ.

النظام السياسي بمدلول نظام الحكم هو مجموعة من المؤسسات المنسقة والمنظمة، والتي يتم التنصيب عليها عادةً في الدستور ويتميز بما يلي:

12 توزيع أو تركيز السلطة؛

13 العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛

14 طريقة اختيار القادة السياسيين (الحكام)؛

15 آليات شرعنة السلطة.

التمييز بين النسق السياسي ونظام الحكم يظهر في مجالات العمل، وعلاقتها بالبيئة المحيطة، وحتى في المنهجيات المعتمدة في الدراسة.

### 1. التمييز على مستوى مجالات العمل.

الفرق الجوهرى بينهما هو أن النظام السياسي (النسق) أوسع من النظام الحكم. فدراسة النظام السياسي (النسق) تشمل كافة المؤسسات، حتى تلك التي لا ينص عليها الدستور، لكنها تلعب دورًا محوريًا في التأثير على سير نظام الحكم، مثل: جماعات الضغط (اللوبيات). أما نظام الحكم، فيقتصر على الإطار الرسمي



المنظّم للعبة السياسية، ولهذا السبب، لكل نظام حُكم دستور يُنظّمه فالدستور يحدّد فلسفته، ويُنشئ مؤسسات الدولة، ويُنظم علاقاتها، ويؤطر العلاقة بين الحاكمين والمحكومين<sup>1</sup>.

ومن ثم، فإن النظام الحُكم يُمكننا من فهم الكيفية الخاصة التي يتم بها تنظيم السلطات العامة، مثل: النظام الرئاسي، النظام البرلماني، النظام المختلط.

وهكذا، يمكن للدولة أن تختبر في تاريخها أنواعًا متعددة من الأنظمة الحُكم. لكن، تغيير النظام الحُكم يستوجب تغييراً أو مراجعة عميقة للدستور ومع ذلك، ليس كل تغيير في الدستور يعني بالضرورة تغيير النظام الحُكم. بالتالي، يمكن من خلال قراءة الدستور فقط أن نفهم طبيعة النظام الحُكم، لكن لا يمكننا أن نحدد بدقة طبيعة النظام السياسي القائم.

## 2. التمييز من حيث التفاعل مع البيئة :

نظام الحُكم، بما أنه قائم على ترتيب دستوري، يمكن أن يكون منفتحاً أو مغلقاً على البيئة المحيطة. وتعود هذه الاستقلالية إلى أن الدستور يُعدُّ ترجمة مؤسساتية بسيطة للأيدولوجية التي يتبناها الحكام.

أما النظام السياسي، فهو منفتح على بيئته، واستقلاليته تجاه النظام الاجتماعي أقل بكثير من تلك التي يتمتع بها النظام الحُكم تجاه المجتمع.

## 3. التمييز من حيث المناهج المعتمدة:

نظام الحُكم يُدرّس غالباً من منظور قانوني بحت، بخلاف النظام السياسي الذي يعتمد على مناهج متعددة: اجتماعية، فلسفية، سياسية، وأحياناً تاريخية

النظام السياسي (النسق) يتناول الظواهر السياسية من زاوية ديناميكية (أي من خلال الأفعال والتفاعلات)، بينما العلاقات داخل نظام الحُكم تكون محددة مسبقاً ومبنية على القواعد الدستورية<sup>2</sup>.

لذلك، فإن النظام السياسي هو موضوع دراسة علماء السياسة (العلوم السياسية)، في حين أن النظام الحُكم هو موضوع دراسة رجال القانون (الفقه الدستوري).

<sup>1</sup> Droit univers, Distinction Entre Regime Politique Et Ssteme Politique, 18 juin 2020 sitewebe

<sup>2</sup> Ibid



## 2. مكونات النظام السياسي

### 1.1.2. السلطة السياسية

السلطة السياسية هي جوهر النظام السياسي، وهي القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة للأفراد والجماعات.

### 2.2. المؤسسات السياسية

تشمل المؤسسات السياسية مختلف الهيئات التي تساهم في صنع القرار السياسي، مثل الحكومة، البرلمان، القضاء، والأحزاب السياسية. ويؤكد صامويل هنتنغتون على أهمية المؤسسات في استقرار النظام السياسي، حيث يرى أن "استقرار النظام السياسي مرتبط بمستوى مؤسساته، وليس فقط بمستوى التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>."

### 3.2. الثقافة السياسية

تشير الثقافة السياسية إلى القيم والمعتقدات التي يحملها المواطنون تجاه النظام السياسي، وهو مفهوم طوره غابرييل أmond وسيدني فيربا (Gabriel Almond & Sidney Verba) في كتابهما *The Civic Culture*، حيث صنفا الثقافة السياسية إلى ثلاثة أنواع:

16 الثقافة الرعوية *Parochial Culture*: حيث يكون وعي المواطنين بالنظام السياسي محدودًا.

17 الثقافة الخاضعة *Subject Culture*: حيث يدرك المواطنون النظام لكنهم لا يشاركون بفعالية.

18 الثقافة المشاركة *Participant Culture*: حيث يكون المواطنون نشطين سياسيًا<sup>2</sup>.

### 3. أنواع الأنظمة السياسية:

1.3. النظام الديمقراطي: يتميز النظام الديمقراطي بمشاركة المواطنين في صنع القرار عبر الانتخابات والمؤسسات التمثيلية. ويعرف روبرت دال الديمقراطية بأنها "نظام سياسي يتميز بتعددية سياسية، وحرية التعبير، وشفافية الحكم<sup>3</sup>."

<sup>1</sup> هنتنغتون، مرجع سابق ص.

<sup>2</sup> Gabriel Almond & Sidney Verba, Op.Cit., p.58

<sup>3</sup> Dahl, Op.Cit,p. 11



### 2.3. النظام السلطوي

في الأنظمة السلطوية، تتركز السلطة في يد فرد أو مجموعة صغيرة، مع تقييد الحريات السياسية. ويشير جون لينز إلى أن السلطوية تتميز بضعف التعددية السياسية، والقيادة الفردية القوية، وضعف المساءلة الشعبية<sup>1</sup>.

### 3.3. النظام الشمولي

يعد النظام الشمولي الأكثر تطرفاً من السلطوية، حيث تسيطر الدولة على جميع جوانب الحياة. ويصفه حانا أرندت بأنه "نظام سياسي يعتمد على الأيديولوجيا الشاملة، والقمع، واحتكار الإعلام."<sup>2</sup>

### 4. وظائف النظام السياسي

#### 1.4. صنع القرار

وفقاً لنموذج ديفيد إيستون، يقوم النظام السياسي بتحليل المدخلات (المطالب المجتمعية) وتحويلها إلى قرارات سياسية عبر عملية صنع القرار<sup>3</sup>

#### 2.4. توزيع الموارد

يحدد النظام السياسي كيفية توزيع الثروات والموارد بين المواطنين. ويشير جون رولز John Rawls إلى أن "عدالة التوزيع تتطلب تحقيق تكافؤ الفرص، وتقليل الفوارق الاجتماعية"<sup>4</sup>.

3.4. الحفاظ على النظام والاستقرار: يرى توماس هوبز أن وظيفة الدولة الأساسية هي ضمان الأمن والاستقرار، حيث يقول في: Leviathan بدون سلطة قوية، يكون المجتمع في حالة فوضى وحرب الجميع ضد الجميع.

<sup>1</sup> Linz, Op.Cit. p.34

<sup>2</sup> Arendt, Op. Cit.p. 124

<sup>3</sup> Easton, Op.Cit., p. 141

<sup>4</sup> Rawls, Op.Cit, p. 75



## 5. إشكاليات النظام السياسي في العصر الحديث

### 1.5. الأزمات السياسية:

يشير يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) إلى أن "الأنظمة السياسية الحديثة تواجه أزمة شرعية ناتجة عن فقدان الثقة في المؤسسات الديمقراطية"<sup>1</sup>، وكان لوسيان باي قد جمع أزمات الأنظمة السياسية المعاصرة فيما يلي:

19 أزمة الشرعية: وهي المتعلقة بعدم رضى المواطنين بالنظام السياسي القائم  
20 أزمة المشاركة السياسية: وتتجسد في عدة أوجه أبرزها الغزوف الانتخابي، نتيجة إحساس المواطن بالاعترا ب والتهميش السياسي.

21 أزمة التغلغل: أي عدم قدرة النظام السياسي على كسب التأييد من مختلف أنحاء البلد.

22 أزمة التوزيع: أي عدم قدرة النظام على توزيع الموارد بصفة عادلة على جميع مواطنيه.

23 أزمة الهوية: أي عدم القدرة على حسم مكونات الهوية الوطنية الجامعة، مما يؤدي إلى تغليب الولاء للاتماع الفرعية على حساب الولاء للوطن.

أزمة الاندماج والتكامل: أي عدم قدرة النظام على توظيف إمكانات التماسك والاندماج الوطني بين المواطنين<sup>2</sup>.

### 2.5. العولمة وتأثيرها على السيادة:

يرى ديفيد هيلد (David Held) أن العولمة تحد من قدرة الدول على التحكم في سياساتها الداخلية،

حيث تزداد التداخلات الاقتصادية والسياسية بين الدول<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Habermas, Op. Cit., p. 42

<sup>2</sup> Lucien Pye, **Political Culture and Political Development**, 1965

<sup>3</sup> David Held, **Models of demoray**, (Great Britain : T.J.Press, Padsow, Cornwall, 2<sup>nd</sup> ed., 1992)



## الخاتمة

يعتبر النظام السياسي أحد أهم الركائز التي تحدد طبيعة الحكم والاستقرار في أي مجتمع. ورغم اختلاف أشكاله وتوجهاته، إلا أن دراسة مكوناته وآلياته تساعد على فهم طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وكيفية تحقيق الحكم الرشيد.



## الأحزاب السياسية:

### مقدمة

تعد الأحزاب السياسية أحد أهم عناصر النظم الديمقراطية الحديثة، حيث تلعب دورًا حيويًا في تأطير المشاركة السياسية، وتمثيل المصالح الاجتماعية، وتشكيل الحكومات وصياغة السياسات العامة. فمنذ ظهورها في القرن التاسع عشر، أصبحت الأحزاب أداة مركزية لتنظيم المواطنين وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية.

تهدف هذه المحاضرة إلى تقديم دراسة شاملة حول الأحزاب السياسية، تشمل تعريفها، نشأتها، أنواعها، وظائفها، علاقتها بالمجتمع المدني، ودورها في الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية.

### 1. تعريف الأحزاب السياسية ونشأتها

#### 1.1. تعريف الأحزاب السياسية

تعددت تعريفات الأحزاب السياسية باختلاف المدارس الفكرية، إلا أنها تشترك في كونها تنظيمات سياسية تسعى إلى الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها.

يُعرف عالم السياسة موريس دوفرجيه الحزب السياسي بأنه "مجموعة منظمة تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية عبر المشاركة في الانتخابات أو التأثير على الرأي العام"<sup>1</sup>

أما عبد الفتاح ماضي فيرى أن الأحزاب "تمثل حلقة الوصل بين المجتمع والدولة، حيث تقوم بتجميع المصالح، وتقديم مرشحين للمناصب العامة، والمساهمة في صناعة السياسات"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> دوفرجيه،، ص.10

<sup>2</sup> عبد الفتاح ماضي، 2009، ص.153 .



## 2.1. نشأة الأحزاب السياسية

ترجع جذور الأحزاب السياسية إلى التجمعات السياسية التي ظهرت في البرلمانات الأوروبية خلال القرن السابع عشر، لكنها تطورت إلى مؤسسات رسمية في القرن التاسع عشر مع انتشار الديمقراطية البرلمانية. يشير روبرت ميشيلز إلى أن "الأحزاب بدأت كحركات اجتماعية غير منظمة، لكنها سرعان ما تحولت إلى مؤسسات بيروقراطية معقدة نتيجة الحاجة إلى التنظيم والانضباط الداخلي. أما دوفرجيه فيميز بين الأحزاب التي نشأت داخل البرلمانات (Parties of Notables) والأحزاب التي نشأت من الحركات الاجتماعية<sup>1</sup>(Mass Parties)

### أ- الأحزاب السياسية ذات النشأة الداخلية البرلمانية:

يعتمد ها النوع من الأحزاب على عوامل نكر منها قيام جماعات داخل البرلمان يطلق عليها الجماعات البرلمانية، تكوين اللجان البرلمانية، حدوث اتصال وتفاعل دائم بين الجماعات.

### ب- الأحزاب السياسية ذات النشأة الخارجية:

يقصد بالنشأة البرلمانية الخارجية للأحزاب السياسية، تلك التي تقوم وتنشأ خارج إطار البرلمان أو الجماعة البرلمانية وتتمارس نشاطها خارج البرلمانات، لذلك نلاحظ تعدد الجمعيات والتنظيمات التي تساهم في نشأة الأحزاب السياسية فعلي سبيل المثال كان للجماعات النقابية تأثير في قيام حزب العمال البريطاني، كما كان للاتحادات الطلابية والحركات الشعبية دور في بروز الأحزاب اليسارية وحتى الجماعات الدينية لم تكن أقل أثرا فمثلا أنشأ البروتستانت الحزب المسيحي في هولندا عام 1897 وغيرها من الأحزاب.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> موريس دوفارجيه، الأحزاب السياسية، تر. علي مقلد و عبد الحسن سعد، (بيروت: دار النهار، ط.03، 1980)ص.45

<sup>2</sup> محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1990)، ص. 94



## 2. أنواع الأحزاب السياسية

تختلف الأحزاب السياسية من حيث بنيتها الأيديولوجية وتنظيمها الداخلي، ويمكن تصنيفها وفقًا لعدة

معايير:

### 1.2. التصنيف حسب الأيديولوجيا

- الأحزاب اليسارية: تؤمن بالمساواة الاقتصادية، وتميل إلى دعم سياسات الرعاية الاجتماعية، مثل الأحزاب الاشتراكية والشيوعية.

- الأحزاب اليمينية: تركز على الحرية الاقتصادية والحفاظ على التقاليد، مثل الأحزاب المحافظة والليبرالية.

- الأحزاب الوسطية: تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مثل الديمقراطيين الاجتماعيين.

### 2.2. التصنيف حسب البنية التنظيمية

- الأحزاب الجماهيرية (Mass Parties): تتمتع بهيكل تنظيمي قوي وقاعدة شعبية واسعة، مثل الحزب الشيوعي السوفيتي

- أحزاب الأطر (Cadre Parties) تتكون من مجموعة صغيرة من القادة السياسيين، مثل الأحزاب البرجوازية في القرن التاسع عشر.

وكان موريس دوفارجيه قد قسمها إلى أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير واعتبر أن أحزاب الأطر هي أحزاب أعيان لها قوة مادية ووزن داخل محيطها مظرا للشخصيات المنتسبة إليها وأعطى مثالاً على ذلك حزب المحافظين البريطاني، أما أحزاب الجماهير فاعتبر أنها مرتبطة بنمو الديمقراطية التمثيلية وتوسع القاعدة الانتخابية ويرى أن هذا الشكل من الأحزاب تمثله الأحزاب الاشتراكية والثورية<sup>1</sup>.

- الأحزاب الشمولية (Totalitarian Parties): تسيطر بشكل كامل على الدولة والمجتمع، مثل الحزب النازي والحزب الشيوعي الصيني.

<sup>1</sup> Charles Debbash, Jacques Bourdon et autres, *Lexique de politique* (Paris : Dalloz, 7 em. Ed. 2001) p p. 312, 313



### 3.2. التصنيف حسب النشاط السياسي

#### - الأحزاب البرلمانية: (Parliamentary Parties)

هذه الأحزاب تركز على النشاط داخل البرلمان وتسعى لتحقيق الأهداف السياسية من خلال مؤسسات الدولة التشريعية. غالبًا ما تتشكل هذه الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية حيث يكون لها دور كبير في تحديد السياسات العامة<sup>1</sup>.

#### ت- الأحزاب الاجتماعية: (Social Parties)

تقوم هذه الأحزاب على أسس اجتماعية أو ثقافية، مثل الأحزاب التي تمثل مصالح فئة معينة من المجتمع مثل العمال أو الفلاحين. يسعى هذا النوع من الأحزاب إلى تحقيق مطالب خاصة بمجموعات اجتماعية معينة في السياسة.

### 3.3. الأحزاب المتعددة الأيديولوجيات

#### - الأحزاب الهجينة: (Hybrid Parties)

تمثل الأحزاب الهجينة تنوعًا كبيرًا في الأيديولوجيات والأهداف. تضم هذه الأحزاب أعضاء من مختلف الاتجاهات السياسية، وقد تكون مزيجًا من اليسار واليمين أو التوجهات المختلفة. يلاحظ هذا النوع في العديد من الأحزاب الأوروبية التي تتبنى برامج سياسية متنوعة بشكل كبير.

#### ث- الأحزاب الشاملة: (Catch-All Parties)

تستهدف هذه الأحزاب جميع شرائح المجتمع وتسعى للحصول على دعم جماهيري واسع عبر تبني برامج شاملة تلبى احتياجات مختلفة من فئات المجتمع. وهي تحاول أن تكون شاملة وتستوعب مواقف متعددة الأيديولوجيات داخل حزب واحد.

<sup>1</sup> ماضي، 2009، ص. 160.



### 3. وظائف الأحزاب السياسية

#### 1.3. تأطير المشاركة السياسية

تلعب الأحزاب دورًا مهمًا في إشراك المواطنين في العملية السياسية من خلال الانتخابات والحملات التوعوية. ويرى بوتنييه وديباش أن الأحزاب تهيئ الفرد من الصغر ليصبح مواطن وفي هذا الصدد يرى غابرييل الموند أن وظيفة الأحزاب هي التجنيد السياسي والتنشئة السياسية<sup>1</sup>.

#### 2.3. تجميع المصالح والتعبير عنها

تعمل الأحزاب على جمع المطالب الشعبية وصياغتها في برامج سياسية، مما يسمح للمواطنين بالتعبير عن اهتماماتهم بطرق منظمة.

### 3.3. تشكيل الحكومات وصناعة السياسات

في الأنظمة البرلمانية، تشكل الأحزاب التي تحصل على الأغلبية الحكومة، بينما في الأنظمة الرئاسية، تؤثر الأحزاب على صنع القرار عبر البرلمان والضغط السياسي.

### 4. النظم الحزبية

#### 1.4. تعريف النظام الحزبي

النظام الحزبي هو تنظيم يُظهر العلاقة بين الأحزاب السياسية داخل النظام السياسي في دولة ما. يعتمد هذا النظام على كيفية تشكيل الأحزاب السياسية، عددها، وتنافسها على السلطة. يختلف النظام الحزبي باختلاف أنواع الأنظمة السياسية، فالنظام الحزبي في الديمقراطيات يتسم بالتعددية السياسية، بينما في الأنظمة الاستبدادية قد يكون أحاديًا أو موجهًا.

<sup>1</sup> Dominique Changnollaud, *Cours science politique* (Paris : Dalloz, 6 em ed. 2006) p.219



## 2.4. أنواع الأنظمة الحزبية

ينقسم النظام الحزبي إلى عدة أنواع، وفقاً لعدد الأحزاب التي تؤثر في الحياة السياسية وكيفية توزيع السلطة. ووفقاً لدوفريجييه، يمكن تصنيف الأنظمة الحزبية إلى الأنواع التالية. - النظام الحزبي الأحادي (One-Party System):

في هذا النظام، يوجد حزب سياسي واحد فقط يهيمن على الحياة السياسية، وتعتبر هذه الأنظمة عادة جزءاً من الأنظمة الاستبدادية أو الشمولية. لا يوجد سوى حزب واحد يمتلك سيطرة مطلقة على السلطة السياسية. ويسمى موريس دوفارجيه ها النوع من النظم الحزبية باللاتنافسية وهو يتميز ما بوجود حزب واحد أو وجود حزب واحد مهيمن وتشكيلة حزبية شكلية<sup>1</sup>.

### - النظام الحزبي الثنائي: (Two-Party System)

يتسم هذا النظام بوجود حزبين رئيسيين يتنافسان على السلطة. غالباً ما نجد هذا النظام في الأنظمة الديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وهذا النوع من النظام يضمن الاستقرار السياسي ويوفر للناخبين خياراً واضحاً بين توجيهين رئيسيين.

### ج- النظام الحزبي المتعدد: (Multi-Party System)

في هذا النظام، يزداد عدد الأحزاب التي تتنافس على السلطة. يعكس هذا النوع من النظام الحزبي تعددية الأيديولوجيات والمصالح داخل المجتمع، ويمكن أن يؤدي إلى تشكيل حكومات ائتلافية. يلاحظ هذا النظام في العديد من الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا.

**الخاتمة:** تلعب الأحزاب السياسية دوراً أساسياً في تأطير الحياة السياسية وتحقيق التعددية، والاختيارات السياسية الديمقراطية. تصنيف الأحزاب وتنوعها يعكس التوجهات الأيديولوجية والتنظيمية المختلفة في مختلف الأنظمة السياسية. تتراوح الأحزاب بين الأحزاب الجماهيرية والنخبوية، بينما تنوع الأيديولوجيات بين اليسار واليمين، مع وجود العديد من الأحزاب التي تتبنى مواقف هجينة أو شاملة. تُعتبر هذه التصنيفات ذات أهمية لفهم ديناميكيات السلطة والمشاركة السياسية داخل الدول المختلفة.

<sup>1</sup> موريس دوفارجيه، الأحزاب السياسية، تر. علي مقلد وعبد الحسن سعد، (بيروت: دار النهار، ط.03، 1980)، ص. 247



## المجتمع المدني

### مقدمة

المجتمع المدني يعد من العناصر الأساسية التي تساهم في استقرار أي نظام ديمقراطي وتطويره. من خلال الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والجمعيات المدنية، يسهم المجتمع المدني في خلق توازن بين السلطات وتعزيز حقوق الأفراد. وعلى الرغم من دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية، إلا أنه يواجه تحديات متعددة سواء على مستوى التشريعات القانونية أو في ظل الظروف السياسية الخاصة بكل دولة. سنتناول في هذه المحاضرة المفهوم الأساسي للمجتمع المدني، أهميته في تطوير الديمقراطية، تحدياته، وعلاقته بالدولة في سياقات مختلفة.

### 1. مفهوم المجتمع المدني

#### 1.1. تعريف المجتمع المدني

يُعرف المجتمع المدني باعتباره "مجموعة من المنظمات الطوعية وغير الحكومية التي تتدخل في الحياة العامة للمجتمع وتنظم الأفراد والجماعات بهدف الدفاع عن حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة والمساواة". ويمكننا القول إنه يشمل جميع الهياكل الاجتماعية التي تتواجد في المجتمع وتعمل بشكل مستقل عن الدولة. وتشمل هذه الهياكل الجمعيات، النقابات، المنظمات غير الحكومية، والجموعات الطوعية التي تهدف إلى التأثير في السياسات العامة.

يعرف "سعد الدين إبراهيم" المجتمع المدني بأنه: "مجموعة المنظمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف وتشمل منظمات المجتمع المدني كل من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو ارثي".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، المجلد 27، العدد 3، 1999، ص 97.



## 2.1. استعمال المصطلح:

ويستعمل مصطلح المجتمع المدني مقابل لمصطلحات كالمجتمع السياسي والمجتمع الأهلي، فالمجتمع السياسي: هو مجتمع الدولة والحكومة والسلطة، أما ما هو منفصل عن الحكومة وغير تابع لها فهو مدني أما المجتمع الأهلي: فهو مجتمع تحدده رابطة الدم أو الانتماء العرقي أو الديني أو الطائفي، فهي مؤسسات قرابية إرثية لا تندرج ضمن حيز المجتمع المدني، لأن الانتماء إليها ارثي غير طوعي.

## 2. مكونات المجتمع المدني

1.2. المنظمات غير الحكومية: هي منظمات غير ربحية تمثل جزءًا من المجتمع المدني، تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية للأفراد.

2.2. النقابات المهنية والعمالية: تمثل حقوق العاملين في مختلف القطاعات المهنية، وهي تعزز من حرية التعبير والمشاركة السياسية.

3.2. الجمعيات الفكرية والثقافية: تعمل على نشر الثقافة والوعي بين الأفراد وتساعد في تمكينهم من المطالبة بحقوقهم.

4.2. الصحافة والإعلام المستقل: يعد الإعلام جزءًا أساسيًا من المجتمع المدني، حيث يقوم بنقد ومراقبة أداء الحكومة وسلطاتها المختلفة.

## 3. وظائف المجتمع المدني

### 1.3. تعزيز المشاركة السياسية

المجتمع المدني يلعب دورًا مهمًا في تعزيز المشاركة السياسية من خلال توفير آليات للتعبير عن الآراء والمشاركة في صناعة السياسات. ووفقًا للباحث آلان تورين، فإن "المجتمع المدني يُمكن الأفراد من المشاركة في السياسة دون الحاجة إلى أن يكونوا جزءًا من الجهاز السياسي الرسمي" ومن خلال الجمعيات والنقابات، يتمكن المواطنون من تنظيم أنفسهم، التعبير عن مطالبهم، والعمل على تغيير السياسات العامة.



### 2.3. مراقبة وتوجيه السلطة

من أهم أدوار المجتمع المدني هو مراقبة أداء الحكومات ومؤسسات الدولة. تساهم المنظمات غير الحكومية في مراقبة تنفيذ السياسات العامة، والعمل على محاسبة السلطات في حال حدوث أي تجاوزات أو فساد. هذا الدور يعتبر أساسًا في أي نظام ديمقراطي لضمان الشفافية والمساءلة.

### 3.3. حماية حقوق الإنسان

المجتمع المدني يساهم بشكل فعال في حماية حقوق الإنسان من خلال الضغط على الحكومات لضمان احترام حقوق الأفراد وحررياتهم. وتعتبر المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان جزءًا من هذا الدور الكبير. "المجتمع المدني هو أول من يدافع عن حقوق الأفراد في وجه الانتهاكات الحكومية".

### 4. التحديات التي تواجه المجتمع المدني

#### 1.4. القيود القانونية والسياسية

يواجه المجتمع المدني العديد من القيود القانونية في بعض الأنظمة السياسية التي تضع قوانين تقيد من نشاطه. مثلما الحال في العديد من الدول الاستبدادية حيث تُفرض قيود على تسجيل المنظمات غير الحكومية، أو على نشاطاتها السياسية والاجتماعية. وتُظهر الدراسات أن "الدول الاستبدادية غالبًا ما تشدد رقابتها على الأنشطة المجتمعية لتقليل التأثير السياسي للمجتمع المدني"

#### 2.4. قلة التمويل

تعاني العديد من المنظمات غير الحكومية من قلة التمويل أو من الاعتماد على التمويل الخارجي، مما يؤثر في استقلاليتها. يعتبر هذا التحدي من أبرز المشاكل التي تواجه المجتمع المدني في الدول النامية حيث يتم تمويل العديد من الأنشطة من جهات خارجية، مما يثير الشكوك حول نزاهتها واستقلالها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الصاوي، 2014، ص. 34.



### 3.4. التحديات الثقافية والاجتماعية

في بعض الدول، يواجه المجتمع المدني تحديات ثقافية واجتماعية بسبب قلة الوعي لدى الأفراد بأهمية المشاركة المجتمعية والحقوق المدنية. هذا قد يساهم في ضعف تأثير المجتمع المدني على المستوى السياسي والاجتماعي.

### 5. علاقة المجتمع المدني بالدولة

تختلف العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تبعًا لنوع النظام السياسي القائم في الدولة

#### 5.1. علاقة المجتمع المدني بالدولة في الأنظمة الديمقراطية:

تعتبر العلاقة تكاملية حيث تتعاون الدولة والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف المشتركة مثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

#### 5.2. علاقة المجتمع المدني بالدولة في الأنظمة الاستبدادية:

غالبًا ما يكون المجتمع المدني تحت المراقبة أو القمع من قبل الدولة ويكون تابعًا لها وفي الكثير من الحالات الدولة هي التي تنشؤه، ويكون في هذه الحالة هشًا وضعيفًا.

3. قد يكون المجتمع المدني معارضًا أو بديلًا للدولة خاصة في مراحل التغيير.

### الخاتمة

المجتمع المدني يعد جزءًا أساسيًا من أي نظام سياسي ديمقراطي، حيث يعزز المشاركة السياسية، يساهم في الرقابة على السلطة، ويحمي الحقوق والحريات الفردية. إلا أنه يواجه تحديات كبيرة، سواء كانت سياسية أو ثقافية، والتي تتطلب إصلاحات قانونية ودعمًا أكبر من قبل الحكومات والمجتمع. وفي نهاية المطاف، يتطلب تعزيز دور المجتمع المدني بيئة قانونية حرة، وتعليمًا مجتمعيًا يساهم في تعزيز الوعي الديمقراطي



## الجماعات الضاغطة

مقدمة:

تعد الجماعات الضاغطة من القوى المهمة في المجتمعات الديمقراطية، حيث تسعى إلى التأثير في السياسات العامة والمشاركة في صنع القرار. وهي تمثل الأداة التي من خلالها يعبر الأفراد والجماعات عن مصالحهم واحتياجاتهم أمام الحكومة أو الهيئات السياسية. تعمل هذه الجماعات على التأثير في السياسات من خلال الضغط على صانعي القرار باستخدام استراتيجيات متعددة مثل الحملات الإعلامية، التظاهرات، والضغط اللوجستي. على الرغم من الدور الفاعل الذي تلعبه الجماعات الضاغطة في النظم الديمقراطية، فإنها تواجه تحديات كبيرة في كيفية التأثير وتنظيم الأنشطة.

### 1. تعريف الجماعات الضاغطة

تُعرف الجماعات الضاغطة بأنها "منظمات أو جماعات منظمة تسعى إلى التأثير في السياسات العامة من خلال الضغط على صانعي القرار للتوصل إلى سياسات تحقق مصالحها"<sup>1</sup>. هذه الجماعات قد تكون ناتجة عن اهتمام مشترك في قضايا اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، ويمكن أن تضم فئات متنوعة من المجتمع مثل النقابات، الجمعيات المهنية، والمنظمات غير الحكومية.

وفقاً لـ جيمس ماديسون، فإن الجماعات الضاغطة هي "التجمعات التي تُنشأ بهدف التأثير على الحكومة في قضايا معينة، ويشمل ذلك الضغط على السلطات باستخدام الوسائل القانونية والمشروعة". يحدد ماديسون دور الجماعات الضاغطة باعتبارها جزءاً من عملية المشاركة السياسية في الدولة.

### 2. خصائص الجماعات الضاغطة

1.2. التنظيم: تتميز الجماعات الضاغطة بوجود هيكل تنظيمي واضح يتيح لها تنسيق الأنشطة والضغط بشكل مؤثر.

2.2. التركيز على القضايا المحددة: تركز الجماعات الضاغطة على قضايا معينة تم أعضائها أو مصالحهم، مثل الحقوق العمالية أو حقوق الإنسان.

<sup>1</sup> دوفارجيه / مرجع سابق.



3.2. استخدام الوسائل القانونية: غالبًا ما تستخدم هذه الجماعات الوسائل القانونية والمشروعة مثل حملات الدعوة، التظاهرات، والاستشارات القانونية<sup>1</sup>.

### 3. أدوار الجماعات الضاغطة في النظم السياسية:

#### 1.3. التأثير على السياسات العامة:

الجماعات الضاغطة تلعب دورًا كبيرًا في التأثير على السياسات العامة من خلال الضغط على الحكومة لتبني قرارات تتوافق مع مصالح أعضائها. ويمكن للجماعات أن تتعاون مع الأحزاب السياسية أو ترفضها حسب التوجهات الاستراتيجية.

كما يوضح فرانسيس فوكنر في دراسته: "تلعب الجماعات الضاغطة دورًا أساسيًا في نقل مطالب المواطنين إلى صانعي القرار الحكوميين".

#### 2.3. التأثير على التشريعات:

من خلال الممارسات الديمقراطية، يمكن للجماعات الضاغطة أن تساهم في سن تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة. تعمل هذه الجماعات على تنظيم حملات متواصلة على المشرعين لاقتراح تغييرات أو تعديلات، مما يسمح بتطوير السياسات بما يتناسب مع حاجات الجمهور المستهدف.

#### 3.3. المساهمة في الوعي العام:

تلعب الجماعات الضاغطة دورًا بارزًا في نشر الوعي حول القضايا الهامة. من خلال حملات إعلامية أو أبحاث و تثقيف، يمكن أن تساهم في زيادة الوعي العام حول قضايا حقوق الإنسان، البيئة، الصحة العامة، وغيرها.

<sup>1</sup> خضر محمد خضر، مرجع سابق



#### 4. استراتيجيات الجماعات الضاغطة<sup>1</sup>:

##### 1.4. الضغط السياسي:

تستخدم الجماعات الضاغطة استراتيجيات مختلفة للضغط السياسي على الحكومات، مثل تنظيم الاحتجاجات، وتقديم العرائض، وتحقيق الدعم الإعلامي للمطالبة بتغيير السياسات أو سن قوانين جديدة.

##### 2.4. وسائل الإعلام:

الجماعات الضاغطة تستخدم وسائل الإعلام بشكل كبير للوصول إلى الرأي العام. من خلال الحملة الإعلامية، يمكن لهذه الجماعات التأثير في النقاش العام حول القضايا المطروحة.

##### 3.4. التعاون مع الأحزاب السياسية:

بعض الجماعات الضاغطة تنخرط في العمل السياسي المباشر من خلال التعاون مع الأحزاب السياسية لتوجيه الضغط نحو الحكومة. قد تشارك في المفاوضات التشريعية أو تقدم المشورة السياسية من خلال مواقف متوافقة مع مصالحها.

#### 5. التحديات التي تواجه الجماعات الضاغطة

##### 1.5. القيود القانونية:

في بعض الدول، تواجه الجماعات الضاغطة قيودًا قانونية تتعلق بحرية التعبير والتنظيم. على سبيل المثال، قد تُفرض قوانين تقيد قدرتها على التظاهر أو تقديم العرائض، مما يحد من قدرتها على التأثير الفعال.

##### 2.5. التحديات الاقتصادية:

تعتمد العديد من الجماعات الضاغطة على التمويل من مصادر خاصة أو دولية، مما يعرضها لخطر فقدان الاستقلالية. إذ يمكن أن يؤدي التمويل الخارجي إلى أن تُعتبر هذه الجماعات متأثرة بأجندات خارجية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه



### 3.5. التحديات الاجتماعية والثقافية

قد تواجه الجماعات الضاغطة صعوبة في إقناع المجتمع بمطالبها إذا كانت هذه المطالب تتناقض مع القيم الثقافية السائدة أو تُعتبر شاذة اجتماعيًا.

### 6. الجماعات الضاغطة في العالم العربي

في العديد من الدول العربية، تواجه الجماعات الضاغطة تحديات كبيرة بسبب الأنظمة السياسية الاستبدادية التي تمنع حرية التنظيم والنشاط السياسي. إلا أنه في بعض الحالات، مثل تونس ومصر بعد ثورات الربيع العربي، نشأت جماعات ضاغطة أسهمت في تشكيل السياسات وإحداث التغييرات المطلوبة.

**1.6. الرقابة الحكومية:** الحكومات في الدول العربية غالبًا ما تفرض رقابة مشددة على الأنشطة التي تقوم بها الجماعات الضاغطة.

**2.6. الأنظمة السياسية الاستبدادية:** تُعد الجماعات الضاغطة في ظل الأنظمة الاستبدادية ضحية لسياسات القمع والاضطهاد، مما يجعل تأثيرها محدودًا.

### الخاتمة

تلعب الجماعات الضاغطة دورًا محوريًا في تعزيز المشاركة السياسية وتحقيق التغيير في السياسات العامة. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، إلا أن هذه الجماعات تظل وسيلة فعالة للتأثير في الحكومات وتحقيق مطالب الأفراد.



## الرأي العام:

### مقدمة

يُعدّ الرأي العام من المفاهيم المحورية في العلوم السياسية والاجتماعية، لما له من تأثير بالغ في تشكيل القرارات السياسية، وتوجيه السياسات العامة، بل وفي هندسة شرعية السلطة. ومن خلال هذا المفهوم، تتقاطع عدة مستويات تحليلية: نفسية، اجتماعية، إعلامية، وسياسية. تسعى هذه المحاضرة إلى دراسة الرأي العام من خلال تفكيك عناصره النظرية، وتحليل آلياته التكوينية، ثم استكشاف تحولاته في ظل العولمة الرقمية وصعود الذكاء الاصطناعي.

### 1. تعريف الرأي العام مقارنة مفاهيمية

#### 1.1.1 تعريفات تقليدية وحديثة

عرف "ولتر ليبمان" الرأي العام بأنه «مجموعة الصور النمطية التي يحملها الأفراد عن الوقائع والأحداث مما يبرز الجانب الإدراكي والتمثيلي في تكوين الرأي. أما عالم الاجتماع الفرنسي "بيير بورديو"، فاعتبر أن الرأي العام «وهمٌ إحصائي يُنتج عبر عمليات استقرائية خالية من التفاعلات الاجتماعية الحقيقي<sup>1</sup>.

#### 2.1. الرأي العام كفعل جماعي

من منظور أنثروبولوجي، يرى كليفورد غيرتز أن الرأي العام يُعبر عن «نسيج من المعاني التي تنسجها الجماعة حول موضوع معين<sup>2</sup>.

الرأي العام ليس مجرد تجميع آلي للآراء الفردية، بل هو نتاج تفاعلي اجتماعي وإعلامي وثقافي، فقد أصبح اليوم أحد القوى الحية داخل النظام السياسي لما له من أهمية في إبداء الرأي اتجاه الأحداث السياسية ومن ثمة قدرته على خلق ثقافة سياسية وبلورتها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>Pierre Bourdieu, *Questions de sociologie* (Paris: Éditions de Minuit, 1980), p.222

<sup>2</sup> Geertz, Clifford. *The Interpretation of Cultures*(New York: Basic Books, 1973).p.05

<sup>3</sup> خضر خضر، مرجع سابق، ص.



## 2. مكونات الرأي العام وآليات تكوينه

1.2. المكونات: يتكوّن الرأي العام من عناصر مترابطة، يمكن اختزالها في ثلاثة مكونات رئيسية:

### - المكون المعرفي (Cognitive)

يتعلق بالمعارف والمعلومات التي يمتلكها الأفراد حول قضية معينة. يعتمد على مصادر المعلومات المتاحة ومدى صدقيتها. فكلما كانت المعرفة مبنية على مصادر متنوعة وعميقة، كان الرأي أقرب إلى الوعي التحليلي (Price, 1992).

### - المكون العاطفي (Affective)

يرتبط بالمشاعر والانفعالات التي تثيرها القضية لدى الأفراد، مثل الخوف، الغضب، الفخر أو التعاطف. هذا المكون هو الأشد تأثيراً في الحملات الانتخابية والإعلامية.

### - المكون السلوكي (Behavioral)

تمثل في استعداد الأفراد للقيام بسلوك معين انطلاقاً من آرائهم، كالمشاركة في احتجاج، التصويت، أو المقاطعة الاقتصادية. هذا المكون يُعبر عن ترجمة الرأي إلى فعل جماعي.

## 2.2. آليات تكوين الرأي العام

### - التفاعل الاجتماعي والإعلام

تلعب وسائل الإعلام، التقليدية منها والحديثة، دوراً محورياً في بلورة الرأي العام من خلال الانتقاء، والإبراز، وتحديد الأجندة (agenda-setting theory)، كما أوضح "ماكسويل مكومبس" و"دونالد شو" في دراستهما الكلاسيكية<sup>1</sup>. فالإعلام هو العمليات التي يترتب عنها نشر المعلومات والأخبار المعنية حول قضية ما تقوم أساس المصدقية واحترام عقول الجماهير في تكوين الرأي العام عن طريق تنويره، أما الدعاية في العمليات التي تحاول تكوين الرأي العام عن طريق تأثير في شخصيات الأفراد من خلال دوافعهم وانفعالاتهم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> McCombs, Maxwell, and Donald Shaw. "The Agenda-Setting Function of Mass Media." **Public Opinion Quarterly** 36, no. 2 (1972), 176–187.

<sup>2</sup> خضر خضر، مرجع سابق، ص.



## الخطاب السياسي والرمزية

يُستخدم الخطاب السياسي لتأطير القضايا بطريقة تخدم مصلحة جهة ما، وذلك عبر تقنيات "صياغة الإطار" (Framing)، حيث يتم إعادة تشكيل المعنى حول قضية معينة، كما أشار إيرفينغ غوفمان<sup>1</sup>، ولطبيعة الأنظمة السياسية تأثير في ذلك كما تساهم الأحداث والأزمات التي يتعرض لها مجتمع ما في تكوين اتجاهات الرأي العام.

### - البنية الاجتماعية والهوية الجماعية

يلعب الانتماء الأسري والطبقي والديني والإثني دورًا في توجيه ميول الرأي العام، حيث ترتبط الآراء بالقيم المترسبة في اللاوعي الجمعي.

### 3. تحولات الرأي العام في السياق الرقمي

#### 1.3. من الرأي العام إلى الرأي الشبكي

في ظل تصاعد استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، بات الرأي العام يُصاغ في فضاءات لا مركزية، حيث تتراجع سلطة الإعلام التقليدي، ويصعد ما يُعرف بالرأي الشبكي<sup>2</sup>

#### 2.3. الذكاء الاصطناعي وتوجيه الرأي

خوارزميات الذكاء الاصطناعي تعيد تشكيل الرأي العام عبر ما يُعرف بـ "فقاعات التصفية" (filter bubbles)، كما أشار إيلي باريسر إذ يُعزل المستخدم في بيئة معلوماتية تعزز ميوله، مما يخلق رأيًا عامًا مشوّهاً<sup>3</sup>.

#### 4. خصائص الرأي العام

1.4. التعددية والتغير: الرأي العام ليس كلاً واحداً، بل هو فسيفساء من المواقف المتغيرة بتغير السياقات والوقائع. كما أنه لا يتشكل دفعة واحدة بل يتبلور تدريجيًا، وهذا ما يجعله عرضة للتطور أو التلاشي.

<sup>1</sup> Ibid

<sup>2</sup> Manuel Castells, **Communication Power** (Oxford: Oxford University Press, 2009) p.125

<sup>3</sup> Eli Pariser, **The Filter Bubble: What the Internet Is Hiding from You ?** (New York: Penguin Press, 2011)



2.4. القابلية للتوجيه والتأطير: نتيجة لتأثير وسائل الإعلام والسلطة الرمزية، فإن الرأي العام قابل للتشكيل، خاصة إذا استخدمت استراتيجيات الخطاب والتأطير العاطفي والمعلوماتي .

3.4. الوظيفة الضبطية: يمارس الرأي العام سلطة رمزية واجتماعية تقيّد سلوك الأفراد، وتدفع السياسيين إلى الاستجابة له مخافة فقدان الشرعية .

4.4. غموض الحدود: يصعب تحديد من هو "صاحب الرأي العام" بدقة، لغياب وحدة تمثيلية واضحة، مما يجعل الرأي العام عرضة للتلاعب والادّعاء التمثيلي<sup>1</sup>.

## 5. أنواع الرأي العام

يصنف الباحثون الرأي العام إلى أنواع متعددة حسب الزاوية التحليلية. فيما يلي أبرز التصنيفات:

### 1.5 حسب الاستمرارية الزمنية:

- رأي عام دائم: يتصل بالقضايا العميقة والثابتة مثل الهوية الوطنية أو العقيدة الدينية. هذا النوع مقاوم للتغير، ويعكس ترسبات اجتماعية طويلة الأمد

- رأي عام مؤقت أو ظرفي: يتكوّن كرد فعل على أحداث آنية أو طارئة مثل الأزمات الاقتصادية أو الفضائح السياسية.

### 2.5 حسب النطاق الجغرافي:

- رأي عام محلي: مرتبط بمشكلات أو قضايا تخص منطقة أو مجتمعًا محليًا معيّنًا.

- رأي عام وطني: يشمل غالبية المواطنين حول قضية ذات بعد قومي.

- رأي عام دولي: يتشكّل عبر التفاعل بين المجتمعات في قضايا مثل تغير المناخ، حقوق الإنسان، أو النزاعات الدولية

### 3.5 حسب درجة التنظيم:

- رأي عام عفوي: يتكوّن من تلقاء ذاته، دون قيادة أو توجيه، ويُعبّر عن ميول فطرية لدى الناس.

<sup>1</sup> Pierre Bourdieu, Op.Cit. p.223



رأي عام موجه: يُشكّل نتيجة حملات إعلامية أو سياسية منظمة، ويُستثمر غالبًا لأغراض استراتيجية<sup>1</sup>.

## 6. الرأي العام والديمقراطية

### 1.6. الرأي العام كآلية للرقابة

في الفكر الليبرالي، يُعد الرأي العام أحد ركائز الديمقراطية التمثيلية، إذ يشكّل وسيلة رقابية على السلطة<sup>2</sup>.

### 4.2. التلاعب بالرأي العام وخطر الشعبوية

يمكن أن يُستخدم الرأي العام كأداة للتلاعب السياسي عبر الخطاب العاطفي وتكتيكات التهويل، وهو ما تستثمره الحركات الشعبوية لشرعنة توجهاتها.

## خاتمة

الرأي العام ليس كيانًا ثابتًا أو مطلقًا، بل هو كيان متحوّل ومتشكّل باستمرار، يخضع لقوى الإعلام، والخطاب، والبنية الاجتماعية. في عصر الشبكات والذكاء الاصطناعي، يصبح من الضروري إعادة التفكير في أدوات فهم وتقييم الرأي العام، خصوصًا في السياقات الديمقراطية والسلطوية على حد سواء.

<sup>1</sup> Jürgen Habermas, **The Structural Transformation of the Public Sphere**, Translated by Thomas Burger, (Cambridge: MIT Press, 1989)

<sup>2</sup>Ibid



## المحور السادس: العملية السياسية



## التنشئة السياسية والثقافة السياسية

مقدمة:

تعد التنشئة السياسية جزء من التنشئة الاجتماعية، لذا فالسلوك السياسي هو أحد نتائج التنشئة الاجتماعية والسياسية للأفراد، فقد اهتم المفكرون منذ العهد اليوناني بموضوعات يمكن إدراجها ضمن موضوع التنشئة بالمعنى الحديث للمصطلح، إلا أن المعنى الحديث المتداول في العلوم الاجتماعية يعود إلى سنة 1940 الذي استخدم في كتاب وينيمكوف وأوجبرن علم الاجتماع، وزاد تداول المصطلح من خلال مؤلفات وبحوث علماء النفس والاجتماع والسياسية، فالتنشئة بمفهومها الواسع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع حيث أنها لا يمكن أن تقوم إلا من خلال التفاعل بين الأفراد.

### 1. تعريف التنشئة السياسية (Political Socialization)

التنشئة السياسية هي العملية التي من خلالها يكتسب الأفراد المعارف والقيم والمواقف التي تساعدهم على فهم النظام السياسي، والانخراط فيه، واتخاذ مواقف منه. يعرفها "كينيث لانغتون" بأنها العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر<sup>1</sup> بينما يصفها "Lucien Pye" بأنها إحدى الوسائل التي يستخدمها المجتمع لإعادة إنتاج ذاته سياسياً عبر الأجيال<sup>2</sup> "يشير الدكتور حسن النفيسي إلى أن التنشئة السياسية تعدّ أداة لضبط النظام السياسي واستمراره، من خلال تنمية الوعي السياسي وتشكيل اتجاهات الولاء أو المعارضة"<sup>3</sup>.

### 2. الفاعلون في التنشئة السياسية

1.2 الأسرة: تُعد أول بيئة يتم فيها التعلم غير الرسمي للسلطة والامتثال

2.2 المدرسة: تساهم في إدماج قيم الطاعة أو النقد.

3.2 وسائل الإعلام: تلعب دوراً محورياً في التوجيه أو التأطير.

<sup>1</sup> Kenneth P. Langton, *Political Socialization*, (New York : Oxford university 1969), p. 4

<sup>2</sup> Lucien Pye, *Political Culture and Political Development*, (princeton: princeton university press 1965), p. 21

<sup>3</sup> حسن النفيسي، علم السياسة: المفاهيم والأسس، (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1998) ص. 215.



4.2 الأحزاب السياسية: تشكل الإطار التنظيمي للتنشئة الفعلية.

5.2 المنظمات الدينية والاجتماعية: تمثل سلطات رمزية ذات أثر في المواقف السياسية.

5.2 وسائل التواصل الاجتماعي: في العصر الرقمي، أضحت مجالاً موازياً حاسماً في التنشئة السياسية، خاصة لدى الشباب.

3. أهمية التنشئة السياسية:

تكن أهمية التنشئة السياسية من خلال الوظائف التي تقوم بها كما يلي:

ح- تعميق الانتماء والولاء السياسي

خ- تساعد على احترام العمل الجماعي والتعاون والاحساس المشترك بالمسؤولية.

د- تقوم التنشئة السياسية بتوسيع الاتفاق العام والتخفيض من حدة الصراع وحدة الاختلاف وذلك

من خلال ما تغرسه في نفوس الناشئين من معلومات ومفاهيم وقيم واتجاهات

ذ- تعميق الولاء للمواطنين اتجاه مجتمعهم ونظامهم السياسي وتوحد صفوفهم.

ر- تتجسد مهم التنشئة السياسية أيضا في الحفاظ على أمن البلد واستقراره وديمومته واستمراره ولك من

خلال تدريب الأفراد وتطويرهم لأن يقبلوا المعايير السياسية للمجتمع ونقلها للأجيال اللاحقة.<sup>1</sup>

4. تعريف الثقافة السياسية (Political Culture): الثقافة السياسية هي نسق القيم والمعتقدات والتصورات

التي يحملها الأفراد حول السلطة، الشرعية، المشاركة، الدولة، والمجتمع وقد وضع "غابرييل أوموند" و"سيدني

فيربا" تعريفاً شهيراً للثقافة السياسية على أنها هي الأنماط الموجهة من الميول والاتجاهات نحو النظام السياسي

ومؤسساته<sup>2</sup> يرى "Jean Meynaud" أن الثقافة السياسية: تتكون من تراكم تاريخي من التصورات

والمثلات الجماعية التي تحدد علاقة الفرد بالمؤسسة السياسية.<sup>3</sup>

5. أنواع الثقافة السياسية

<sup>1</sup> طه حميد حسن العنكي، "تدريس مادة التنشئة السياسية"، مجلة العلوم السياسية، العراق، ع. 38، ص. 39

<sup>2</sup> Almond & Verba, Op.Cit, p. 13

<sup>3</sup>Jean Meynaud, La culture politique, (Paris: Armand Colin, 1970),p. 9



وفقًا لألموند وفيربا، تنقسم الثقافة السياسية إلى ثلاثة أتماط رئيسية:

- 1.5. ثقافة رعوية (Parochial) حيث يكون الفرد غير مهتم بالسياسة، كما في المجتمعات القبلية.
- 2.5. ثقافة خاضعة (Subject) حيث يعرف الأفراد النظام، لكنهم لا يشاركون فيه، كما في الأنظمة السلطوية.
- 3.5. ثقافة مشاركة (Participant) حيث يكون الفرد واعيًا، وفاعلًا، ومشاركًا في الشأن العام<sup>1</sup>.

## 6. العلاقة بين التنشئة والثقافة السياسية

التنشئة السياسية هي الأداة الأساسية التي تُنقل عبرها الثقافة السياسية من جيل إلى جيل، وتُعيد إنتاج المعتقدات السياسية السائدة أو تغييرها. إذا كانت الثقافة السياسية هي "المضمون"، فإن التنشئة هي "الآلية".

### الخاتمة:

من خلال ما تقدم نستخلص إن العلاقة بين الثقافة السياسية والتنشئة السياسية علاقة تكاملية ترابطية إذ تشكل التنشئة السياسية الوسيلة الأساسية لغرس القيم والتوجهات السياسية للأفراد، بينما الثقافة السياسية الإطار المرجعي الذي تبنى عليه هذه القيم. فكلما كانت عملية التنشئة السياسية أكثر فاعلية وتنوعًا، زادت فرص ترسيخ الثقافة السياسية الايجابية التي تساهم في بناء مواطن واع ومسؤول، ومن ثم فإن تعزيز هذه العلاقة يعد ركيزة أساسية لتكوين أنظمة سياسية مستقرة.

<sup>1</sup> Almond & Verba, Op.Cit, p. 13



## الديمقراطية

### مقدمة:

تعد الديمقراطية نظام حكم يسعى لتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، حيث تقوم على مبدأ حكم الشعب، وهي نظام يتيح للمواطنين حرية التعبير والمشاركة في صنع القرار السياسي، سواء من خلال الانتخابات أو الرقابة على أداء السلطة السياسية أو الحرية في ابداء الرأي، رغم أنها فكرة قديمة وتطورت عبر الزمن إلا أنها أصبحت حجر الأساس لبناء الدول الحديثة، لذلك من الجدير تناول هذا الموضوع.

### 1. تعريف الديمقراطية:

#### 1.1. تعريف لغويًا:

الديمقراطية (Democracy) كلمة يونانية مركبة من "ديموس" *Demos* الشعب، و"كرايتوس" *Kratos* السلطة، أي "حكم الشعب"

#### 2.1. التعريف الإصطلاحي:

لقد طور الفلاسفة الإغريق هذا المفهوم، لا سيما أفلاطون وأرسطو، حيث رفض الأول الديمقراطية واعتبرها طريقًا نحو الفوضى، بينما رأى أرسطو أنها شكل من الحكم الصالح إذا مارسه المواطنون الأحرار لتحقيق الخير العام.

وقد ميز الفلاسفة السياسيون لاحقًا، مثل جون لوك وجان جاك روسو، بين الديمقراطية كآلية مؤسسية تقوم على التمثيل، وبينها كمبدأ أخلاقي يُلزم الدولة باحترام الحريات الفردية وحقوق الإنسان. وبعد جون ستيوارت ميل أول من ربط الديمقراطية بالتعليم والمشاركة العقلانية، فالديمقراطية ليست فقط نظام حكم، بل رؤية للعالم تركز على مفهوم "السيادة الشعبية"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> جون كين، حياة الديمقراطية وموتها. ترجمة محمد العزير. المركز العربي للأبحاث. 2021 في الرابط



يعرّف "روبرت داهل" الديمقراطية بأنها "نظام سياسي يسمح بتعدد المراكز ذات السلطة الشرعية، ويضمن المنافسة السياسية، والمشاركة المتكافئة، وضمان الحقوق والحريات الأساسية.<sup>1</sup> ويقول "جون ديوي" الديمقراطية ليست فقط شكلاً من أشكال الحكم، بل نمط حياة اجتماعية تعزز الحوار والحرية والمشاركة. ويرى الدكتور علي الدين هلال أن الديمقراطية: "نظام حكم يستند إلى سيادة الشعب من خلال مؤسسات تمثيلية وآليات رقابية تحفظ التوازن بين الحرية والنظام"<sup>2</sup>.

## 2. التطور التاريخي للديمقراطية

- 1.2 الديمقراطية الأثينية: نموذج مباشر، مارس فيه المواطنون السلطة بأنفسهم، لكنها لم تكن شاملة؛ بحيث لم يسمح للنساء والعبيد بالمشاركة.
- 2.2 الديمقراطية الليبرالية الحديثة: ظهرت بعد الثورات الغربية (الفرنسية، الأمريكية)، وركزت على التمثيل النيابي والحقوق الفردية.
- 3.2 الديمقراطية الاجتماعية: طورتها الأحزاب العمالية في أوروبا، بإضافة البعد الاقتصادي والاجتماعي للعدالة.
- 4.2 الديمقراطية التشاركية: تعني دعوة لتعميق المشاركة في مستويات محلية، ومنظمات المجتمع المدني، لتجاوز النخبوية السياسية.
- 5.2 الديمقراطية التوافقية: تعتبر نموذجاً مهماً في المجتمعات المتعددة، حيث تهدف إلى تجنب الهيمنة العددية من خلال مشاركة المكونات الرئيسية في السلطة، كما في بلجيكا ولبنان. وقد تكون ضرورية للحفاظ على الاستقرار.
- 6.2 الديمقراطية الرقمية: في العقود الأخيرة، برزت الديمقراطية الرقمية كوسيلة لتعزيز المشاركة الشعبية عبر الإنترنت، من خلال التصويت الإلكتروني والتشاور المفتوح، ولكنها تطرح أيضاً بكونها سيفاً ذو حدين بسبب مخاطر التلاعب المعلوماتي.

<sup>1</sup> Dahl, Robert A., **Democracy and Its Critics**, (New Haven : Yale University Press, 1989), P.221

<sup>2</sup> علي الدين هلال، النظم السياسية المعاصرة (القاهرة: دار الشروق، 2000) ص.119



### 3. أسس الديمقراطية

1.3. سيادة الشعب: تعني أن الشعب هو المصدر النهائي للسلطة السياسية، أي أن كل سلطة تُمارس باسمه ونيابة عنه، ولا شرعية لأي نظام لا يعترف بسيادته.

2.3. الانتخابات الدورية والنزاهة: الانتخابات هي الآلية الأساسية التي تُترجم بها سيادة الشعب إلى اختيار ممثليه. ويجب أن تتوفر فيها: الشفافية، التعددية، التنافس الحقيقي، والإشراف المستقل.

3.3. التعددية السياسية والحزبية: تعني وجود أكثر من حزب أو تيار سياسي يتنافس بحرية على الوصول إلى السلطة، في إطار قانوني ومؤسسي.

4.3. الفصل بين السلطات: هو أداة مؤسسية تمنع الاستبداد من خلال توزيع السلطات إلى: تشريعية (تسن القوانين) تنفيذية (تنفذها) قضائية (تفصل في المنازعات بكل استقلالية)

5.3. حماية الحريات الأساسية (حرية التعبير، التنظيم، الصحافة): وتشمل كل ما يضمن كرامة الإنسان ومشاركته الواعية.

6.3. دولة القانون واستقلال القضاء: أي أن في دولة القانون الجميع، بما فيهم الحاكم، يخضع للقانون، ولا تُمارس السلطة إلا وفق قواعد عامة مجردة<sup>1</sup>.

7.3. المساءلة والشفافية والمشاركة: تعني إشراك المواطن في القرارات، ليس فقط عبر الانتخابات بل عبر آليات محلية واستشارية، مع إمكانية محاسبة المسؤولين عبر البرلمان، الإعلام، القضاء والشفافية نشر المعلومات والقرارات أمام العموم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Joseph Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy*. (New York: Harper, 1969)

<sup>2</sup> Ibid



#### 4. التحديات التي تواجه الديمقراطية:

وتعتبر بمثابة الانتقادات الموجه للنموذج الديمقراطي على أنه ليس النموذج الأمثل للحكم كما يدعي أنصاره بل أصبح يعاني من العديد من التحديات منها.

- الحريات العامة التي لطالما كانت أحد ركائز النموذج الديمقراطي.
- التأثير المفرط للمال والإعلام وفي ها الصدد هناك من يرى بأن موازين السلطة باسم الأغلبية القائمة على التمثيل للتعبير عن الإرادة الشعبية تحكمها آلية الثروة وآلية الاقتراع العام وتسمى بالبلوتوقراطية.
- عزوف الشباب عن السياسة وهو أحد التحديات التي تواجهها الديمقراطية والمتمثلة في أزمة المشاركة السياسية والتي من بين أسبابها تراجع الثقة في المؤسسات التمثيلية.
- استغلال الديمقراطية لإنتاج الاستبداد الانتخابي.

أما في السياق العربي: فتعاني الديمقراطية من عدة إشكالات أهمها

- ضعف المؤسسات السياسية الرسمية وير الرسمية.
- وجود قوى معيقة للديمقراطية.
- الخلط بين الشرعية الثورية والشرعية القانونية.
- عدم وضوح العلاقة بين الدين والسياسة
- وغيرها من المحددات مثل طبيعة الثقافة السياسية، وضعف النخب الديمقراطية، وغياب الاجماع حول العقد السياسي المؤسس للديمقراطية.

الخاتمة:

إن الديمقراطية ليست صيغة جامدة أو آلية مؤسسية فحسب، بل هي بنية فكرية وأخلاقية وسياسية مركبة، تتجدد في ضوء التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتغيرة. وعلى مرّ التاريخ، أثبتت النماذج الديمقراطية قابليتها للتكيف والتحوّل، ولكنها في الوقت نفسه تُواجه تهديدات بنوية تتطلب مراجعات جذرية.



تكمّن القيمة الحقيقية للديمقراطية في قدرتها على التوازن بين الحرية والعدالة، بين الفرد والمجتمع، بين السلطة والمساءلة. ومن هذا المنطلق، لا يمكن اختزالها في مجرد انتخابات دورية، بل ينبغي فهمها باعتبارها نسقاً قيمياً يتطلب بيئة ثقافية، وبنية مؤسسية، وتربية مدنية مستدامة.

أما في السياقات غير الغربية، فلا بد من تطوير نماذج ديمقراطية هجينة تراعي الخصوصيات الحضارية مع احترام المبادئ الكونية لحقوق الإنسان. إن ما نحتاجه ليس مجرد استيراد آليات، بل إبداع نماذج ديمقراطية تلائم واقعنا وتنتصر للكرامة والعدالة والمشاركة.

وفي عصر ما بعد الحداثة، يجب على الديمقراطية أن تتجاوز أزماتها الداخلية (الشعبوية، الرأسمالية المتوحشة، التمييز الهيكلي) من خلال إعادة تعريف العقد الاجتماعي، وبناء مواطنة مسؤولة قادرة على إنتاج مشروع جماعي يربط بين الحكم الرشيد والتنمية الشاملة.

وبهذا المعنى، فإن الديمقراطية ليست فقط نظاماً للحكم، بل هي اختبار حضاري مستمر للإنسانية جمعاء



## التنمية السياسية

### مقدمة

تُعد التنمية السياسية أحد المفاهيم المحورية في أدبيات العلوم السياسية والتنمية المقارنة، وقد برز هذا المفهوم مع اتساع رقعة الدول المستقلة حديثًا عقب الحرب العالمية الثانية. وفي ظل تحولات بنوية شملت البنى الاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسسية، بات واضحًا أن التنمية لا يمكن اختزالها في بعدها الاقتصادي، بل إن البعد السياسي يشكل حجر الزاوية في بناء المجتمعات الحديثة.

تُطرح التنمية السياسية في إطار إشكالي معقد، يتمثل في: هل التنمية شرط سابق للديمقراطية؟ أم شرط لنجاح الديمقراطية؟

### 1. التنمية السياسية

يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة نسبيًا في العلوم السياسية. وقد تم تداوله لأول مرة في ستينيات القرن العشرين على يد منظري "مدرسة التحديث" في الولايات المتحدة. عرّف لوسيان باي التنمية السياسية بأنها "القدرة المتزايدة للنظام السياسي على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة، من خلال مأسسة السلوك السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة." أما صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) يرى أن التنمية السياسية تعني "زيادة مستوى تعقيد المؤسسات السياسية، وتمييزها، واستقلاليتها، وتوافقها الوظيفي"<sup>1</sup>.

التنمية السياسية في السياق العربي تعني التحول في بنية السلطة وطبيعة الشرعية، بما يسمح بتكريس مبدأ المواطنة وتعزيز المشاركة ضمن إطار قانوني ومؤسسي حديث" في هذا السياق يعرف "عبد الحليم الزيات": "هي عملية سوسيو تاريخية متعددة الأهداف والزوايا تستهدف، تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية، ومرجعياته العقائدية، من نسق إيديولوجي تقدمي، ملائم، تتسق مقولاته، من مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه منطلقًا رئيسًا، لفعاليات التعبئة الاجتماعية. ويتألف هيكل هذا النظام، وقوامه البنائي، من منظومة عريضة، متنوعة من المؤسسات السياسية

<sup>1</sup> صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص.



الرسمية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وما إلى ذلك من كيانات نوعية تتميز عن بعضها البعض بنائياً، وتبادل التأثير، فيما بينها جدلياً، وتتكامل مع بعضها وظيفياً، وتمثل بشكل أساسي الغالبية العظمى، من جموع المواطنين، وتعكس مصالحها، ومن ثم تهيء المناخ الملائم، لشركاتها الإيجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية وديناميات العمل العام<sup>1</sup>.

## 2. النظريات المفسرة للتنمية السياسية

نقدم في هذا العنصر أبرز الأطر النظرية التي حاولت تفسير التنمية السياسية:

### 1.2. نظرية التحديث:

ظهرت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، في سياق الحرب الباردة، لتبرير دعم الغرب للدول النامية. وتقوم على فرضية أن التنمية السياسية تُعد امتداداً للتحديث الاقتصادي والاجتماعي، وأن الانتقال إلى الديمقراطية يتطلب: نمواً اقتصادياً، تمدن السكان، انتشار التعليم وتفكيك للبنى التقليدية (العشيرة، الطائفة) أبرز المنظرين: دانييل ليرنر (Daniel Lerner)، و سيمور مارتن ليبست " (Lipset, 1959) كلما زاد الدخل، زادت فرص الديمقراطية" وهنتنغتون: لكنه قدّم نقداً لاحقاً للتسرع بالتحديث السياسي دون مأسسة. من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: أنها تتجاهل الخصوصيات الثقافية وتنزع إلى التمرکز الغربي كما تفترض أن الديمقراطية الغربية هي النموذج الوحيد

### 2.2. نظرية المأسسة السياسية:

طرحها صامويل هنتنغتون في نقده لنظرية التحديث. يرى أن المشاركة السياسية لوحدها غير كافية، بل يجب أن تقابلها مؤسسات قادرة على احتوائها وتنظيمها. فغياب المؤسسات ينج "اللااستقرار السياسي" رغم ازدياد الوعي والمطالبة السياسية.، وحدد عناصر المأسسة في:

— التكيف

<sup>1</sup> ايلى، زين العابدین، كريبش، نبيل. "التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي" مجلة العلوم القانونية والسياسية مج.13، ع.1.



- التعقيد
- الاستقلالية
- الترابط (التماسك)

### 3.2 نظرية النخب:

حسب هذه النظرية تعد النخب السياسية المحرك الأساسي للتنمية السياسية، فهي التي تمتلك القدرة على توجيه الإصلاحات أو تعطيلها. أبرز باريتو، وموسكا النقد: من بين ما يؤخذ على هذه النظرية إغفالها لدور المجتمع المدني والضغط الشعبية، كما أنها تفترض مركزية السلطة في النخبة دون رقابة

### 4.2 النظرية البنوية:

ترتبط بين البنية الاقتصادية والاجتماعية للنظام، وبين ديناميات التنمية السياسية. وترى أن الدولة ليست فاعلاً محايداً بل هي بنية ضمن شبكة من القوى الطبقية والهيكلية.

أبرز رموزها تيد سكوكبول Theda Skocpol

### 5.2 النظرية المعيارية:

تقوم على مبدأ تعزيز الحقوق والحريات بوصفها غاية ووسيلة في آنٍ واحد. من مبادئها مشاركة مدنية واسعة، مساءلة سياسية، شفافية وحكم رشيد عرفت التجارب الانتقالية في أوروبا الشرقية تطبيقات لهذه النظرية وكذا نداءات منظمات حقوق الإنسان الدولية لتوسيع المشاركة.

### 3. الفواعل المؤثرة في التنمية السياسية:

التنمية السياسية ليست عملية تلقائية أو محايدة، بل ترتبط بتفاعل عدد من "الفواعل السياسية والاجتماعية والمؤسسية"، تختلف مواقعهم وأدوارهم بحسب السياق. نستعرض أهم هؤلاء الفاعلين:



1.3. الدولة – الفاعل المؤسسي المركزي: الدولة هي الإطار العام الذي تتم داخله عمليات التنمية السياسية، مسؤولة عن سنّ القوانين، وتشكيل المؤسسات السياسية، وضمان حقوق المواطنة. فمن وظائفها أنها هي الضامن الدستوري للحريات والحقوق، وهي التي تدير الإدارة العامة للانتخابات والتعددية الحزبية، تدير الصراع عبر آليات سلمية.

غير أن الدولة في الدول السلطوية، تتحول الدولة من "فاعل للتنمية" إلى حاجز أمامها؛ حيث تحتكر السلطة وتُجهز التعددية<sup>1</sup>

### 2.3. النخبة السياسية:

ترتبط النخبة السياسية بمهام ووظائف تمتاز بها عن باقي النخب في المجتمعات، فتقوم بأعباء التخطيط وقيادة السلوك الإنساني على مستوى البلاد، ومن طبيعة مهامها تشكيل وتوجيه الرأي العام داخل المجتمع، والذي يركز على إدراك هذه النخبة للأهداف والمشكلات التي تخص الدولة ومجتمعها، كما تقوم أيضًا بمهمة التنسيق والموائمة بين أنشطة المؤسسات والهيكل التنظيمية المختلفة داخل وخارج الدولة، وذلك بغرض الوصول إلى أفضل وصفة مشتركة منسقة للعمل في إطار المجتمع ومواجهة مشكلاته وأزماته المختلفة .

كما تقوم النخبة في سبيل تحقيق أهدافها بمحاولة التأثير على جماهير المجتمع لتغيير الواقع الاجتماعي العام بما يحقق مصالحها، كما أنها تقوم بمهمة حفظ التوازن داخل المجتمع عن طريق اندماجها وتجديد ذاتها بما يكفل تجسيد المركز الأساسي للتغيير، وهي بذلك تقود عملية التغير والتطور الطبيعي داخل النسق الاجتماعي، وفي هذا استجابة عملية مسبقة – إذا صح التعبير – لمبتغى ومطمح الجماهير في المجتمع ولأجل استقرار هيكل ومؤسسات الدولة، ألا وهي دفع عملية تحقيق التنمية الشاملة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عويبر، عيسى. التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في الجزائر. 2015/1989 " أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022، ص.

<sup>2</sup> ابتهاج مبروك، أسماء فراج، "التنمية السياسية" Political Development - الموسوعة السياسية، 17-04-2021، تاريخ آخر دخول: 05-05-2025 15:40، متاح على الرابط التالي: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>: التنمية السياسية



### 3.3. الأحزاب السياسية :

يرى "موريس دوفرليه" أنه من الضروري والهام معرفة طريقة ظهور الأحزاب السياسية بدايةً، سواء كان من خلال تأثير عوامل خارجية أو داخلية، ففي حالة ما إذا كانت العوامل الداخلية هي التي ساهمت في ظهور الأحزاب فإن هذه الأخيرة ستكون أكثر تناغمًا من الناحية الأيديولوجية وستعمل على حفظ وتطوير المصالح الاقتصادية والاجتماعية العليا في التنظيم القائم، بينما في حالة ظهورها - الأحزاب - تحت تأثير عوامل خارجية فهي بذلك ستنشأ خارج الجهاز التشريعي وتحمل أيديولوجيات مغايرة لمجتمعاتها، وبالتالي ستحدث صراعات مع القيادة الحاكمة في دولها<sup>1</sup>.

### 4.3. المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني فاعل رقابي وموجه فهو يهدف إلى تعزيز المشاركة الشعبية خارج الأطر الرسمية. من خلا نشره للثقافة السياسية وحقوق الإنسان. وكذا الرقابة على أداء الدولة والأحزاب. فالمجتمع المدني عند غرامشي يمثل فضاءً للتفاوض والصراع الرمزي بين الهيمنة والتغيير .

### 5.3. وسائل الإعلام:

للإعلام دور في صياغة الوعي العام حول القضايا السياسية. وكذا تمكين المواطن بالمعلومة. وفي ظل تنامي التحول الرقمي مع الانتشار الواسع لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، نشأت ظاهرة "المواطن الصحفي" وفي المقابل أيضا، ازدادت حملات التضليل المعلوماتي.

يمكن القول إن التنمية السياسية لا تتحقق بفعل الدولة وحدها، ولا النخبة أو المجتمع المدني منفردين، بل عبر تفاعل شبكي ديناميكي بين هذه الفواعل. إن غياب أحدها أو تحييده يُفضي إلى تشوّه في البناء السياسي، كما هو حال الأنظمة السلطوية التي تهيمن فيها الدولة وتُقصي فيها الفواعل المجتمعية.

### 4. أهداف التنمية السياسية :

1- التعددية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للوطن والدولة، ضمن معايير أولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمعًا

<sup>1</sup> المرجع نفسه



سياسيًا متماسكًا تحكمه هوية مشتركة وانتماء وطني سياسي وثقافة سياسية تستوعب كل الاطراف داخل الوطن.

2-تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع متآلفًا ومنسجمًا مع النظام في بناء الدولة العصرية التي تعزز الولاء للوطن وتقديم أقصى ما يمكن من الخدمات لشعبها، على أن يحقق هذا النظام العدالة في توزيع الأدوار والمكاسب بين كل شركاء الوطن بلا محاباة ومحسوبية وتفضيل طرف على آخر.

3-المشاركة السياسية الفاعلة بحيث يعمل النظام السياسي على تحقيق المشاركة لكل أطراف المجتمع من خلال القنوات المناسبة، وأن تكون المشاركة في الحياة السياسية بصورة مستمرة غير منقطعة، على أن تكون هذه المشاركة مجدية؛ يشعر فيها المواطن بمواطنته كونه جزءًا أساسيًا فاعلاً في مجتمعه وفي البناء السياسي لبلده.

4-التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتساوي في حقوق والواجبات بين أفراد المجتمع كحصوله نهائية لعملية المشاركة الواسعة.

5-ويؤكد أساتذة العلوم السياسية على أن الهدف من التنمية السياسية هو المساواة في الحقوق والواجبات، على أساس أن يتعرف المواطن على حقوقه وواجباته الدستورية كي يشارك مشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية<sup>1</sup>.

#### الخاتمة:

التنمية السياسية الحقيقية لا تنفصل عن مشروع الدولة الديمقراطية العادلة، التي تعترف بتعدد الرؤى، وتحترم الحريات، وتُمارس السلطة عبر مؤسسات خاضعة للمساءلة والمحاسبة. كما أن بناء مجتمع سياسي حديث يتطلب إصلاحًا تربويًا وثقافيًا يُعيد الاعتبار لقيم المواطنة، والمشاركة، والحق في الاختلاف فالتنمية السياسية هي اختبار للقدرة الجماعية على تنظيم الصراع، توزيع السلطة، وتحقيق السلم عبر أدوات مدنية، تشاركية، ومؤسسية. ومن دونها، تصبح التنمية الاقتصادية بلا ركيزة، والديمقراطية بلا مضمون.

<sup>1</sup> المكان نفسه



قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية:

1- الكتب:

- ابن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد السلام شدادي (الدار البيضاء: دار الفكر ، 2005)،
- ابن منظور الأنصاري، لسان العرب المحيط (بيروت: منشورات بيروت، مج.02، )
- أبوبكر إدريس، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2003
- أحمد سليمان أبو زيد، علم الإجتماع السياسي الأسس والقضايا من منظور نقدي (الإسكندرية: مطبعة البحيرة، 2002)
- جاك دو نيدييه دي فابر، الدولة، تر. أحمد حسيب عباس، مر. ضياء الدين صالح (القاهرة: دار أمل للطباعة والنشر، بدون سن.)
- خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014)
- الخطايبه صايل زكي، مدخل إلى علم السياسة (عمان: دار وائل للنشر والطباعة، 2010)
- ستيفن دي تانسي : علم السياسة الأسس، تر. رشا جمال، ط1 ، (لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012)
- صموئيل هنتكتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، تر. بسمة فلو عبوت (بيروت: دار الساقى، 2002)
- عاطف عبي، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ، 2006)
- عامر قنديلجي، ايمان السامرائي، البحث العلمي (الكمي والنوعي)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009
- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تحقيق عبد الله العلايلي (بيروت: دار النفائس، 1985)



- عبد الرحمن بدوي. *مناهج البحث العلمي*. ط3. (الكويت: بدون د. ن. 1977)
- عبد العزيز شيحا، النظام السياسي والقانون الدستوري (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)
- عصام سليمان، *مدخل إلى علم السياسة* (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)
- علي عبد الرازق، *الإسلام وأصول الحكم* (القاهرة: دار المعارف، 1925)
- فتحي شمس الدين، *علم النفس السياسي*، (لقاهرة، دار النهضة العربية، 2014)
- الفراي، آراء أهل المدينة الفاضلة، تحقيق: ألبير تصري نادر (بيروت: دار المشرق، 1983)
- فضل الله محمد اسماعيل، *الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث*، (بدون ب.ن: بستان المعرفة ، 2001)
- فهيمي خليفة الفهداوي، *السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل* (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001).
- المواردى، *الأحكام السلطانية والولايات الدينية*، تحقيق أحمد جاد (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1989)
- محمد عابد الجابري، *العقل السياسي العربي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1990)
- محمد محمود ربيع. *مناهج البحث في العلوم السياسية*. ط2. (الكويت. مكتبة الفلاح. 1987)
- محمد محمود ربيع. *مناهج البحث في العلوم السياسية*. ط2. (الكويت. مكتبة الفلاح. 1987)
- مولود ديدان، *مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية*، (الجزائر: دار الكتاب الغد، 2014)
- مولود زايد الطيب، *علم الإجتماع السياسي*، ط. 2 (ليبيا: دار الكتاب الوطنية، 2007)
- نيكولاس بولانتزاس، *نظرية الدولة*، تر. ميشيل كيلو، ط. 2 (بيروت: التنوير للطباعة والنشر، 2010)
- وليد بيطار، *مدخل إلى علم السياسة*، ج. 01، (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014)
- 2- **المعاجم والموسوعات:**

1. *المعجم الوسيط*، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1996)
2. *موسوعة العلوم السياسية*، (الكويت: منشورات جامعة الكويت، مج. 01، 1994)



-Oxford English Dictionary , Politics (Oxford university press, 2008)

-Le Petit robert : Dictionnaire de la langue française (Paris : le Robert, 2020)

### 3- المقالات:

3. الطاهر لقوس، "السلطة الرمزية عند بيير بورديو"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع. 16 (جوان 2016)

4. محمد عبدالقادر ربابعة، "مشروعية السلطة في الفكر الفلسفي المعاصر المفهوم، الأسس والمقومات"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، ملحق 1، 2019

5. نبيل فازيو، الوضعانية القانونية ونسبية القيم: الحق والعدالة بين هانز كلسن ونوربرتو بوبيو، مجلة تبين، مج. 11، ع. 49 (صيف 2024)

6. نور الدين التقاوي، محمد المنصوري، "علم السياسية: محاولة في التقريب النظري"، مجلة الدراسات السياسية الإفريقية، مج. 06، ع. 2 (ديسمبر 2017)،

7. بهاء الدين مكاوي، "القرار السياسي ماهيته - صناعته - اتخاذه - تحدياته"، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017

8. سميرة ناصري، "فكر هنري كيسنجر: الأصول، الاهتمامات والتأثيرات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع. 06، جوان 2016

9. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، "الفدرالية"، مايو 2015، ص. 2.

### 4- مقالات الأترنت:

-إبراهيم حلاوي، "تشارلز تيلي نشوء الدول وطبيعة الثورات"، ترجمة ماريان غطاس، مجلة الصفر

الالكترونية، ع. 01 ديسمبر 2022 في الموقع: <https://alsifr.org/charles-tilly>

### 5. دكتاتورية البروليتاريا

-إتهال مبروك، "دكتاتورية البروليتاريا" Dictatorship of Proletariat - ، الموسوعة السياسية، 2017-

03-04، تاريخ آخر دخول: 23-02-2025 <https://political-01:06>

encyclopedia.org/dictionary/:



- إبراهيم حلاوي، " تشارلز تيلي نشوء الدول وطبيعة الثورات، " ترجمة ماريان غطاس، مجلة الصفر الإلكترونية، ع.01 ديسمبر 2022 في الموقع: <https://alsifr.org/charles-tilly>

- أحمد حسن المعيني، "قراءة في كتاب القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية لجوزيف س. ناي، " مركز المعارف للدراسات الثقافية على الرابط التالي: <https://almaarefcs.org/4443/372>

- روان محمد حج محمد، "ابستمولوجيا العلاقات الدولية The Epistemology of International Relations"، الموسوعة السياسية، 12-04-2018، تاريخ آخر دخول: 22-02-2025 23:57، متاح على الرابط التالي: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>:ابستمولوجيا العلاقات الدولية

-شريف أمين، "القوة في العلاقات الدولية، " موقع العربي21، تاريخ آخر تحديث: 2021/09/07 الإطلاع بتاريخ 2025/02/20 على الرابط: <https://arabi21.com/story/1383425> القوة في العلاقات الدولية /2-1

-فيصل براء متين المرعشي، " مفهوم الدولة - The Concept of State"، الموسوعة السياسية، 2018-04-06، تاريخ آخر دخول: 23-02-2025 09:58، متاح على الرابط التالي: [https://politicalencyclopedia.org/dictionary/مفهوم الدولة](https://politicalencyclopedia.org/dictionary/مفهوم%20الدولة)

-ملخص كتاب "التفكير السريع والبطيء" للكاتب دانيال كانيمان، آخر تحديث 2025/02/06 تاريخ الاطلاع 2025/02/22 <https://www.annajah.net/site/login>

-موقع العربي الجديد، قراءة في كتاب ألكسي دي توكفيل " كيف تأسست الديمقراطية في أمريكا؟ " 13 يوليو 2023 الاطلاع بتاريخ 2025/02/22 على الرابط: ألكسي دي توكفيل <https://www.alaraby.co.uk/culture/>

6. ثانيا باللغة الأجنبية:

1- الكتب

- Aristotle, Politics, Trans. By Benjamin Joett (Chicago : University press of Chicago, 1988)

-Max Weber, **Economy and society** (Berkeley: University of California press, 1978)



- John Locke, **Two Treatises of Government** (Cambridge: Cambridge University press, 1988)
- Harold Lasswell, **Politics Who gets What, When, How** (New York : McGraw-Hill,1936)
- David Easton, **A systems Analysis of Political life** (NewYork : Wiley , 1965)
- Popper, Karl, **The Logic of Scientific Discovery**, (London: Routledge, 1959)
- Dahl, Robert. **Polyarchy: Participation and Opposition**. (New Haven: Yale University Press, 1971)
- Heywood, Andrew. Palgrave Macmillan, **Politics**. (London: Palgrave Macmillan, 2013)
- Juan J. Linz, **Totalitarian and Authoritarian Regimes**, (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2000)
- Antonio Gramsci, **Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci**, (New York : International Publishers,1971)
- Kenneth Neal Waltz, **Theory of International Politics**( united state: Publisher, McGraw-Hill, 1979)
- Gosta Esping-Andersen, **The Three Worlds of Welfare Capitalism** ( New Jersey : Princeton University Press,1990)
- Gilles Champagne, **L'essentiel du droit constitutionnel, les institutions de v république**, T.02 (France : Gualino éditeur, 2021)

2- المقالات باللغة الأجنبية:



-Bourdieu Pierre. « Actes de la recherche en sciences sociales. » **L'illusion biographique**, Vol. 62-63, juin 1986

-Robert Dahl, **The concept of power**, First published 1957, **Behavioral science**, vol.02 issue 3

-Jürgen Habermas, « Between Facts and Norms, » **Journal of Philosophy** , vol. 93, n°.6, 1996

-Suzanne Nossel , « Smart Power, » **Foreign Affairs**, Vol. 83, No. 2 (Mar. - Apr., 2004)



الصفحة	العنوان
02	بطاقة تعريفية للمقياس:
03	البرنامج السنوي
05	مقدمة عامة
06	المحور الأول: ماهية علم السياسية
07	تعريف السياسة وعلم السياسة
11	السياسة كفن
12	السياسة كعلم
13	نشأة وتطور علم السياسة
13	تطور دراسة الظاهرة السياسية من الإغريق إلى بداية القرن 19 م
18	تطور دراسة الظاهرة السياسية في القرن التاسع عشر
22	علم السياسة منذ نهاية القرن التاسع عشر
24	المحور الثاني: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى ومناهج تحليله
25	علم السياسة أم علوم سياسية؟
26	علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى
30	مناهج علم السياسة
30	المناهج الكلاسيكية
33	المناهج الحديثة
37	المحور الثالث: موضوعات علم السياسية
38	الدولة
39	تعريف الدولة
39	النظريات الفلسفية المفسرة لنشأة الدولة
44	أركان الدولة
45	وظائف الدولة ودورها في المجتمع



46	أشكال الدول
49	تحديات الدولة الحديثة
51	السلطة السياسية
51	تعريف السلطة السياسية
52	مصادر شرعية السلطة السياسية
54	توزيع السلطة السياسية في الدولة
55	الخلفيات الفكرية المفسرة للسلطة السياسية
55	خصائص السلطة السياسية وأدواتها
57	القوة والقدرة
57	تعريف القوة والقدرة
58	أنواع القوة
59	مصادر القوة والقدرة
61	القرار السياسي
61	تعريف القرار السياسي
62	أنواع القرار السياسي
62	مراحل صنع القرار
63	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي
65	المحور الرابع: المجالات الرئيسية لعلم السياسة
67	النظرية السياسية والفكر السياسي
67	المؤسسات السياسية
68	علم الاجتماع السياسي
69	العلاقات الدولية
70	المحور الخامس: القوى السياسية الفاعلة
71	النظام السياسي:



71	تعريف النظام السياسي
72	النظام السياسي بمعنى النسق السياسي
72	النظام السياسي بمدلول نظام الحكم
74	مكونات النظام السياسي
74	أنواع الأنظمة السياسية
75	وظائف النظام السياسي
76	إشكاليات النظام السياسي في العصر الحديث
77	الأحزاب السياسية
77	تعريف الأحزاب السياسية ونشأتها
80	أنواع الأحزاب السياسية
82	وظائف الأحزاب السياسية
82	النظم الحزبية
84	المجتمع المدني
84	تعريف المجتمع المدني
85	مكونات المجتمع المدني
85	وظائف المجتمع المدني
86	التحديات التي تواجه المجتمع المدني
87	علاقة المجتمع المدني بالدولة
88	الجماعات الضاغطة
88	تعريف الجماعات الضاغطة
88	خصائص الجماعات الضاغطة
89	أدوار الجماعات الضاغطة في النظم السياسية
90	استراتيجيات الجماعات الضاغطة
91	التحديات التي تواجه الجماعات الضاغطة



	الرأي العام
92	تعريف الرأي العام مقارنة مفاهيمية
93	مكونات الرأي العام وآليات
94	تحولات الرأي العام في السياق الرقمي
95	خصائص الرأي العام
95	أنواع الرأي العام
96	الرأي العام والديمقراطية
97	التنشئة السياسية والثقافة السياسية
97	تعريف التنشئة السياسية
97	الفاعلون في التنشئة السياسية
98	أهمية التنشئة السياسية
98	تعريف الثقافة السياسية
99	أنواع الثقافة السياسية
99	العلاقة بين التنشئة والثقافة السياسية
100	الديمقراطية
101	التطور التاريخي للديمقراطية
101	أسس الديمقراطية
102	التحديات التي تواجه الديمقراطية
105	التمية السياسية
105	مفهوم التمية السياسية
106	النظريات المفسرة للتمية السياسية
107	فواعل التمية السياسية
108	أهداف التمية السياسية
110	قائمة المراجع





الفهرس



المجلس العلمي  
المجلس العلمي  
المجلس العلمي  
المجلس العلمي

